

التغير الاجتماعي

مقدمة في المفهوم والنظرية



أ.د. فضل عبد الله الربيعي

التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم والنظرية أ.د. فضل عبد الله الربيعي 2020

التغــــير الاجتمـــــاعي

مقدمة في المفهوم والنظرية

عنوان الكتاب

التغـــــير الاجتمـــــاعي

مقدمة في المفهوم والنظرية

تأليف

أ.د. فضل عبد الله الربيعي

المراجعة اللغوية

الدكتورة رفعت السوداني

التنفيذ الفني الإلكتروني

نمير صابر خليف

الناشر: بيت الحكمة / بغداد – العراق

بيت الحكمة ـ العراق ـ بغداد ـ باب المعظم ـ ص.ب(٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (٢١١٥) لسنة ٢٠٢٠

E-Mail: baytal_hikma@yahoo.com
Info@baytalhikma.iq

التغيـــر الاجتمـــاعي

مقدمة في المفهوم والنظرية

تأليف

أ.د. فضل عبد الله الربيعي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب / جامعة عدن

المراجعة العلمية

أ.د. عبد المنعم الحسني

الإهداء ...

إلى المهتمين بدراسة التغير الاجتماعي جميعا

الفهـــرس

تقديم ٩

المقدمة ١٤

الفصل الأول: سوسيولوجية التغير الاجتماعي ١٨

مدخل عام لدراسة التغير الاجتماعي ١٨

التغير الاجتماعي بنظر العلماء والمفكرين الأوائل ٢٦

أهمية دراسة التغير الاجتماعي ٣٢

إشكالية دراسة التغير الاجتماعي ٣٥

الفص الثاني: مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ٤٠

مفهوم التغير الاجتماعي ٤٠

مفهوم التغير لغوياً ٤٢

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ٥٤

الفرق بين التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي ٥٥

المفاهيم والمصطلحات المتداخلة والمقاربة لمفهوم التغير ٥٧

الفصل الثالث: محددات التغير الاجتماعي ٧٢

أولاً: مكونات التغير الاجتماعي ٧٢

ثانياً: مستويات التغير الاجتماعي ٧٤
ثالثاً: عوامل التغير الاجتماعي ٧٦
مصادر التغير الاجتماعي وآلياته ومراحله ٨٧
عمليات التغير الاجتماعي ومعيقاته ٩٦
الفصل الرابع: النظريات الاجتماعية المفسرة للتغير الاجتماعي ١٠٨
مقدمة في نظريات التغير الاجتماعي ١٠٨
النظريان الكلاسيكية في التغير الاجتماعي ١١٢
النظريات السوسيولوجية الحديثة ١٢٨
نظريات التغير الاجتماعي ذات العامل الواحد ١٣٨
النظريات السوسيولوجية المعاصرة ١٥١
الفص الخامس: الأسرة والتغير الاجتماعي ١٦٠
تمهيد ١٦٠
عوامل تغير الاسرة ١٦٢
التغير في نظام الزواج ١٧٠
أثر الهجرة والتحضر في الاسرة ١٧٧
المراجع والمصادر ١٨٥

تقديم

التغير سمة إنسانية ، تلامس مناحي الحياة كافة الإنسانية والمادية والمعنوية ، فهو صفة ملازمة للمجتمعات الإنسانية على اختلاف أنماط معيشتها سواء أكانت مجتمعات رعوية او زراعية ، رأسمالية او اشتراكية ، نامية او متقدمة .

التغير الاجتماعي سنة التطور وسمة الحياة الاجتماعية ومن الإفرازات الموضوعية لسيرورة التاريخ نتيجة الاختراعات والاكتشافات، كما ان الاحتكاك الثقافي او ما يسمى بالتثاقف يؤدي دورا مهماً في هذا الصدد، وهذا يعني انه ليس هناك ناحية واحدة في المجتمع او الحياة الإنسانية يمكن ان تكون بعيدة عن حدوث التغير فتغير اَي مجال او اَي ناحية كفيل بأحداث التغير في النواحي الأخرى

تتصف التغيرات الاجتماعية على انها عملية مستمرة لجميع جوانب الحياة المادية والمعنوية ويتمخض عنها انتهاء أساليب حياة كانت موجودة واستبدالها بأساليب حياة أخرى جديدة من أنماط عمل وسبل تنظيم ومعايير وقيم وطرق تواصل .... في دورة مستمرة لا تتوقف.

يعدّ التغير الاجتماعي أساساً لتلك العمليات المرتبطة بمفاهيم التطور والتقدم والتحديث والتنمية وغيرها من المفاهيم

ذات الصلة التي تمتد على مدد زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث تعديلات او تحولات معينة في العلاقات الإنســانية او في البناء الاجتماعي او في المؤسـسـات او في التنظيمات او في الأدوار والمكانات الاجتماعية لافراد المجتمع، وهو واحد من المفاهيم التي احتلت مكانة محورية في دراسات علم الاجتماع وفي مجال بناء النظرية السوسيولوجية لأهميته المقترنة بنمط العيش لافراد المجتمع في ظل ما أفرزه التغير من اســتبدال للبنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأخرى جديدة قد تكون غريبة عن ثقافة المجتمع، مما ترتب عليه ظهور مشــكلات اجتماعية لعل اخطرها وأبرزها تمثلت بانعدام التوافق بين البنية العقلية الثقافية للمجتمع وما يتم تمريره من مفاهيم وأنماط ومثيرات يمكن ان تحدث شرخاً نفسياً واجتماعياً وسياسيا مما يعني وجود وضع اجتماعي وسياسي متأزم يتسم بعدم التوافق والفوضى والعبث الامر الذي يستوجب الدراسة المستمرة والمعمقة والتحليل لغرض المعالجة وهذا يتطلب في الوقت نفسه إحداث تغير آخر مقصود وهكذا نجد ان نطاق التغير سيستمر مفضيا الى نتائج وآثار تراكمية تتطلب دراسة وتحليل مستمر، لهذا نجد ان موضوع التغير الاجتماعي قد شغل عقول الفلاسفة والمفكرين القدامى والمحدثين في محاولة لتحديد ماهيته والمنحنى العام له وكيفية

حدوثه ومحاولة التنبؤ بمســتقبله وقد اختلفوا في طريقة التعاطي معه سواء في طريقة البحث او الغرض من الدراسة وفي طريقة التفسير نتيجة لذلك.

احتــل مفهوم التغير الاجتمــاعي حيزاً كبيراً في التراث السـوسـيولوجي فقد حاول اوكسـت كونت مؤسـس علم الاجتماع بجعل هذا المفهوم أسـاسـا لفهم حركة المجتمع، فقد قسـم مجال علم الاجتماع الى مجالين رئيســيين هما الاســتقرار الاجتماعي (الاســتاتيكا الاجتماعية) والحركية الاجتماعية (الديناميكا الاجتماعية) وقد دأب اغلب علماء الاجتماع الكلاســيكيين والمحدثين في تفســير حركة المجتمع اعتمادا على مفهوم التغير الاجتماعي وما يرتبط به من مفاهيم ويتداخل معه ، ويرجع الفضل في انتشار مصطلح التغير الاجتماعي الى وليم اوجبرن عندما نشـر كتابه (التغير الاجتماعي) وحاول فيه تفسـير ماهية التغير الاجتماعي وتخليصـــه من المفاهيم الأخرى التي ارتبطت به كالتقدم والتطور ...

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بموضـــوع التغير الاجتماعي ، ماهيته والمفاهيم المرتبطة به والمتداخلة معه ونظرياته والعوامل والأســباب المؤدية اليه ومحدداته وعملياته وآثاره، كل ذلك ضُـم في خمسـة فصـول بدا

التناسق والتكامل في المادة العلمية واضحا يعكس الجهد العلمي الكبير الذي بذل فيه .

لابد من القول أولاً وقبل كل شـــيء ان تأليف كتاب في هذا الموضـــوع هو ليس بالأمر الهين فهو يعتمد كثيرا او قليلا على مفاهيم مرتبطة به ومتداخلة معه مثل التقدم والتطور والتحديث والتنمية ... الامر الذي يتطلب الإلمام بكل المفاهيم التي ذكرت ومحاولة التمييز بينها وبين مصطلح التغير الاجتماعي وواضح من خلال قراءة الكتاب ان الباحث قد بذل مجهوداً كبيراً في تأليفه فجاء الكتاب منظماً ومنسقاً في جميع فصوله ومباحثه وقد اهتم الباحث بالطريقة العلمية الدقيقة في التأليف العلمي معرجا على الجوانب التي يمكن ان تؤثر في التغير من بيئة سياسية ، اجتماعية.....

وانطلاقاً من ايماننا ان الهدف الأســاس للعلم الإنســاني هو النظام الاجتماعي العام في جميع ابعاده وقضــاياه والمعبر عنها وفق رؤية اجتماعية بمشـكلات النظام الاجتماعي العام وصــولا الى اعلى مســـتويات التقييم والتحكم التي تتيحها الدراســـات الاجتماعية المعمقة، وتأسيساً على مبدأ ان البناء الفكري يتطلب معالجة القضــايا المرتبطة بهذا النظام في صــورة جديدة تتماشــى مع عملية التغير التي تحدث للمجتمع والتي تصدت لها النظرية

الســوســيولوجية بتصــنيفاتها المتعددة الكلاســيكية والمعاصــرة والحديثة وفي كلا الاتجاهين التكاملي والجزئي ولا اود الخوض في هذا الامر لان الباحث قد افرد جانبا مهما من الكتاب لهذا الغرض والذي يمثل جزءا مهما وأساسياً في تفسير عملية التغير الاجتماعي ويعد هذا العامل من اكثر الأســـباب التي دفعت لمؤسسة بيت الحكمة لتبني طباعة هذا الكتاب.

وما يهمنا كمؤسسة علمية فكرية في تبني طباعة هذا المؤلف هو التأسيس للفهم الواسع والواضح والعميق والسليم لهذا المفهوم بما يســهم في التفتح الذهني والدقة والموضــوعية من اجل الفهم الشامل والعميق لشؤون المجتمع والبحث عن العوامل المؤثرة فيه وطبيعة العلاقات بين متغيرات ظاهرة التغير الاجتماعي وصــولاً الى القوانين التي تحكم الظاهرة وتفســـرها بما يؤدي الى التراكم العلمي والمعرفي الذي يســـهم في بناء الحضــــارة الإنســـانية واستشراف التحديات المستقبلية التي تواجه المجتمعات الإنسانية وعلى خلفية تفعيل عمل المؤسسات بما يتماشى مع مشروع بناء المجتمع والدولة ويقود الى تفادي الأخطار والتداعيات.

أ.م.د. خديجة حسن جاسم

قسم الدراسات الاجتماعية – بيت الحكمة

المقـــــدمة

تغمرني السعادة وأنا أخرج كتابي هذا إلى النور ؛ ليصل إلى متناول الدراسين والباحثين والمهتمين بموضوع التغير الاجتماعي بصفة عامة، وذلك على الرغم من معرفتي الكاملة بوجود الكثير من المؤلفات العلمية المهمة التي تناولت هذا الموضـــوع من جوانبه المختلفة. ولما كان التغير الاجتماع موضـــوعا نظريا، ومادة علمية –التي قضيت مدة طويلة في تدريسها لطلاب علم الاجتماع في جامعة عدن– رأيت أنه من المفيد أن أشـــرع في تأليف هذا الكتاب المتواضـع، وقد حرصـت – من خلاله – أن أضـع بين يدي الطلاب، والباحثين خاصـة، مادة علمية، يمكن الاســـتفادة منها والرجوع إليها؛ تجنب المبتدئين من الوقوع في إشـــكاليات تعدد المراجع والمصـــادر التي تناولت نظريات ومحددات التغير الاجتماعي، لاسـيما في ظل غياب المصـادر المحلية. ومن المفيد أن نشير إلى أن موضوع التغير الاجتماعي يُعد من أهم الموضـــوعات التي شـــغلت بال العديد من العلوم الاجتماعية، وقد زاد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضـــى ؛ وذلك بسـبب حجم التغيرات الاجتماعية وسرعتها وآثارها التي عصفت بحياة كثير من الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ويُعد هذا الكتاب، مؤلفا علميا أكاديميا في نهجه وبنائه المفاهيمي والنظري، الذي يعرض موضوعات التغير الاجتماعي بعدد من المفردات التي تمحورت تحت العنوان الموسوم بـ: (التغير الاجتماعي – مقدمة في المفهوم والموضوع)، وقد بحث مفهوم التغير الاجتماعي ونظرياته وعوامله ومحدداته، وعملياته وآثاره – في ضوء الرجوع إلى عدد كبير من المؤلفات العلمية والأسس النظرية التي استند إليها تفسير موضوع التغير الاجتماعي، بوصفه مبحثا رئيسا من مباحث علم الاجتماع.

واحتوى الكتاب خمسة فصول مترابطة ومتسقة، هي: الفصل الأول بعنوان:

(سوسيولوجية التغير الاجتماعي)، بدأ بمدخل عام لدراسة سوسيولوجية التغير الاجتماعي، وآراء علماء الاجتماع الأوائل، والكشف عن أهمية دراسة التغير الاجتماعي وإشكالياتها.

الفصل الثاني بعنوان:

(مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقاته بالمفاهيم الأخرى) استعرض هذا الفصل مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى القريبة والمتداخلة مع مفهوم التغير مثل مفهوم التقدم والتطور والتحديث وغيرها، محاولة لتعريف القارئ

بمفهوم التغير الاجتمــاع وفهم العلاقــة بين مفهوم التغير الاجتماعي والمفاهيم الأخرى.

الفصل الثالث بعنوان:

(محــددات التغير الاجتمـاعي)، تم تنـاول مكونـات التغير الاجتماعي وعوامله، ومراحل التغير الاجتماعي وخصـــائصـــه، وإشــكالية التغير الاجتماعي وعملياته، ومعوقاته، محاولين –من خلال ذلك– تقديم صـــورة مبســطة لفهم أهم العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي وعملياته، والوصول إلى فهم العلاقة التي تربط فيما بينها، وكذا الوصـــول إلى فهم أهم العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتمــاعي، والتعرف على عمليــات التفــاعــل الاجتماعي وكيفية تفســيرها ؛ وذلك ليســاعد القارئ على تحديد مسارات التغيرات الاجتماعية والتنبؤ بها.

الفصل الرابع بعنوان:

(نظريــات التغير الاجتمـاعي)، تنـاول مـدخلا في دراســـــة النظريات، مســتعرضـــا أهم النظريات الكلاســيكية والمعاصـــرة والحديثة، التي حللت وفســـرت التغير الاجتماعي، وقد ناقشـــت أبرز الإسـهامات النظرية والميدانية، التي قاربت موضـوع التغير الاجتماعي، وذلك بغية الوصول إلى تقديم إطار نظري رصين ؛

يساعد على فهم ودراسات ظواهر التغير الاجتماعي والتحولات المرتبطة به في المجتمعات الراهنة.

انتهى الكتاب بالفصل الخامس وهو بعنوان: **(الأسرة والتغير الاجتماعي)**، تناول عوامل تغير الأسرة، وأنماطها ونظام الزواج، فضلا عن أثر تغير الهجرة والتحضر في الأسرة، وقد اعتمد هذا الفصل على مقاربة امبريقية تحليلية، للتغيرات التي طرأت على البناء الأسري في المجتمع اليمني، في ضوء ضبط وتحديد عوامل التغير الاجتماعي واثاره كما جاءت بها الأدبيات والدراسات السوسيولوجية.

الفصل الأول

سوسيولوجية التغير الاجتماعي

مدخل عام لدراسة التغير الاجتماعي

يُعد موضوع التغّير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولتها العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع تحديدا نظراَ لما لموضوع التغير الاجتماعي من ارتباط وعلاقة وثيقة بقضايا المجتمع كالتنمية والحراك السياسي والتحول الثقافي والاجتماعي والتطور والتقدم والتحضر والتحديث وغيرها من المفاهيم والموضوعات والظواهر الاجتماعية ذات الصلة بالتغير الاجتماعي، والتي حظيت باهتمام علماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة، وتناولوها في دراساتهم المختلفة التي بحثت أنواع التطورات والتحويلات واتجاهاتها التي تحدث في النظام الاجتماعي وتؤثر في بناء المجتمع ووظائفه وادواره. وتشكل

الأسئلة التي تبحث عن التغير في الحياة الاجتماعية والشخصية ملمح لكثير من الكتابات في عالمنا المعاصر.[١]

ويُعد التغير الاجتماعي سمة الوجود، وأن كل شيء في حياتنا يتغير باستمرار، فالأشياء كلها لا تبقى على الثبات، لذا فقد أهتم علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى، في دراسة التغير من خلال استخدام عدد من المناهج العلمية والأساليب البحثية التي بموجبها تجري عملية رصد التغير الاجتماعي وتحليله وقياس درجته في حياة المجتمعات البشرية، بهدف الكشف عن أسباب حدوث ذلك التغير وتعرف مظاهره وعوامله ونتائجه والعمليات الدينامية المشتركة المؤدية للتغير الاجتماعي والقادرة على تفسير ما تمر به المجتمعات من تغيرات مختلفة.

وقد تميزّت دراسات التغير الاجتماعي بتنوعها ووفرة المناقشات حولها، وتزايد القلق حول التغير الاجتماعي والنظر للمستقبل [٢]. لاسيما بعد التغير الكبير الذي احدثته الثورة

---

[١] جولي ماكليود ورتشيل طومسون، بحث التغير الاجتماعي (المقاربات الكيفية)، ترجمة سحر توفيق مراجعة محمود الكردي، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م، ص١٣.

[٢]. جولي ماكليود ورتشيل طومسون، المصدر السابق، ص ١٧.

الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية في عالمنا المعاصر، إذ صارت ظاهرة التغير ظاهرة بارزة في الأنشطة والمجالات الاجتماعية المختلفة كلها؛ والتي أحدثت تأثيرا ت واضحة في المجالات كافة.

وعلى الرغم من أن دراسة التغّير الاجتماعي تُعد من أبرز الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع الحديث؛ إلا أن الفلاسفة والمفكرين الأوائل لم يغفلوا اهتمامهم بظواهر التغير الاجتماعي، إذ لاحظوا التغير الاجتماعي في حياة المجتمعات القديمة وفي المجتمعات التي عاشوها، وبنوا في ضوء تلك التغيرات الأفكار المختلفة التي شكلت التراث النظري والخلفية المعرفية التي استند عليها مفهوم التغير الاجتماعي في علم الاجتماع الحديث .[١]

إذ كان الفيلسوف اليوناني القديم هيرقليطيس (٥٤٠-٤٧٥ق.م) هو أول من اشار إلى التغير الاجتماعي بقوله ان التغير هو قانون الوجود وإن الاستقرار موت وعد.

وقد شبه التغير بعبارته الشهيرة " إن الإنسان لا يستطيع إن ينزل النهر مرتين " لان مياه النهر تكون قد تغيرت في المرة

---

[١] أحمد زايد و اعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر،١٩٩٢م، ص٦.

الثانية فليست المياه نفسها التي نزل بها في المرة الأولى؛[1].
وهذا يشير إلى دلالات التغير في القوانين التي تفسر الوجود الاجتماعي.

كما قدم المحللون الاجتماعيون محاولاتهم العلمية في تحليل سببية الأحداث والتغيرات التي تجري في المجتمعات لتمكنهم من الوصول إلى افتراضات علمية ووضع قوانين عامة يمكن اختبارها واعمامها والاستفادة منها في معرفة سير أحداث التغير الاجتماعي التي تحدث في المجتمعات الأخرى المماثلة.[2]

لقد برز الاهتمام بالتغير الاجتماعي في شكل واضح في عصر التنوير الأوربي حين كان هذا العصر شاهدا على تلك التغيرات الواضحة التي طرأت على الحياة الاجتماعية وتضمنها ذلك الفكر الذي قدمه فلاسفة هذا العصر والتي اعتمدت على نظريات افتراضية عكست اهتماماً كبيراً بالتغير الاجتماعي ودوره في حياة المجتمعات .[3]

---

[1] السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٢٢.

[2] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر١٩٨٨م، ص٨/٩.

[3] أحمد زايد ود واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مصدر سابق ذكره، ص ٦.

إن الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي قد دفع بعلماء الاجتماع الأوائل إلى مواصلة دراساتهم للتغير الاجتماعي في جوانبه المختلفة، إذ درسوا التحولات الاقتصادية والإنسانية التي مرت بها المجتمعات البشرية وتمحورت دراساتهم في البحث عن إجابات عن أسئلتهم عن كيف سارت المجتمعات والحياة الإنسانية بالتطور والتحول منذ بداية ظهور الإنسان على ظهر هذا الكوكب؟ متأملة التغيرات التي حدثت في المجتمعات عبر عدد من الأجيال، بوساطة استخدامهم عدد من المناهج والطرائق العلمية التي مكنتهم من توجيه التفكير والبحث عن إجابات عن أسئلتهم المختلفة التي تتمحور حول استمرارية عملية التغير التي مرت بها الإنسانية؛ الأمر الذي جعلهم يسلمون ويقرون بالتقدم ويؤكدون أن الحاضر أفضل من الماضي، وان المستقبل أفضل من الماضي والحاضر معاً. وعليه فإن التغير الاجتماعي في الحياة الإنسانية أمر دائم كما هو في مختلف مجالات الطبيعة االأخرى إذ مرت المجتمعات البشرية في تغير دائم، فتغيرت من أشكالها البسيطة إلى أشكالها الكبيرة والمعقدة، وهو ما أشار إليه ابن خلدون –في مقدمته –بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، إذ أدرك ابن خلدون إن التغير الاجتماعي لايسير على وتيرة واحدة، بل يأخذ مسارين: "الاول وهو التغير التدريجي الذي

يحدث في العمران ككل أو في جزء من أجزائه. والثاني هو التغير الجذري الذي يخلق نمطاً جديداً".[١]

وينطوي التغير الاجتماعي على سلسلة من الفوارق والاختلافات التي تحدث مع مرور الزمن في إطار هوية ثابتة منظورة سواء شجرة كانت أم انسانا أم جماعة أم رابطة اجتماعية، فنحن لا نرى التغير إلاّ عندما ندرك سلسلة اختلافات وفوارق في كيان متواصل ومستمر.[٢]

بهذا القدر من الايضاح ننظر للتغير الاجتماعي بأنه ظهور اختلاف يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي أو في القيم والعادات وانماط السلوك المعروفة والمألوفة لنا، أي انه وضع جديد لم يكن مألوفا وموجودة سابقا؛ ونفهم من ذلك بأن التغير الاجتماعي يشير إلى اختلاف ما نحن بصدد ملاحظته أو دراسته من خلال مقارنته بالحقبة الزمنية السابقة له سواء على المدى القريب كانت أم البعيد.

---

[١] السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار قطري بن الفيحاء للنشر والتوزيع، قطر، الدوحة، ١٩٨٧م، ص٩٧.

[٢] روبرت نيسبت وربرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط١، دار النضال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص ٣٠٥.

وعليه فأننا نقصد بالتغّير الاجتماعي هو مجموعة الاختلافات التي تطرأ على النظم والظواهر الاجتماعية خلال حقبة معينة من الزمن والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها، كالتعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية وما تضمنه من طبيعة وبناء ونظم... وغير ذلك. ويطلعنا التراث الثقافي والتاريخ الاجتماعي بان مظاهر الحياة الإنسانية كلها لا تبقى على حال واحد وثابت لا تتغير، وإنما هي خاضعة للتغير باستمرار، شأنها شأن التغير الذي يحصل في حياة الفرد الذي يبدأ بنطفه في بطن امُه ثم جنين ثم طفل، ثم شاب ثم كهل، كما ان مظاهر الطبيعة المختلفة كلها تظل في حالة دائمة من الحركة والتغير.

وتُعد مسيرة التغير الاجتماعي ظاهرة مستمرة لن تنقطع، وعملية الاستمرار هي منتج واضح للراي العام القائل بان التغير شبيه بعملية النمو وتكتسب فكرة الاستمرارية التغير الاجتماعي معنى وفائدة في النطاق الواسع .[١]

إن عملية التغير الاجتماعي ليست مجرد إضافة آلية أو أقصى لبعض الأنماط والسمات السابقة للظاهرة بطريقة كمية فحسب؛ بل هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية

---

[١] روبرت نيسبت وروبرت بيران، المصدر السابق، ص٣٢٤.

مختلفة ايضا.[١] وهذا ما ذهب إليه كلٍ من (ميل تشيرتون وآن براون) بتسميته بالتغير التطوري الذي يشير إلى أن التغير قد حدث إلا أنه لا يدلُ على فجر حقبة جديدة، بل هو مُجرد شكل أكثر تقدما للحقبة الحالية[٢] . وهذا يؤكد صلة التغير الاجتماعي بالتحولات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الانسانية.

وقد أوضح ابن خلدون صفة الاستمرارية في دراسته المعمقة الموسومة بـ (المقدمة) حينما تحدث عن تبدل الأحوال مع تغير الازمان.

والتحولات والتغيرات التي تجري كلها في حياة المجتمعات لا يمكن فهمها ان كل تغير صغير ينمو حتى ان يصبح كبيرا، اذ ان التقطع لا التواصل هو الميزة المحددة الرئيسية للتغير الاجتماعي .[٣]

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي من الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع الأوائل الذين بحثوا ودرسوا حركة التغير في المجتمعات، وجاءوا بالنظريات التي تفسر ذلك التغير،

---

[١] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مصدر سبق ذكره. ص ١٢.

[٢] ميل تشيرتون وآن براون، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة د. هناء الجوهري، ط١، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م، ص٣٦٠.

[٣] روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٦.

الا أنهم لم يستعملوا مفهوم التغير الاجتماعي، ولم يظهر مفهوم التغير الاجتماعي في دراساتهم تلك، بل استعملوا مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم، كما ظهر في أعمال ماركس، وماكس فيبر، وبارتيو، وسبنسر. اما مفهوم التغير لم يظهر الا في العام ١٩٢٢م، في اعمال وليام أوجبرن في كتابه عن التغير الاجتماعي[١] . وقد جاء مفهوم التغير ليبين القصور في المفاهيم السابقة التي تتداخل مع مفهوم التغير الاجتماعي، وسوف نشير إليها بالتفصيل لاحقاً.

التغير الاجتماعي بنظر العلماء والمفكرين الأوائل

بالرغم من أن دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ ويطلعنا تراثهم الفكري والنظري عن تأملاتهم وتفسيراتهم للتحولات التي سارت عليها المجتمعات البشرية، وقد شكل ذلك التراث رصيداً معرفياً في الإنتاج

[١] محمد الزعبي، التغير الاجتماعي، ط١، دار الطليعة، بيروت لبنان، ١٩٨٢م، ص٣٧.

السوسيولوجي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعي الحديث.

يمكن القول ان التغير الاجتماعي سمة لصيقة بحياة الإنسان وأفكاره والتجمعات الإنسانية والنظم الاجتماعية، إذ سارت المجتمعات البشرية في حركة تغير دائمة. لذا فإن مبدأ التغير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية والاجتماعية، فظواهر الكون الطبيعية والكائنات الحية تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغيير أيضاً، وعندما ظهرت تكوينات التجمعات التي أُطلق عليها " المجتمعات الإنسانية البدائية " وهي بطبيعة الحال بسيطة من حيث أشكالها وبنائها الاجتماعي وتفاعل العلاقات داخلها، وهي أقل تعقيداً من وضع المجتمعات المعاصرة "الحديثة"، وهذا يعني أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى، حتى وصلت إلى حالة المجتمعات المعاصرة والتي هي الأخرى ما تزال عرضة للتغيرات التي تطرأ عليها بصورة مستمرة كما نلاحظه اليوم.

لعل أول من لفت الانتباه على قوانين التغير العامة التي تحكم الأشياء كلها هو الفيلسوف اليوناني القديم (هيراقليطس) الذي قال " لا يستطيع الإنسان أن ينزل في النهر مرتين لأن مياه النهر

دائمة " [1]. بهذا القول أراد ان يوضح بأن عملية التغير الاجتماعي بانها عملية دائمة ومستمرة لا تتوقف.

من جانبه أدرك أفلاطون أن المجتمع الذي عاش فيه كان مجتمعاً معقداً إلى حد ما، وانه قد ظهرت عليه بعض التطورات عنما كانت سابقة عليه، موضحا ان المجتمع الأول كان مجتمعاً بسيطاً لا يتجاوز الأسرة الواحدة، وقد جرت عليه بعض التطورات، وقد شملت هذه التطورات تغيراً في نظم تقسيم العمل وفقاً لتغير حاجاته فظهرت الحرف والصناعات والتجار والعمال والجنود، وكلما تنوعت حاجة ومطالب الناس ظهرت الحاجة إلى إحداث تغيرات سريعة .[2]

أما أرسطو فقد قام بتوضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيداً مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل، وأكد أن التغير يأتي تدريجياً وتلقائياً في بناء المجتمعات، إذ أوضح أن الدولة أو المجتمع السياسي هو في الأصل قد تشكل من الأسرة، ومن الأسرة ظهرت القبيلة، ومن القبيلة تكونت القرى، ثم المدن، ثم المجتمع السياسي الكبير–

---

[1]- وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد، دار الثقافة والنشر، ١٩٨٤م، ص٧٠.

[2] محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٥م، ص٢٣.

الوطن – كما أشار إلى ظهور التغير المفاجئ وهو الناتج عن الثورة أو الانقلاب الذي يظهر عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة .[١]

وتناول إبن خلدون التغير الاجتماعي من خلال تفسيره للمجتمع الذي شبهه بالكائن الحي الذي يظهر إلى الوجود عبر مراحله الثلاثة طفلاً ثم يبلغ شبابه وكهولته، وأخيراً يصيبه الهرم فيفنى ويزول، فالعمران عند ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر وهو يفنى ويدركه كالأعمار الطبيعية للحيوانات .[٢]

ويبدو أن إدراك ابن خلدون لطبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية هو الذي جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، ومن الرئاسة إلى الملك، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية.[٣]

لقد بلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعي درجة عالية في عصر التنوير الأوروبي إذ أهتم فلاسفة عصر التنوير بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة، ورغم أن التصورات التي قدمها فلاسفة عصر التنوير قد

---

[١] السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

[٢]- إبن خلدون، مقدمة إبن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت، ب ت، ص٣٧١-٣٧٤

[٣] المصدر نفسه.

اعتمدت على نظريات افتراضية، إلا أنها عكست اهتماما كبيراً بالتغير الاجتماعي، وإدراكاً واعياً لدوره في تقدم المجتمعات، فالتغير الاجتماعي في نظر فلاسفة عصر التنوير هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات من حالة إلى حالة أفضل أي ينقلها إلى نظام سياسي يحقق فيه الأفراد أهدافهم وهذا ما أكده توماس هوبز، وجون لوك، و روسو الذين ركزوا اهتمامهم في نمو الروح الجماعية الأخلاقية في المجتمع .[١]

كان علماء الاجتماع الأوائل أمثال (أوجست كونت، دور كهائم، ماكس فيبر، ماركس، سبنسر وغيرهم)، لم يسِتعملوا مفهوم التغير الاجتماعي بهذه التسمية الواضحة، بشكل مباشر، ولم تتضمن مؤلفاتهم العلمية مفردات واضحة تتحدث عن التغير الاجتماعي. رغم انشغالهم برصد حركة المجتمع وتغيره، وما قدموه من تفسيرات وقوانين تتعلق بتطور المجتمعات البشرية وتغيرها.

وقد وجدناهم يستعملون او يذكرون مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم، حتى ظهر مفهوم التغير الاجتماعي بشكل منظم وواضح في عام ١٩٢٢م عندما كتب عالم الاجتماع الألماني وليام أوجبرن

[١]- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن الفيحاء، الدوحة، قطر، ١٩٨٨م، ص٤٩-٥٥.

كتابه عن التغير الاجتماعي[1]، وتناول هذا الكتاب معالجة الأشكال القائمة في التداخل في استعمال المصطلحات والمفاهيم المتداخلة مع مفهوم التغير الاجتماعي، والمتضمنة في معناها العام مفهوم التغير الشامل، الذي كان مزجاً بين مفاهيم (الإصلاح الاجتماعي، الثورة الاجتماعية، النمو الاجتماعي، التطور الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، التحديث، التحضر، التنمية التصنيع) إلى غير ذلك من المصطلحات والتصورات المشابهة ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعي الواسع) .[2]

لذا فإن مفهوم التغير الاجتماعي منذ تاريخ نشر كتاب وليام أوجبرن الموسوم بـ " التغير الاجتماعي " صار هذا المفهوم متداولا في أدبيات علم الاجتماع بصورة أوسع، وقد غطى النقص في المفهومات الأخرى ذات الصلة بموضوع التغير الاجتماعي،إذ كان مفهوم التغير أكثر حيادية من المفاهيم الأخرى في دراسته للتحولات التي طرأت على بناء المجتمع ونظمه ووظائفه.

وبناءَ على ذلك يمكن أن نعّرف التغير الاجتماعي بأنه " كل تحول يحدث في النظم والأنساق والمكونات الاجتماعية، سواء

---

[1] محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[2]- التغير الاجتماعي، انظر الرابط:

http://www.marefa.org/index.php/

كان ذلك في البناء أم الوظيفة أم القيم وهذا التحول يتم غبر الزمن. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغير يحدث في أي نسق أو نظام لابد وأن يؤدي إلى سلسة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة" .[١]

أهمية دراسة التغير الاجتماعي

للوصول إلى معرفة ادق وأعمق في فهم أهمية دراسة التغير الاجتماعي والالمام بنظرياته وقوانينه، لابد لنا أولا ان نشير إلى الفرق بين مفهومي (التغيُّر والتغيير) فالتغيُّر يدل على التحول المفاجئ في ظاهرة ما، وهو شيء واضح يظهر على الظاهر المعينة، وقد يحدث في شؤون الحياة كافة والمخلوقات كلها.

أما التغيير فهو التحول الممنهج المدروس الذي يتم تخطيطه بما يهدف إلى التقليل من الأخطار، والسلبيات التي قد تنتج عن عملية التغير التلقائي، او للوصول إلى اهداف محددة؛ وفي هذا

---

[١]- دلال ملحس إستيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، ط٢، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م، ص٣٠.

الاتجاه ينبغي على الدارس استيعاب ذلك عن دراسته للتغير الاجتماعي. لاسيما في العصر الراهن الذي يشهد تغيرات كبيرة طالت مستويات الحياة الإنسانية كافة الأمر الذي تستدعي الحاجة إلى السيطرة على عمليات التحول والتغير التي تتعرض لها المجتمعات الإنسانية، بما يؤدي إلى النتائج المرجوة.

لذا فإن العلوم الإنسانية بعامة، وعلم الاجتماع بخاصة، معنيون اليوم أكثر من أي وقت مضى في الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي واغناء نظرياته ومناهجه العلمية لتتمكن من تفسير الظواهر الاجتماعية وكشف أسرارها وميكانزماتها والتخطيط السليم للتحولات المنشودة التي تؤدي إلى حدوث التغير في المجتمعات.

لقد احدثت التكنولوجيا تغيرات واسعة في الحياة الاجتماعي، وجاءت بالعديد من التجديدات العلمية والصناعية الحديثة التي اسهمت في بناء المجتمعات المعاصرة، عبر دوام تفاعلات التغير في بناء هذه المجتمعات، وامتد تأثير التكنلوجيا وانتشارها بمستويات مختلفة لتشمل نواحي عديدة وتمتد في بلدان العالم أجمع كنمط ثقافي عملي أكثر كفاءة، من الحياة التقليدية السابقة.

وتعد التكنولوجيا من أهم مظاهر العصر الحديث التي ارتبطت بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث حظيت باهتمام كبير من تلك المجتمعات. لذا فإن ظاهرة التغير الاجتماعي قد ارتبطت بشكل كبير بعامل التكنولوجيا، وعليه فان دراسة التغير الاجتماعي وعلاقته بالتكنولوجيا الحديثة وما تركه من اثار في تغير حياة المجتمعات البشرية تستدعي منحها القدر نفسه من الاهتمام على مستوى المجتمع الإنساني عامة.

إذ تقاس درجة تطور المجتمعات ورقيها بما تملكه من معرفة عقلانية وكفاءة في التكنولوجيا تفسر لنا عملية التغير الاجتماعي فيها وتوجيهه لخدمة المجتمع.

وعليه فان أهمية دراستنا للتغير الاجتماعي تمكن في معرفتنا بأهمية التغيرات التي تخضع لها المجتمعات المتخلفة (النامية) إذا ما ارادت اللحاق بمستوى تقدم المجتمعات الصناعية، فأنها تخضع لتغييرات جذرية تعمل على إلغاء الهُوة التي تفصل بين المجتمعات النامية وبين المجتمعات الصناعية. ومن ثم تحررها من قيود التبعية او المعيقة للتغير الاجتماعي الهادف إلى تنمية وتطوير المجتمعات المتخلفة.

إشكالية دراسة التغير الاجتماعي

لم تكن دراسة التغير الاجتماعي امرا يسيرا، إذ تكمن صعوبة دراسة التغير الاجتماعي في جانبين مهمين هما: (الجانب الأول يتعلق في طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة، والجانب الثاني يتعلق في موقف الباحث–الدارس–من الظاهرة المتغير).

في الجانب الأول نلاحظ ان صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية وهي ناتجة عن عدة أسباب منها مثلا تعقد الظاهرة الاجتماعية، التي تنطوي على قدر كبير من التأثير والتأثر، فهي بطبيعة الحال تتأثر بظواهر طبيعية واجتماعية متعددة ومتداخلة، في اطار المجتمع ما يصعب دراستها بصورة منفصلة او منعزلة عن غيرها من التحولات والتغيرات التي تجري في اطار المجتمع، ومن ثم نجد صعوبة في إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق للظاهرة بسبب سرعة التغير من ناحية ومن ناحية أخرى لانها تتعلق بالبشر وهم في طبيعة الحال متباين العواطف والميول، والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية فضلا على صعوبة إعادة الدراسة مرة أخرى، لأن الظاهرة تكون قد تغيرت.

اما الجانب الثاني فيتعلق بموقف الباحث–الدارس–من الظاهرة المتغيرة فينظر الباحث الى الظاهرة المدروسة بانها تختلف من

شخص لآخر، وذلك بحسب موقع الشخص الملاحظ او الباحث، فالذي يراه هو جزء صغير من عالم واسع، فتكون الملاحظة محدودة لا تمثل المجتمع المدروس تمثيلاحقيقياً. فضلا على البعد الأيديولوجي الذي ينطلق منها الباحث تجعله يعطي أحكاماً تتماشى مع ما يحمله من فكر.

تفسير عملية التغير الاجتماعي في معظم المواقف الاجتماعية فإن التفاعلات اليومية تميل إلى التوافق والتناغم مع المظاهر العامة للواقع الاجتماعي، بأبعاده الشخصية والجماعية والمجتمعية. كما أن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية، والثقافية تصيب النمط السائد بالاضطراب، وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام ما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه، وهي تغيرات تحدث استجابة للتغير في أحد المكونات الأساسية، وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها كالأوضاع الاجتماعية والأدوار والمراكز... وغير ذلك. فأي تغير في عامل أو أكثر من العوامل المتفاعلة، يستدعي بالضرورة حدوث تغيرات توافقية في الأنساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي لا يحدده عامل واحد، وإنما يتم بمساعدة

عوامل أخرى، وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة فقط.

اختلاف التغير باختلاف المجتمعات

تخضع عملية التغير الاجتماعي للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف باختلاف المجتمعات زمانياً أم مكانياً وذلك يعود في الأساس إلى التباين الثقافي الحاصل فيما بينها، فالمجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه من غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية،إذ يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي. وكذلك بالنسبة للمجتمع الحضري مقارنة بالريفي. وهناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والأيكولوجي والتكنولوجي، والاقتصادي والسياسي أو الإداري، والديني، والتربوي. وغير ذلك.

التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً:

تبين فيما سبق أن التغير الاجتماعي يخضع للنسبية الزمانية والمكانية حيث يختلف من مجتمع إلى آخر؛ سواء في السياق الزماني أم المكاني وذلك نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، ولو أمعنا النظر في عملية التغير الاجتماعي قديماً وحديثاً فإننا نجد اختلافاً بيناً بينهما إذ يتميز التغير الاجتماعي اليوم عنه قديماً، في عدة جوانب أهمها الاتي:

١. أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع من التغير قديماً نتيجة الثورة الصناعية التي غيرت كثيرا من القيم والأبنية الاجتماعية مثل قيمة الوقت وقيمة العمل والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي وغيرها. فالاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة أدى إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي ومن ثم إلى سرعة التغير بوجه عام، أي أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة المخترعات التكنولوجية.

٢. الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث بصورة منفصلة ومتقطعة، حيث نسمع

اليوم بما يسمى بالقرية العالمية والعولمة في ضوء شبكات الاتصال وتدفق المعلومات، فالتغير الذي يحدث في غرب العالم سرعان ما نجد صداه في مجتمعاته الشرقية والعكس صحيح.

٣. أصبح التغير اليوم متوقعاً وأسرع قبولاً لدى المجتمعات، وهو دلالة طبيعية على الانفتاح الحاصل بخلاف التغير السابق.

٤. إن تغير اليوم ذو طابع إداري مخطط وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات على وفق إرادتها، أما التغيرات التي كانت تتم في السابق فهي ذات طابع عشوائي وتلقائي

الفصل الثانـي

مفهوم التغير الاجتماعي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

(مقاربة نظرية)

مفهوم التغير الاجتماعي

ان تحديد المفاهيم والمصطلحات أمر مهم في البحوث والدراسات العلمية، فهي تمد القارئ والمختص بالتوضيح الكامل بما تنطوي عليه هذه المفاهيم من مضامين تسهم في توضيح الافكار لتلك المفاهيم التي لها علاقة بطبيعة تلك البحوث والدراسات .[١]

يمكن القول إن مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم شائك ومعقد، إذ لا يوجد هناك تعريف واحد لمفهوم التغير الاجتماعي كما هي إشكالية المفاهيم الاجتماعية التي تتعدد تعريفاتها بحسب اهتمامات الباحثين والعلماء وتعقيد الظاهرة الاجتماعية نفسها.

---

[١] ١- عبد الباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط١٢، مكتبة الوطنية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٧٥.

فالحديث عن التغير الاجتماعي يعني الحديث عن المجتمع برمته وتفاعلاته المعقدة وفي اتساعه المكاني والزماني.

ويعد مفهوم التغير الاجتماعي مفهوم حديث نسبياً بوصفه دراسة علمية، رغم انه قديم من حيث الاهتمام، فلقد كانت النظرة قديما تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير ومقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير بصورة بطيئة أو سريعة، وقد أخذت الدراسات الاجتماعية في التغير مساراً اكثر علمياً بعد أن ظهر مفهوم التغير في العام ١٩٢٢م، عندما كتب وليام أوجبرن كتاب عن التغير الاجتماعي .[١]

وقد جاء مفهوم التغير الاجتماعي هنا ليبين القصور في المفاهيم السابقة التي تشير للتغير الاجتماعي مثل مفهوم التقدم الاجتماعي والتطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي والتحديث في سبيل المثال لا الحصر.

وقبل الخوض في مفهوم التغير الاجتماعي، سوف نتعرف التغير لغويا:

---

[١] محمد الزعبي، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

مفهوم التغير لغويا:

تعني كلمة التغير في المعاجم العربية بـ بالتحول والتبدل والانتقال من حالة الى حالة أخرى ،[1] كما يشير مفهوم التغير من الناحية اللغوية إلى:" التحول وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه، أو أصلح من شأنه أو بدله" [2]. وجاء في لسان العرب " تغير الشيء عن حاله،" تحول وغَيَّرَهُ" حولَّه وبدَّله، كأنه جعله غير ما كان عليه.

أما في الدلالة الفلسفية، فنجد أن " التغير يعني عملا أو فعلا يتبدل بواساطته شيء دائم، أو يتبدل في واحدة أو في كثير من سماته، ويعني كذلك تحول شيء إلى آخر، أو إبدال شيء من شيء آخر" .[3]

---

[1] ام الخير بدوي، التغير الاجتماعي رؤية نظرية، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة بسكره، الجزائر، ص ١٤.

[2] مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، ص٦٩٢

[3] اندرية لا لاند، موسوعة لا لا ند الفلسفية، ترجمة خليل احمد خليل، منشورات عويدات المجلد الأول، ١٩٩٦م، ص ١٧٧.

وذكر التغير في القران الكريم " ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم".[١]

التغير في نفسه حقيقة وجودية، وظاهرة عامة تخضع لها مظاهر الكون كله وشؤون الحياة إجمالاً، وهو أكثر وضوحاً في الحياة الاجتماعية التي هي في تغير مستمر. وهذا ما حدا بعض العلماء إلى القول إن ليس هناك مجتمعات ثابتة،ولكن الموجود تفاعلات وعلاقات اجتماعية في تغير دائم وآثار متبادلة. وحينما تضاف كلمة الاجتماعي إلى التغير، والتي تعني بها ما يتعلق بالمجتمع لتصبح الجملة بـ (التغير الاجتماعي) فنحن نشير بها إلى التحولات أو الاختلافات المتعاقبة التي تطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن .[٢]

وهنا يذكر الدكتور (حسن الخولي) أن اصطلاح يعني انتقال الأشياء أو الظواهر من حالة إلى أخرى، وهذا الانتقال يمثل التغير الذي طرأ على بناء الظاهرة. اما اصطلاح، يعني الشخص وتفاعله مع الآخرين. ليصبح مصطلح (التغير الاجتماعي) هو العملية المستمرة والتي تمتد في حقب زمنية متعاقبة يتم خلالها

---

[١] القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية ٥٣.

[٢]. يوسف خضور، التغير الاجتماعي، منشورات جامعة دمشق،سوريا، ١٩٩٤م، ص ١٢.

حدوث تعديلات واختلافات في العلاقات الإنسانية أو في الأدوار الاجتماعية أو في المؤسسات والتنظيمات .[١]

بأن التغير الاجتماعي عادةً ما يشير إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على بناء المجتمع ووظائفه ويتضمن تغييراً في النظم والمعايير المحددة لأدوار الأفراد في المجتمع. وبناءً على ذلك فقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتغير الاجتماعي، فينظر كنجزلي دايفز بانه التغير الاجتماعي الذي يحدث في بناء التنظيم الاجتماعي ووظائفه، وهو جزء من التغير الثقافي الواسع الذي يصيب المجتمع.

غير أن كل من جيرث وملز نظرا إلى ماهية التغير الاجتماعي، على أنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي خلال مدة معينة من الزمن.[٢]

---

[١]. محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، نشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ١٩٩٦م ص ٥٢.

[٢]– أحمد الثكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، ١٩٦٨م، ص ٨

وعرّف ماكيونس، التغير الاجتماعي بأنه" التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن". أما ريتزر قال: " أن التغير الاجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات". بينما عرّفه فارلي بأنه " التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الاجتماعي". [١]

ويحدث التغير الاجتماعي نتيجة تفاعل عدة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية، يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض. وفي هذا الإطار يذهب عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غدنز إلى القول بأن" التغير الاجتماعي هو تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، ويرى غدنز أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية".[٢]

فالتغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والانساق والأجهزة الاجتماعية، سواء أفي البناء كان ذلك أم الوظيفة وننظر

---

[١]- إبراهيم عثمان وقيس النوري، التغير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٧.

[٢] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ. المنظمة العربية للترجمة، بيروت،٢٠٠٥م، ص ٧٤٣.

له من خلال المقارنة في مدة زمنية محددة. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة" .[١]

لذا فهو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة زمنية محددة، فقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً أو سلبياً أي تخلفاً .[٢]

ويعرّفه معجم العلوم الاجتماعية على أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أم في وظائفه خلال مدة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[٣]

---

[١]- دلال ملحس أستيتة، التغير الاجتماعي والثقافي، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[٢]- محمد الدقس، التغير الاجتماعي،مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

[٣]- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٨٢.

وبهذه الرؤية نلاحظ أن التغير الاجتماعي يشير إلى العملية التي تؤدي إلى اختلاف في النظم والعادات والآلات أو في النسق او القيم.... وغير ذلك بالمقارنة بحالة زمنية سابقة له في مدى قريب أو بعيد .[١]

أما عادل الهواري فقد عرّفه بأنه تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من الناحية المورفولوجية أو الفيزيولوجية خلال مدة زمنية محددة. ويتميز التغير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل، فالتغير في الظاهرة الاجتماعية يؤدي إلى سلسلة من التغيرات النوعية التي تصيب الحياة بدرجات مختلفة .[٢]

لذا نرى بان التغير الاجتماعي يشير إلى أشكال التحول كافة الجزئية منهاأوالكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات والتي تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لهذه التحولات نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي .[٣]

---

[١] سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

[٢]– عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٨م، ص ٤٥.

[٣]– أحمد زايد واعتماد محمد علام، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

ورغم ما عرضناه أعلاه من تعاريف لمفهوم التغير الاجتماعي، التي بينت لنا بوضوح التعريف الشامل للتغير الاجتماعي. وهي تعاريف عديدة ومن أجل تسهيل فهم التغير الاجتماعي واستيعابه سوف نحاول عرض أهم ما جاء في تعريفات التغير الاجتماعي، من خلال فرزها إلى خمس مصفوفات او مجموعات، موزعة بحسب الحالات التي تضمنتها التعاريف السابقة، في الاتي:

المجموعة الأولى:

وهي التي تشير إلى التحولات الهيكلية في المجتمع والمحدد في التحولات أو التبدلات في بناء المجتمع، أي في الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع، وتركيب أجزائه المختلفة، والتوازن بين هذه الأجزاء ومن هذه التعريفات: تعريف جنزبرج، الذي حدد التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته، أو مثل تضاؤل حجم الأسرة وتغير الاقتصاد المعيشي في إثر ظهور المدن.[١]

---

(1) cinsberg، M: social chang، British Journal of sociology، Vol. 4،1958m pp205.

وقد يشير التغير ايضاً إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي، ويتضمن ذلك تحولا في العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي التي تشترك فيه العلاقات الاجتماعية المنظمة والتي هي جوهر البناء الاجتماعي وتشمل التغير الاجتماعي في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد كما جاء به عدد من العلماء في تعريفاتهم للتغير الاجتماعي والتي تتمحور حول التحولات الجوهرية في بنية المجتمع وأنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والتي تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير الاجتماعية وكل ما يتصل بالمنتجات والرموز والقيم الثقافية.

فهذه التعريفات البنائية تهتم بالتحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات، بصورة تدريجية ومتوالية وتأخذ زمناً طويلاً في حدوثها، وتترك آثاراً واضحة بعيدة المدى في الهياكل الثابتة لبناء المجتمعات.[١]

المجموعة الثانية:

وهي التعريفات التي ركزت في الوظائف التي ترى أن التغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسبية أو النظامية في

[١] أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

المجتمع، ومن ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق، أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق كتعريف فرنسيس ألين الذي يذهب إلى أن التغير يشتمل على التعديلات في النظم الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي وكذلك التعديلات التي تتم في الأدوار والوظائف التي تؤديها النظم والأنساق الاجتماعية، عبر الزمن.

فالتغير لا يحدث في الانساق الأساسية والفرعية فحسب؛ ولكنه يحدث في وظائف الانساق ما يؤدي الى ان يصبح النسق أكثر كفاءة او اقل كفاءة في الوظائف وذلك يعتمد على الطريقة الت يحدث فيها التغير.[١]

أما المجموعة الثالثة:

من بعض التعريفات، فقد ركزت في المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي والذي

يرى أنه عندما يحدث التغير الاجتماعي فإنه يؤثر في بناء المجتمع، وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وفي وظائف الأنساق، وكذلك يمتد أثرة إلى الأفراد. لذلك فإن التغير هنا عملية

---

[١] علي السيد الشجيبي، في اجتماعات التربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٩١.

شاملة متعددة المستويات إذ يمكن النظر إليها لتشمل التغيرات الكونية التي تظهر على المستوى العالمي ومن أشهر التعريفات التي تهتم بمستويات التغير الاجتماعي تعريف روبرت لامبور الذي ينظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يشير إلى التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءاً من الفرد وانتهاء بالكون كله.

المجموعة الرابعة :

اهتمت هذه المجموعة بالتعريف بعنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي فضلا على العناصر البنائية والوظيفية، إذ ترى أن التغير الاجتماعي هو عملية ممتدة عبر الزمن، ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه ومن هذه التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن، تعريف روبرت ينسبت الذي يعرف التغير الاجتماعي بمعناه الواسع بأنه مجموعة من التحولات التدريجية والبطيئة المتوالية، يتم فيها التبدلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود لتصل إلى المستقبل[١]،

---

[١] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر ١٩٨٢م، لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثامن يونيو، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠١٢م ص٤١٢. منشور على الموقع الاتي:
ttps://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6172/1/S0823.pdf

وفي ضوء ذلك فإن التغير الاجتماعي يشير إلى مجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن والتي تنتج أشكالا من الاختلاف والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات.[١]

المجموعة الخامسة :

أخيراً هناك بعض التعريفات التي عبر عنها واهتم بها كثير من العلماء بتعريف التغير الاجتماعي الذين تناولوه من جوانب مختلفة كالتغير الاقتصادي أو السياسي أو الايكولوجي أو التغير الثقافي مثل التغير الذي يطرأ على البناء ألأسري من حيث وظائف وبناء ألأسرة أو التغير في نمط العادات والقيم والمذاهب الدينية والأخلاقية.

أجمالاً يمكن الوصول إلى تعريف التغير الاجتماعي بمعناه العام والذي يجمع بين هذه التعريفات المختلفة هو (ما يتصل بالتحول أو التبدل الجزائي أو الكلي في إطار الوظائف أو البناء أو النظم أو العلاقات الاجتماعية وهي عمليات متصلة تحدث عبر الزمن). لذا فالتغير هو في حالة دائمة من الحركة والتطور

---

[١] أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

المستمر شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية تماماً فهناك حقب تاريخية يتم فيها التغير الاجتماعي بسرعة بينما قد يكون في حقب أخرى يتم ببطء.

وتجدر الإشارة إلى أن التغير قد يشير إلى زيادة لعناصر جديدة مضافة للعناصر السابقة للظاهرة أو يأتي بأشياء جديدة، إذ أنه قد يسير إلى الأمام أو يؤدي إلى التقهقر إلى الخلف.

إذ يعدّ موضوع التغير الاجتماعي من أكثر مشكلات علم الاجتماع صعوبة فقد بدأ علم الاجتماع مع محاولات أوجست كونت وغيره من علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر في تفسير أسباب التغير الاجتماعي ومساره الذي وجد تعبيره في الثورة الفرنسية والثورة الصناعة في إنجلترا.

وكان يسيطر على علم الاجتماع البحث عن نظرية في تفسير واكتشاف قوانين حركة المجتمعات، إذ كان لقيام المجتمع الرأسمالي والثورات الاجتماعية وما صاحبها من حراك سياسي وثقافي ونمؤ حضري الفضل الكبير في إثارة الاهتمام الواضح بالتحليل السوسيولوجي لموضوع التغير الاجتماعي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن مفهوم التغير الاجتماعي هو: كل تحول يقع سواء في بناء المجتمع أم في

وظائفه، أم في التركيب السكاني للمجتمع، أم في نظمه الاجتماعية، أم في أنماط العلاقات الاجتماعية، أم في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم، وذلك خلال مدة زمنية معينة، نتيجة تأثير العوامل المادية وغير المادية. وتجدر الإشارة هنا إلى توضيح الفرق بين التغيُّر والتغيير الاجتماعي.

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي

إن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث بنية النسق الاجتماعي ووظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال مدة من الزمن، والتغير الاجتماعي يختص بالجانب اللامادي للثقافة. من أشهر تعاريف الثقافة: تعريف عالم الأنثروبولوجيا "إدوارد تايلور" الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية بأنها « ذلك الكل المقعد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة الفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع ». يتضح من التعريف السابق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان من معطيات مادية أو غير مادية، وذلك منذ القدم وحتى اليوم، وهي تنشأ نتيجة التفاعل الاجتماعي وتلبي الحاجات البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية لأعضاء المجتمع إذا هناك تداخل

وصلة لا تنفصل بين ما هو ثقافي وما هو اجتماعي، بمعنى أن وجود أحدهما يستدعي وجود الآخر. والتغير الثقافي هو كل ما يتغير في المجتمع سواء هذا التغير محدوداً كان أم غير محدود في ظواهر مادية أو معنوية، وهكذا تكون هناك علاقة بين التغيرين. إلا أن التغير الثقافي يكون أعم وأشمل من التغير اجتماعي بمعنى أن التغير اجتماعي يقع في ضمن دائرة الثقافي، بينما ليست التغيرات الثقافية كلها تقع في ضمن دائرة الاجتماعي، مع أن التغير الاجتماعي يتأثر بالتغيرات التي تحدث في الجوانب المادية للمجتمع.

الفرق بين التغيُّر والتغيير الاجتماعي:

هناك فرق بين التغٌير الاجتماعي، والتغيير الاجتماعي من حيث تحديد المعاني الدقيقة لهما، وتحديد الفرق يعد مسالة ذات أهمية نظرا لما يترتب على ذلك الفهم من معاني مختلفة، وسوف نبين الفرق في الاتي:

يعرف التغيُّر الاجتماعي: على أنه التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي، كزيادة عدد الأفراد في مجتمع معين أو نقصانهم، وهناك من يعرف التغير الاجتماعي على أنه مجموعة الاختلافات التي قد تحدث للظواهر الاجتماعية بفعل عامل أو

مجموعة من العوامل الخارجية خلال مدة معينة. ويعدّ التغير الاجتماعي هذا انتقالاً في انساق المجتمع او انتقال المجتمع برمته من حالة إلى حالة أخرى، ولا يشترط في هذا الانتقال أن يكون تطوراً، وإنما قد يكون تخلفاً وانحداراً، أي تخلفاً. وقد يأتي هذا التحول اما بغرض الحفاظ على تماسك النظام الاجتماعي، أو مجموعة العادات والتقاليد والقيم التي تنتشر في المجتمع. وهذا التغير يتم بصورة تلقائية ومستمرة.

اما التغيير الاجتماعي: فيعني التحول الهادف والمخطط والنابع من وجود ضرورة لإحداث تغيير معين في بيئة اجتماعية معينة أو في ناحية من نواحيها، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تغيير واضح لا يحيد عن النتائج المرجوة إلا بنسب قليلة جداً. فقد يقوم فرد معين أو مجموعة من الأفراد بالدور الفاعل في إحداث التغيير المنشود والتخطيط له، غير أن الفرد وحده لا يمكنه أن ينهض بالجزء الأكبر من المهام، لذا فإن أية عملية تغيير اجتماعي بشكل خاص أو عام فهي تحتاج دائماً إلى تضافر جهودالمجموع من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

المفاهيم والمصطلحات المتداخلة والمقاربة لمفهوم التغير

ان الاهتمام بظاهرة التغير الاجتماعي قد شغلت اهتمامات الكثير من الفلاسفة والمفكرين الأوائل الذين بحثوا في حركة التغير التي مرت بها المجتمعات، البشرية، وجاءوا بعدد من النظريات التي تفسر ذلك التغير. إلا أنهم لم يستعملوا مفهوم التغير الاجتماعي، إلاّ في مرحلة لاحقة. إذ استعملوا مفاهيم أخرى مثل مفهوم التطور والتقدم والنمو، كما ظهرت في أعمال الكثير منهم.

لقد كانت نظرة العلماء للتغير حتى القرن الثامن عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل وعدّ أن حالة المجتمعات في القديم أفضل من الحالة الراهنة والمستقبلية، لكن العلماء أخذوا ينظرون بعد ذلك التاريخ نظرة تفاؤلية عادين حالة المجتمعات الراهنة أفضل من سابقتها، وأن العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا، بحسب قول سان سيمون.

وقد نال مفهوم التغير الاجتماعي قيمة كبرى خصوصا في عشرينيات القرن العشرين وتحديدا بعد مؤلف ويليام اوجبرن

الموسوم بـ التغير الاجتماعي، الذي فتح الطريق لتقديم الابحاث العلمية حول قضايا التغير الاجتماعي [١].

وعليه سوف نوضح بعضا من هذه المصطلحات والمفاهيم التي تتداخل مع مفهوم التغير الاجتماعي هي:

أولاً: التقدم الاجتماعي:

يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا المفهوم برؤية عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها " المثل الأعلى" أو المجتمع المثالي، فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها. ويرتبط مفهوم التقدم بحكم قيمي فلا بد أن يحدث في الطريق المرغوب لتحقيق مزيد من الإشباع والرضا.

ارتبط التقدم ببعض النظريات القرن التاسع عشر سواء في فلسفة التاريخ كـ(نظرية كوندرسيه) أم في مجال الاجتماع كـ (نظرية أوجست كونت)، اللتين اكدتا أن التاريخ يسير في خط

---

[١] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا المفاهيم والاشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م، ص ١٨٩.

تقدمي، وأوشك أن يبلغ ذروته، بعد الثورة الصناعة والديمقراطية. وقد تداول مصطلح التقدم الاجتماعي في البداية بعده مرادفاً لمصطلح التغير الاجتماعي، وذلك في كتابات كونت وكوندرسية وتيرجو وغيرهم. ويعرف التقدم بانه" حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيراً أو تنتهي إلى نفع، وأنه العملية التي تأخذ شكلاً محدداً أو اتجاهاً واحداً، ويتضمن توجيهاً واعياً مقصوداً لعملية التغير" (١). وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، فتعني عملية التقدم اتجاها واحدا نحو الأمام، ونحو تحقيق أهداف مرسومة، أي انه فعل واع مخطط.

ويختلف مفهوم التقدم من مجتمع إلى آخر، فقد كان يعني في القرن الثامن عشر للمجتمعات الأوربية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ويعني في القرن التاسع عشر للولايات المتحدة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ويعني اليوم للوطن العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف باشكاله.

---

(١) محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣

وعليه نقول ان النظرة للتقدم هي نسبية إذ أن التقدم في مجتمع ما، قد يكون تخلفاً بمفهوم مجتمع آخر. أما من الناحية التاريخية، فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة، وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتس عام ٦٠ق.م؛ إلا أن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر، عندما ذهب كل من بيكون وديكارت إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإراداته.

ويرى فونتينل أن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان، ويتفق معه في ذلك كل من بودان وكوندرسه وكونت .[١]

ومع ظهور الثورة الصناعية بدأت تظهر فلسفة ونظريات كثيرة تناولت مفهوم التقدم الاجتماعي بوجه عام، منطلقة في تفسيرها للتقدم من حالة التحول والتقدم الكبير التي شهدته حياة المجتمعات البشرية.

ويعرّف هوبهاوس التقدم "بأنه نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان"، فهو تصورقيمي أو ذاتي ينبع من

---

[١]. دلال ملحس استيتيه، التغير الاجتماعي والثقافي، مصر سبق ذكره، ص٣٣.

الملاحظة، وأن التصور يمكن أن يكون في بعض الأحوال تقدماً، وفي بعضها الآخر تخلفاً، فعملية التقدم الاجتماعي لا تحدث بصورة ميكانيكية وإنما اخضاعها لدور الادراك والعقل في أجراء التجانس للتقدم الاجتماعي .[١]

ويذهب كاريف في تعريفه للتقدم الاجتماعي بانه " تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع، وتصاحبه مؤشرات تدل على مداه"، وأوجه التقدم عديدة: فالأفكار والنظريات تدل على تقدم المجتمع وكذلك الزيادة السكانية، رغم أن زيادة السكان مسألة مختلفة عليها هل هي تقدم أم تخلف.

وقد تطور مفهوم التقدم الاجتماعي في القرن التاسع عشر خاصة لدى رواد علم الاجتماع الذين كانوا في الغالب ينظرون نظرة (تفاؤلية) إلى تطور الإنسانية أمثال سان سيمون وكوندرسه وكونت وغيرهم.[٢]

الخلاصة: إن فكرة التقدم التي كان يطرحها الفلاسفة والاجتماعيين، لا تتطابق وواقع التقدم لدى المجتمعات، حيث بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين الاجتماعيين إلى أن وضع

---

[١]- محمد فواد حجازي، البناء الاجتماعي، ط١، دار غريب، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م، ص١٣.

[٢] دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

أوجبرن كتابه (التغير الاجتماعي) عام ١٩٢٢م فأخذت فكرة التغير الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي.

ومن هنا برزت بوضوح التعريفات الدقيقة لتوضح الاختلاف بين المفهومين(التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي)، فالأول يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام، أي أنه يسير في خط صاعد، في حين أن الثاني قد يكون تقدماً أو تخلفاً، ومن ثم يكون مفهوم التغير أكثر علمية في استعماله في الحياة الاجتماعية يتوافق وواقع المجتمعات البشرية التي تعيش بين واقع التقدم وواقع التخلف، أي ان المجتمعات ليست دائماً في تقدم مستمر وإنما يعتريها التخلف أيضاً.

ولهذا فان مفهوم التقدم لم يعد يستعمل إلا للإشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائراً في خط تقدمي. وقد ادت التطورات التي شهدتها العلوم الاجتماعية إلى هجرة مفهوم التقدم من العلوم الاجتماعية ووجهت له بعض الانتقادات التي بينت أوجه القصور فيه من ابرزها الاتي:[١]

١. أنه يعاني من التحيز القيمي، أن المفهوم غائي ويتصف بالتحيز القيمي.

---

[١] دلال ملحس استيتيه، التغير الاجتماعي والثقافي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

٢. لم يستوعب المفهوم جوانب التغير كلها بل ركز في جانب واحد في التغير وهو التغير التقدمي.

٣ – لم يقم المفهوم على افتراض يمكن التحقق من صدقه أو عدمه، بل قدم أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل، إذ أننا لا نستطيع أن نحدد ما هو الأفضل، لأن هذه الأمور هي نسبية قد تختلف من وقت إلى اخر أو من مجتمع إلى أخر.

ثانياً: التطور:

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيداً، ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها للمفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية.

فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ

الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات .[١]

ونعني بمفهوم التطور الاجتماعي هو ذلك النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ومترابطة، بحيث ان كل مرحلة مرتبطة بالمرحلة السابقة واللاحقة لها.

ويعرفه معجم علم الاجتماع التطور الاجتماعي بانه: " العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة"، أي أن التطور الاجتماعي بهذا المفهوم يحمل معنى التقدم التدريجي من دون طفرات.

لقد كان لهيمنة دلالات التطور على مفهوم التغير اثر واضح والذي يعود الى فلسفة العالم دارون التي جاء بها في نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية، ونشرها كتابه المعروف أصل الأنواع عام ١٨٥٩م. وتاثيرها في الحقلين الاجتماعي والبيولوجي منتصف القرن التاسع عشر، ثم مع إسهامات " هربرت سبنسر" في تنزيلها اجتماعياً، بمماثلته بين الكائن الحي والمجتمع فيما عُرف بالاتجاه العضوي (الفهم العضوي) الذي أفرز لاحقاً نقاشاً

---

[١] محمد الجوهري، التغير الاجتماعي، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، ص٣٣٩.

كبيراً حول "تطورية اجتماعية" أو "داروينية اجتماعية" وقد وجهت لها انتقادات كثيرة، لعل أهمها عدم تلاؤم النظم الاجتماعية مع التصور البيولوجي واختلاف التطور العضوي عن الاجتماعي، طالما أنّ الأول له مسار خطي والثاني ينفلت عن هذه الخطية المرسومة، تبعاً للعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تبتعد عن حتمية التطور البيولوجية.[١]

أما العالم الانثروبولوجي تايلور فقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي في كتابه الثقافة البدائية بصورة غير دقيقة.[٢]

أما العالم جوردن تشايلد فقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحاً أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأ منها؛ بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد ولادته.وفي هذه الصدد اوضح جوليان ستيوارد بأن هناك اختلافاً واضحاً بين التطور العضوي والتطور البشري، فالأول يسير في خط مستقيم (حتمي)؛ بينما الثاني يسير في عدة خطوط بحسب اختلاف

---

(١) عبد الغني عماد، سوسيولوجيا المفاهيم والاشكاليات من الحداثة الى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

(٢) دلال ملحس، التغير الاجتماعي والثقافي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

العوامل، وهذا مع ما تطرحه نظرية العوامل المتعدد فالعوامل المتعددة تؤدي إلى اختلاف التطور.

وانطلاقاً من ذلك، فإن التطوريين القدامى والمحدثين يقرون بحتمية التطور للمجتمعات، وتشابهها مع حتمية التطور عند الكائنات العضوية، إلا أن الاختلاف عند المحدثين في أن العوامل تؤدي إلى تغير اتجاه التطور بوجه عام.

ويمكن القول إن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، فهو إضافة (حجمية) من دون حذف أو استبدال لبنى قديمة.

أما التطور المجتمعي فيعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد، بإضافة (كمية ونوعية) مع حذف واستبدال لبنى قديمة. أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانباً مهماً في تغير المجتمع إذ استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات، فيكون مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية.

ثالثاً: مفهوم النمو:

يعرف النمو بصفة عامة بانه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو في أجزائه، يجري في

سلسة من المراحل الطبيعية. ويشير إلى التغير الكمي. ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو بعامة هي التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، ومستوى وحجم اقتصاد الدولة والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، وتشترك هذه التغيرات كلها في أنه يمكن قياسها كمياً، ولذلك فإن مفهوم النمو أكثر انتشاراً في الدراسات السكانية والاقتصادية.

وقد بين سبنسر أن النمو ظاهرة مشتركة بين المجتمعات والأجسام العضوية، فالتجمعات السكانية يكون نموها بزيادة عدد أفرادها، وكذلك نمو الأجسام الحية، وأن النمو الاجتماعي يبقى حتى تنقسم المجتمعات أو يقضى عليها.

وما يهمنا هنا هو مفهوم النمو الاجتماعي، وكيف يرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، ومن اهمها الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلالها معدلات النمو التي تعدّ أحد المؤشرات المهمة للتغير الاجتماعي.

في مجال الدراسات الاجتماعية نلاحظ تعدد وجهات النظر لمفهوم النمو الاجتماعي، بوصفه أكثر تعقيداً من النمو العضوي او الاقتصادي، فلا نستطيع أن نرد أية ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في نمو الكائن العضوي .[١]

إن مفهوم النمو لا يعبر إلاّ عن جزء من مفهوم التغير الذي يشير إلى الأفضل أي (التقدم) مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام.

وينطبق مفهوم النمو الاجتماعي على التغيرات الكمية بشكل أفضل، في مجال التغيرات الاقتصادية التي يمكن التعرف عليها، وقياسها بدقة، مثل: نمو متوسط دخل الفرد، والنمو الاقتصادي لدولة او مؤسسة ما في سنة معينة مثلا.

وللتوضيح اكثر سوف نوضح العلاقة بين مفهومي النمو والتغير في الاتية:

١. يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة؛ أما التغير الاجتماعي فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط

---

[١] احمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلبياً ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقاً.[1]

٢. يكون النمو بطيئاً وتدريجياً؛ بينما التغير الاجتماعي يكون سريعاً وقد يتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف.

٣. يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه؛ أما التغير الاجتماعي فلا يسير بشكل مستقيم باستمرار، فقد يسير في عدة اتجاهات إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، وقد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

٤. تهتم الدراسات السوسيولوجية بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع؛ أما النمو فيدخل في ضمن اهتمامات الدراسات الاقتصادية والسكانية التي تبحث في طبيعة خصائصه.

رابعاً: التنمية:

ونقصد بها التنمية الاجتماعية التي تعرف بانها الجهود التي تبذل لإحداث سلسة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية

---

[1] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره،، ص١٩.

لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، كما أنها تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية.

ويعرفها حسن سعفان، بانها الجهود المنظمة التي تبذل على وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، وكذلك مستويات اعلى للمعيشة وفي شتى نواحي الحياة كالتعليم والصحة وغيرها للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

حيث تتم التنمية الاجتماعية بوساطة النشاط العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية، وفقا لرؤية فلسفية واضحة المعالم تسير بصورة متسقة ومترابطة ومتوازية بين جانبي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وقد اخذ تعريف التنمية اتجاهات متعددة أهمها:

١. تسير التنمية عبر مراحل نمو تدريجي مستمر، وتتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانباً واحداً من الخدمات الاجتماعية.

٢. أن التنمية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد، تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة، فضلا على تغيير علاقات الإنتاج القديمة، بعلاقات جديدة، فالتغير يتجه أولاً إلى البناء التحتية (الاقتصادية) ومن ثم يؤدي ذلك إلى إحداث التغير الاجتماعي المطلوب.

٣. التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

وعلية نلاحظ الارتباط والتقارب بين كل من مفهومي التنمية والتغير الاجتماعي فكلاهما يحدثان تغيراً اجتماعياً. لكنه لا يمكن ان يحل مفهوم التنمية محل مفهوم التغير الاجتماعي او العكس، لسبب بسيط وهو ان الأول يعبر عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة، أما الثاني فهو يشتمل على مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً كما سبقت الإشارة اليه في هذا الكتاب.

الفصل الثالث

محددات التغير الاجتماعي

مكونات التغير الاجتماعي ومستوياته وعوامله

أولا: مكونات التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي ظاهرة عامة في العصور والمجتمعات كلها، وتتم عملية التغير الاجتماعي على وفق اشكال متعددة ومكونات مترابطة معاً وهي:

١. نوع التغير وهويته: في دراستنا للتغير الاجتماعي لابد أن نشير إلى الظاهرة التي نحن بصدد دراستها والتي تتعرض للتغير كالسلوك والممارسة اليومية والاتجاهات ومظاهر التفاعل وابنية السلطة وانساق التدرج الاجتماعي وغيرها من مكونات البناء الاجتماعي.

٢. زمن التغير: ونقصد بذلك الزمن أو المدى الذي يحدث فيه التغير الاجتماعي، وذلك يمكننا من معرفة التغيرات التي تتم على المدى البعيد أو القريب. إذ لا يمكن رصد التغير الاجتماعي

الا من خلال الزمن، فذلك يدلنا على إمكانية معرفة التغير الاجتماعي.

٣. حجم التغير: وبذلك نشير إلى كمية التغير الاجتماعي و مقداره؛ وهنا نستطيع ان نعرف كيف يتم التغير هل يظهر بشكل زيادة بسيطة أو إضافة خفيفة، في الظاهرة، أو هو تغير هامشي؟ أو تغير جذري ؟ أو ثوري؟.

٤. اتجاه التغير: نقصد بذلك تحدد المسار الذي يمر به التغير الاجتماعي هل هو تغير خطي؟ أو دائري؟ سلبي أو إيجابي؟... إلى غير ذلك؛ وهذا يعني ان ظاهرة التغير الاجتماعي تأخذ اتجاهات متعددة، وعلينا ان نحدد اتجاه التغير الاجتماعي الذي نحن بصدد تناوله.

٥. معدل التغير: ونشير به إلى درجة السرعة أو البطء التي يتم فيها التغير، إذ قد يتم بصورة مستمرة أو متقطعة وقد يكون بطريقة منظمة أو عفوية.

فكل العصور قد تكون عصور تغير اجتماعي، لكن هناك مراحل تتميز بالتغير السريع والذي يترتب على ذلك التغير نتائج عديدة أكثر عمق ودلالة في الحياة الاجتماعية يخلق مواقف

جديدة تحتاج الى تطوير قواعد ومعايير جديدة تواكب هذه التغيرات .[١]

فقد يحدث التغير الاجتماعي بسرعة في بعض لأزمانأو في بعض المجالات أو ببطء وربما بصورة غير ملحوظة، كما أن معدل التغير قد يتزايد أو يتناقص. ومن ثم يمكن التمييز بين التغير التدريجي والتغير الثوري، وهناك أمثلة عديدة على هذين النوعين من التغيرات.

٦. مستوى التغير: ونقصد به المستويات المختلفة التي يحدث بها التغير الاجتماعي وتدرجها من الفرد إلى الجماعة ثم الى التنظيمات ونظم المجتمع بأكمله.

ثانيا: مستويات التغير الاجتماعي

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ ان التغير الاجتماعي يمر في أربعة مستويات اجتماعية مختلفة موزعة في الاتي:

---

[١]. عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

أ. المستوى الشخصي، وهو الذي نشير فيه إلى التغير الفردي إذ يمكن أن نلاحظ في هذا الجانب أنّ كلّ شخص يمر بمراحل متعددة (حيوية وعقلية).

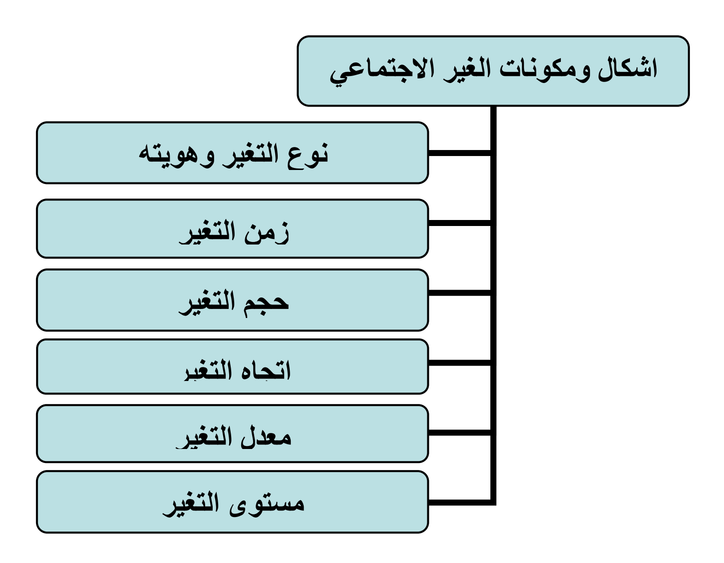
ب. مستوى الوحدات الاجتماعية والتنظيمات والنظم والانساق مثل التغير في الأشكال العائلية والبناء الأسري وتغير النظام التعليمي والنظام السياسي، والنظام الاقتصادي.

ج. مستوى الجماعات المحلية، كتغير على مستوى الحي أو القرية او الأقاليم والمجتمعات المحلية داخل إطار الدولة او الوطن الواحد.

د. مستوى المجتمع او الدولة، كالتغير الذي تجري في بعض الظواهر على المستوى الوطني.

هـ. المستوى العالمي ويحصل على المستوى الدولي وهو نتيجة تشابك المجتمعات الإنسانية وتأثيرها في كثير من مظاهر التغير التي تجري على المستوى العالمي.

شكل (١) يبّين اشكال التغير الاجتماعي ومكوناته



ثالثا: عوامل التغير الاجتماعي

اهتمت عدد من النظريات الاجتماعية التي فسرت التغير الاجتماعي في تحديد العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغير الاجتماعي، وقد حاول بعض علماء الاجتماع تحديد عوامل التغير الاجتماعي، إذ أهتم بعضهم بالعوامل الاقتصادية، وأهتم أخرون بالعوامل الثقافية، وهناك من أهتم بالعوامل التكنولوجية.

وقد ميّز العلماء بين العناصر المادية واللامادية التي تِحدث التغير الاجتماعي، فهي اما ان تكون خارجة عن نطاق الإنسان

مثل العوامل الطبيعية والبيئة، أو ناتجة عن تفاعل الانسان مع البيئة المحيطة به " الطبيعة والاجتماعية" .[١]

لقد كانت الآراء والنظريات الكلاسيكية القديمة قد أرجعت التغير الاجتماعي إلى عامل واحد؛ إلا إن موضوع التغير الاجتماعي وتعقيداته لا يمكن حصره في عامل وأحد، إذا ما تم النظر إلى ظاهرة التغير الاجتماعي في ترابطها وتفاعلها، وليس في انفرادها وتجزئتها [٢]، ويكاد يجمع العلماء اليوم على ان التغير الاجتماعي يحدث نتيجة لعدد من العوامل المتنوعة والمترابطة. إذ يمكن الإشارة إلى بعض هذه العوامل وهي:

١. العوامل السياسية:

يأتي هذا العامل في مقدمة العوامل التي تؤدي أدوراً في التغير الاجتماعي، حيث تتصل العوامل السياسية بكل ما يجري من تغيرات ومشكلات اجتماعية واقتصادية في المجتمعات، إذ أن مصير النظام السياسي من حيت البقاء أو الزوال يعتمد على مدى

---

[١] الدسوقي عبده إبراهيم، التغير والوعي الطبق "تحليل نظري"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص٤٦.

[٢] عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

قدرته ومعدل سرعته في مواجهة المشكلات أو المستجدات على مستوى المجتمع ككل.

وتتجلى مظاهر التغير الاجتماعي المواكب لتقلبات العوامل السياسية والعسكرية والتأثيرات الخارجية على كل ما يتصل في الحروب وحركات التحرر ومواجهة الاستعمار وقيام الثورات المختلفة. ولا يمكن اغفال دور الحكومات في هذا الاتجاه الذي يتم من خلال قراراتها ان كانت جامدة او مرنة؛ متحررة أو محافظة، وتأثيرها في التغيير الاجتماعي كما نلاحظه في اختلاف نظم الحكم القائمة على حرية الفكر وحرية التعبير او نظم الحكم القائمة على الاستبداد والتسلط .[١]

٢. العامل السكاني (الديمغرافي):

يؤدي العامل السكاني دوراً في التغير الاجتماعي في المجتمعات على شتى المستويات الثقافية والاقتصادية والسياسية. فحجم السكان ومعدلات المواليد والوفيات وكذلك حركة السكان واتجاهات الهجرة جميعها لها اثر في التغيرات الاجتماعية في المجتمع [٢]. حيث يرتبط حجم السكان بالعمالة ومستوى الاجور

---

[١] عادل الهواري، المصدر السابق، ص ١٠٨.

[٢] اسماعيل علي سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م،ص٨١.

والمعيشة، والبطالة كما ان استعمال الآلات يؤثر في التركيب الاجتماعي للسكان في المجتمع. فالعامل الديمغرافي يؤثر في حجم السكان بالزيادة او النقصان وتوزيعهم في اطار المجتمع وعليه فان مستوى التقدم او التخلف في المجتمعات مرهون بعامل تغير السكان، وهذا ما ذهب اليه عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركهايم حين قال بان الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني .[١]

٣.العوامل البيئية أو الطبيعية :

تقوم الظروف البيئية والطبيعية بدورها في احداث التغير الاجتماعي في الوسيط الاجتماعي، وتؤثر هذه العوامل في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي داخل المجتمع وهذا ما جاء به ابن خلدون في شرحه عن اثر العوامل البيئية الجغرافية على اختلاف طبائع البشر الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية وصفاتهم.

كما أن لوجود الثروات الطبيعية أهميته في أحداث التغير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع، وعلى العكس من ذلك تظهر

---

[١] قيس النوري، افاق التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره،، ص١١٧.

الاثار السلبية في التغير الاجتماعي من جراء حدوث الكوارث الطبيعية.

وهناك تأثير متبادل بين المجتمع والبيئة الطبيعة التي تعدّ شرطاً ضرورياً لحياة الناس ولوجود المجتمع وتطوره، ومن هنا نجد أن تنوع المناخ بين المناطق الحارة والمعتدلة ووجود الأنهار وتنوع المصادر الطبيعية من بترول ومعادن وفحم، ذلك كله ساعد في وجود منتجات زراعية معينة تتميز بها كل منطقة، ووجود ثروة نفطية هائلة تتميز بها دول معينة، فضلا على وجود ثروة حيوانية في مناطق أخرى.

إن هذه الثروات الزراعية والحيوانية والنفطية تحقق التكامل الذي يحتاج إليه كل مجتمع ناهض، بحيث يكمل كل جزء ما تحتاجه الأجزاء الأخرى من إمكانيات ومنتجات.

إن إختلاف العوامل الطبيعية قد أثر في تغييره من النواحي كلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، حيث دفعت أفراده إلى تسخير طاقاتهم الفكرية والعملية في سبيل إحداث تغيير في تلك البيئة بما يمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية، فشقت الترع، وحفرت الآبار واستصلحت الأراضي البور والصحراوية وإستغلت في الزراعة، كما أستفاد من بحاره وبحيراته، ونقب عن

البترول حتى ظهر في مناطق متعددة من أرجائه، هذا وإن كان إستغلال تلك الموارد لم يزل في مراحله الأولى [١]. الا أنه يمكن حصر العوامل الطبيعية التي تؤثر في التغير الاجتماعي في الآتي:

١. المناخ مثل (الرطوبة والرياح والحرارة والأمطار).

٢. الموقع الجغرافي مثل (القرى أو المدن وموقعها قريبة من البحر أو في الصحراء أو في مناطق جبلية).

٣. وجود المصادر الطبيعة واكتشافها مثل (البترول والمعادن والغازات والمياه).

٤. حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والاعصار وما يصاحبها من تغيرات تلامس حياة الناس.

٤.الثورات والحروب:

تعد الثورات والحروب التي تحدث في المجتمعات من العوامل التي تعجل في أحداث التغير الاجتماعي وذلك لما يترتب عليها

---

(١)- عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية بالوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨

من تغير سريع يتصل بجملة من الأوضاع والنظم الاجتماعية في المجتمع.

فالثورات تعني التغير الجذري في المجتمع وهي احداث تحولات كبيرة في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية، وتولد الثورات الوعي القومي لدى أفراد المجتمع والدافع نحو التغير الاجتماعي.

اما الحروب فلها الأثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأخلاق والقيم السائدة في المجتمع، في أحداث التغير الاجتماعي سواء أسلبيا كان هذا التغيرً أم إيجابيًا.

٥. العوامل التكنولوجية:

تتمثل هذه العوامل في جملة من الاكتشافات والاختراعات العلمية التي جاءت بنتائج كبيرة أحدثت تحولات عميقة في حياة الإنسان كالتصنيع التكنولوجي والمتمثلة في الإلة مثل السارة والقطار والطائرة وغيرها من تلك الاختراعات في مجالات الطب والكيمياء والاتصالات وما لها من أثر كبير في حياة المجتمعات وتغيرها. حيث ان التغيرات التكنولوجية التي جاءت بها الثورة الصناعية قد انعكست بشكل مباشر على بناء المجتمع وعلاقته ونظمه ويتمثل هذا التغيير في تعديل الوظائف الطبقية والعلاقات

الاجتماعية وعادات وقيم اجتماعية، فظهرت أوضاع جديدة في مجالات ونظم اجتماعية عديدة، كقيمة الوقت وقيمة العمل، ووصل هذه التأثير ليشمل البناء الأسري والسياسي والاقتصادي... وغير ذلك.

فالاختراعات التكنولوجية المتواصلة أدت إلى تغير اجتماعي مستمر وسريع، فانتقلت المجتمعات من البساطة إلى التعقيد والتخصص الدقيق، خاصة في الدول الصناعية، وزادت الفجوة بين المجتمعات النامية، والمجتمعات الصناعية.

يرى كثير من العلماء أن العوامل التكنولوجية هي السبب الأساسي وراء التغير الاجتماعي، بوصفها من أهم منجزات إنسان العصر الحاضر، إذ يرتبط العامل التكنولوجي ارتباطا قوياً بالعوامل الثقافية، وقد كشفت دراسات التغير عن أهمية الاتصال الثقافي بين المجتمعات جاء ناتج التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تغيرات كبيرة في انماط الحياة اليومية ليس في الدول الصناعية المتقدمة فحسب؛ بل في الدول النامية أيضا التي عملت على نقل التكنولوجيا لواقعها الاجتماعي وتطويعها.

٦. العوامل الثقافية:

تُعد العوامل الثقافية من أهم العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي، والتي تجري في المجتمعات الإنسانية. لدرجة ان بعض علماء الاجتماع عدْوها العامل الرئيس في حدوث التغير الاجتماعي، إذ ان بعضهم عدّها نسقاَ اجتماعياً ذا صلة بالعلاقات الاجتماعية .[١]

حيث تؤدي العوامل الثقافية دورا كبيرا في التغير أو التطور الاجتماعي، فكلما حدث تغير ثقافي في داخل المجتمع سواء أ ماديا كان هذا التغير أم معنويًا بالضرورة فان ذلك يؤثر في أحداث التغيرات الاجتماعية وبصورة تدريجية في نسق العادات والتقاليد والأعراف، فقد تتعدل أو تختفي بعض من تلك العادات والأعراف والتقاليد اما كليا او جزئيا. بينما تتم التغيرات التي تحدث في الجانب المادي بصورة أسرع من الجانب المعنوي "الثقافية" وخلال ذلك التغير قد يحصل التخلف والتقدم الثقافي.

بيد ان التغير الثقافي لايكون بالضرورة نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لعوامل خارجية، مثل ما الاستعمار الخارجي

---

[١]. سناء الخولي، مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٣م، ص ٢٥٩.

عند سيطرته او غزوه لبعض البلدان يعمل على نقل ثقافته إلى هذه البلدان. أو نقل السمات والانماط الثقافية من مجتمع إلى مجتمع أخر عن طريق الاتصال أو الهجرة أو وسائل الاتصال، كما هو حاصل في الوقت الراهن، الذي يشهد تطورا هائلا في مجال الاتصالات، التي لها أثر واضح اليوم في ظهور أنماط جديده للثقافة.

إذ ترتبط العوامل الثقافية بالعوامل التكنولوجي ارتباطا قوياً، وقد كشفت دراسات التغير عن أهمية الاتصال الثقافي بين المجتمعات التي ادت إلى زيادة فرص الاحتكاك بين هذه المجتمعات، وما احدثته من عمليات امتصاص ثقافي.

وتجدر الإشارة إلى تأثير اللغة في التغير الاجتماعي، فان اشكال التغيير في استعمال اللغة تمثل جانباَ مهماَ من أشكال التغير الاجتماعي والثقافي ويحتل الارتقاء بمكانة اللغة والخطاب في المجال الثقافي والاجتماعي أهمية كبرى في بروز دور اللغة في جوانب التغير التي حدثت في العقود القليلة الماضية

٧. العوامل الأيديولوجية (الفكرية):

المقصود بالايدلوجيا هنا هي الأفكار والمعتقدات التي تؤثر في الأوضاع الاجتماعية وتساعد في التغير الاجتماعي بصورة عامة. إذ تشكل الأفكار الايديولوجية عاملا محركا للتغيرات

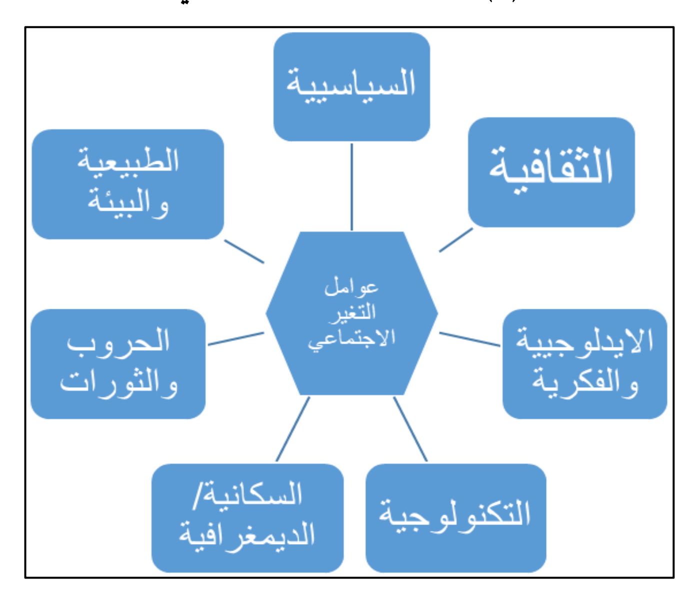
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجري في المجتمعات، وتسهم بقدر كبير في تطوير وتحديث النماذج الاجتماعية، فيظهر تأثيرها المباشر في المجتمعات التي تستجيب لهذه الأفكار والمعتقدات أكثر من تلك المجتمعات الرافضة اياها.

وعليه فإن تعدد المذاهب الفكرية في المجتمع تؤثر في أساليب حياة الناس، وفي عملية التغير الاجتماعي، فالأفكار الدينية والرأسمالية والاشتراكية جميعها تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات داخل المجتمع وتشكل نمطاً معينًا من التفاعلات والعلاقات. وتمارس السلطة في المجتمعات الإنسانية كلها على فرض أيديولوجيتها من خلال وسائل الأعلام المسخرة من أجل احداث التغيرات في البيئة الاجتماعية وفي علاقاتها الاجتماعية .[١]

---

[١] نيقولاتيماشيف،نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة واخرون، دار المعارف، القاهرة،،ب–ت، ص٥٦.

شكل (٢) يبّين عوامل التغير الاجتماعي



مصادر التغير الاجتماعي وآلياته ومراحله

أولاً: مصادر التغير الاجتماعي وآلياته:

اختلفت اراء العلماء حول تحديد مصادر التغير الاجتماعي، الا ان هناك شبه اجماع بينهم على تحديد مصدرين اساسين للتغير الاجتماع وهما:

١ – المصدر الداخلي: وهذا المصدر قائم على ما يجري في داخل النسق الاجتماعي أي داخل الظاهرة وفي المجتمع نفسه، ويحدث هذا التغير نتيجة لتفاعلات مختلفة تجري داخل المجتمع.

٢ – المصدر الخارجي: وهو التغير الذي يأتي من خارج المجتمع ويتم عن طريق التفاعل واتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى. وقد اوضحنا ذلك عند الحديث عن عوامل التغير والنظريات المفسرة للتغير الاجتماعي. وعليه فان هذا التغير يتم عبر عدد من آليات واضحة ومحدد سواء أ مصدر التغير داخلياً كان أم خارجياً، ومن تلك الآليات هي:

١. الاختراع الاكتشاف: الاختراع أو الاكتشاف ما يكون في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، كاختراع الكهرباء والسيارة، وكذلك الاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلاً، كاكتشاف أمريكا.

٢. الذكاء والبيئة الثقافية: ونقصد بالذكاء هنا هو القدرة على إنتاج عمل جديد يؤدي إلى الاختراع، ويشير مفهوم الذكاء بحسب وصف علماء النفس والتربية بأنه قد يكون ذكاء موروثاً أو مكتسباً، في الحياة الاجتماعية، لذا فإننا نستطيع أن نصف الذكاء في هذه الحالة بالذكاء الاجتماعي ويعني انه لن يكتب النجاح للفرد الذكي

او الجماعة ما لم تتوافر لديهم البيئة الثقافية التي تساعدهم في اظهار مهاراتهم الذكية من خلال الاكتشافات أو الاختراعات.

٣. الانتشار: ونقصد به انتشار الأشياء الجديدة في المجتمع من نظم أو قيم ثقافية وسلوك الاجتماعي أو ظهور اختراعات جديدة، ذلك كله لا نستطيع ان نطلق عليه تغير في المجتمع ما لم ينتشر ويعم بين أوساط المجتمع، حيث يؤدي القبول بالأشياء الجديدة إلى سعة الانتشار على نطاق واسع مثل انتشار الفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي وتوجيهها لخدمة التغيرالاجتماعي [١]،ويؤدي هذا الانتشار بدوره إلى عملية التغير الاجتماعي في المجتمع.

ثانيا: مراحل التغير الاجتماعي

لا يحدث التغير الاجتماعي دفعة واحدة؛ ولا يحدده عامل واحد؛ وانماء يحدث عبر عدد من المراحل ومن خلال تداخل كثير من العوامل، وللإيضاح أكثر لابد من التعرف على المراحل التي تمر بها عملية التغير الاجتماعي، إذ تحدث عنها كثير من العلماء، منطلقين في توصيفهم لتلك المراحل من خلال الدراسات التي قاموا بها

---

[١]. معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ٧٢.

وسوف نشير إلى أبرز هذه المراحل بحسب وجهات نظر العلماء، إذ يرى هربرت ليونبرجر أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بالنمط الجديد وهذه المراحل هي:[١]

المرحلة الأولى: مرحلة الإحساس: هذه المرحلة تتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع او الفكرة الجديدة.

المرحلة الثانية: مرحلة الاهتمام: وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد بغرض تحديد درجة فائدته.

المرحلة الثالثة: مرحلة التقييم: اختبار المعلومات المستقاة وتفسيرها وفي الظروف السائدة، ومدى ملائمتها.

المرحلة الرابعة: مرحلة المحاولة وهي اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها.

المرحلة الخامسة: مرحلة التبني وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده، ليأخذ مكانه في النمط السائد.

إن هذه المراحل السابقة لا تأتي دائماً مرتبة، وإنما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة، أو حذف بعضها، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى.

---

[١]. محمد الدقس، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩/٥٠.

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاطرادية للتغير الاجتماعي بوجه عام وهي:

المرحلة الأولى: تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء أهذه السمة أو العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة، كان أم استعارة من ثقافة أخرى نتيجة لعملية الانتشار وتتداخل عوامل عديدة في التأثير في معدل الانتشار، ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى تقبلها.

المرحلة الثانية: يحدث صراع لدى السمات القديمة مع السمة الجديدة، من أجل البقاء، وقد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الكائنة للنسق الثقافي، لأنها تعمل على مراجعة مقدرة الوظائف القائمة لعناصر النسق.

المرحلة الثالثة: يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة به، او قد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته أو امتصاص هذه السمة الجديدة.

المرحلة الرابعة: يأخذ العنصر الجديد مكانه في النسق الثقافي، ما لم يتعرض إلى صراع في حال دخول تجديدات أخرى، تضاف إليه في حقب زمنية تطول أو تقصر، وفي حال كثرة دخول أدوات جديدة فإن ذلك يؤدي إلى صراع الأدوات السابقة لعدم استعمالها

استعمالاً كافياً، وحتى يتم الأخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على أن لا يأتي ما يناقضه، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى صراع في النسق.

من ناحيته يرى جورج ميردوك أن الاختراعات هي أساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة أو آلة ما، فإنها تنتقل من الشخص المخترع وتسري عند أفراد مجتمعه، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك، ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد، حتى يثبت كفاءته وبعد أن يمر بمراحل معينة.

ثالثا: خصائص التغير الاجتماعي:

وهي لا تختلف من حيث المضمون عن مراحل التغير الاجتماعي، هناك من يرى أن للنمط المغير، أي ان للتغير الاجتماعي أربع خصائص يمر بها، وهي:

١. الشكل: الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير.

٢. المعنى: أي أن له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها.

٣. الاستعمال: أن يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج.

٤. الوظيفة: أن يؤدي عملاويكون مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام.

ولذلك فإن عملية التغير تتضمن تلك الخصائص، وتعتمد على عملية القبول على مدى التكلفة، ففي حالة عدم توافر الإمكانيات اللازمة للأخذ به، فلن تتم عملية القبول. ويرى تالكوت بارسونز أن القبول للعنصر الجديد أسرع في حالة انخفاض التكلفة، والجهد، وفيه رضى وإشباع للحاجات.

خصائص التغير بحسب رأي ولبرت مور:

كان العالم ويلبرت مور قد لخص الصفات الرئيسة للتغير الاجتماعي في المجتمع المعاصر بالآتي :[١]

١. تعد السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر، فيحدث التغير الاجتماعي بصوره سريعة في المجتمعات والثقافات، كثيراً كان ام دائماً.

---

[١] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،١٩٨٨م، ص ٤١٤.

٢. ليست التغيرات عملية مؤقتة أو أنه يمكن عزلها مكانياً، بل تحدث في سلسلة متتابعة وليس في صور أزمات (مؤقتة) وتمتد نتائجها في أقاليم بأكملها أو في العالم بأسره.

٣. إذا كان التغير الاجتماعي محتمل الحدوث في كل مكان فقد تكون نتائجه مهمة في كل مكان.

٤. تزداد نسبة التغير المعاصر كثيراً عن نسبته في العصور السابقة سواء أ مخططا كان هذا التغير أم غير مخطط.

٥. تنتشر التكنولوجيا المادية بسرعة. أكثر من انتشار الثقافات.

٦. يؤثر التغير الطبيعي في الخبرة الفردية والجوانب الوظيفية للمجتمعات في العالم الحديث.

اما أستاذا علم الاجتماع المصريان (احمد زايد واعتماد علام) فيريان بان التغيرات الاجتماعية لابد ان تكون ذات تأثيرات عامة وملموسة وقد حددوا الصفات الاتية التي يمر بها التغير الاجتماعي :[١]

-أن تتصف التغيرات بالاستمرارية.

---

[١] احمد زايد، واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

- قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الإعلان عنه أو إعلام الأفراد به.

- قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن.

- قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً أو مبرمجاً.

-توافر إمكانيات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلاته.

-انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العام للمجتمع.

- سيادة أنموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التي يقومون بها في إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة النمو الذاتي، المشاركة، سيادة المعايير العقلية

وقد ميّز جيروشر التغير الاجتماعي من غيره من التغيرات غير الاجتماعية، وحدد له أربع صفات هي :[١]

١. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد عند أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

---

[١]- محمد الدقس،التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص١٦-١٧.

٢. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، بمعنى أنه يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء. وهو التغير الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يحدث على النظام الأسري، أو على النظام الاقتصادي أو النظام السياسي وما إلى ذلك. وهذا التغير نطلق عليه بالتغير الاجتماعي.

٣. يكونُ التغير الاجتماعي محدداً بالزمن، وذلك من أجل مقارنة التغير بين الحالة الماضية بالحالة الراهنة.

٤. التغير الاجتماعي يتصف بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده.

عمليات التغير الاجتماعي ومعيقاته

اولا: عمليات التغير الاجتماعي:

في البداية لابد من طرح السؤال الاتي: كيف يحدث التغير الاجتماعي؟ وهو السؤال الذي كان قد شغل بال العديد من علماء الاجتماع وغيرهم، حيث حاول كل منهم أن يجيب عن ذلك السؤال سواء من خلال وجهة النظر الخاصة به، أم من خلال اتجاه مميز لتفسير عملية التغير الاجتماعي، إذ حاول بعضهم تعليل كيفية

حدوث التغير الاجتماعي عن طريق إرجاعه إلى عامل أو إلى مجموعة من العوامل.

اذ لم تعد مسألة البحث في تفسير عمليات التغير الاجتماعي تقتصر على السوسيولوجيين وحدهم ؛ بل شاركهم في ذلك العديد من العلماء من التخصصات كافة كالانثربولوجيين والجغرافيين والاقتصاديين والسياسيينوغيرهم. وقد ظهرت بعض الاتجاهات النظرية التي فسرت عمليات التغير الاجتماعي وأرجعتها إلى عامل واحد، موضحة أن التغير الذي حدث ويحدث في المجتمعات هو نتيجة لعامل واحد كالعامل الجغرافي، أو البيولوجي، أو الثقافي أو التكنولوجي.

وظهرت ايضا بعض الاتجاهات الأخرى التي حاولت تفسير عمليات التغير الاجتماعي من خلال إعطائها بُعدا ذا طابع تكاملي استند في تفسير كيفية حدوث التغير في المجتمعات إلى اتجاهين هي:

الاتجاه الأول: هو الاتجاه الذي أكد منهج التفسير، إذ يرى أصحاب الاتجاه هذا ان حدوث التغير الاجتماعي لا يمكن تفسيره بطريقة ألتجزئة مرة في ضمن إطار الثقافة ومره أخرى في ضمن إطار المجتمع العام؛ لان (الثقافة والبناء الاجتماعي) هما وجهان

لعملة واحدة، لهذا فان التغير لم يحدث إلا في إطار وحدة الكل (الثقافة والمجتمع).

أما الاتجاه الثاني: هو الاتجاه الذي أكد المحتوى، فيرى أنه لابد من دراسة أسباب التغير في ضوء علاقة تساندية أو وظيفية بين مختلف العوامل والأسباب التي يمكن ان تؤدي إليه، مع الأخذ بعين الاعتبار إن كان هذا التغير في الجوانب المادية أم غير المادية؟ في المجتمع ككل او في الثقافة؟ حتى يمكن الكشف عن مجموعة العوامل المؤثرة بصورة نسبية في عملية التغير.

وعليه تفسر عمليات التغير الاجتماعي ميل التفاعلات الاجتماعية التي تجري في الحياة اليومية إلى التوافق مع المظاهر العامة للواقع الاجتماعي، بأبعادها الشخصية والجماعية والمجتمعية معا. بينما ظهور التغيرات الجديدة قد تؤدي إلى بعض الاضطرابات التي قد تخل في طبيعة التوازن، الأمر الذي يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية، وهي تغيرات تحدث استجابة للتغير في أحد المكونات الأساسية، وهي تغيرات في المواقف الاجتماعية او الأدوار والمراكز. فأي تغير في أي نسق من أنساق البناء الاجتماعي، يستدعي بالضرورة حدوث تغيرات في الأنساق الأخرى المرتبطة بالبناء والسلوك الاجتماعي، داخل المجتمع.

بينما نلاحظ ان التغير الاجتماعي لا يسير على نحو واحد في المجتمعات كلها فعملية التغير الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمعات، واختلاف عملية التغير الاجتماعي هنا خاضعة لاختلاف المجتمعات زمانياً أو مكانياً، ويعود ذلك في الأساس إلى التباين الثقافي بين المجتمعات، فالمجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه من غيره من المجتمعات الأخرى، وهي الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي وثقافته ومستوى التطور الحضاري. فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير ونلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، إذ يسير التغير الاجتماعي في المجتمع الصناعي بصورة أسرع من المجتمع الزراعي أو الرعوي. وكذلك بالنسبة للمجتمع الحضري مقارنة بالريفي.

وهناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها:

(العامل الديموغرافي، والأيكولوجي والتكنولوجي، والاقتصادي والسياسي أو الإداري، والديني، والتربوي).

بالرجوع إلى النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير التغير الاجتماعي نلاحظ أنها في البدء كانت ذات منظور أحادي إذ ترجعه إلى عامل واحد من دون العوامل الأخرى ثم جاءت فيما بعد النظريات الاجتماعية التي واصلت البحث في تفسير التغير الاجتماعية من جوانب مختلفة وأخذت بعد ذلك ابعادا أكثر في تفسير التغير الاجتماعي، والكشف عن عوامله ومحدداته وقوانينه، ويطلعنا التراث النظري لعلم الاجتماع بان النظريات الاجتماعية لم تتوصل إلى روية أو نظرة شاملة للتغير الاجتماعي وذلك ناتج عن طبيعة موضوع التغير الذي يصعب تحديد دقيق لعمق وحدة تأثير كل مرحلة من المراحل التي تمر بها عمليات التغير الاجتماعي وقد جاءت هذه النظريات لتأخذ بعدة عوامل داخلية وخارجية تتداخل مع بعض الأحداث التغير الاجتماعي كما حصل في البلدان الصناعية التي خضعت للتغيرات المختلفة كالتحضر والتصنيع والتحديث وهي وثيقة الصلة بعضها ببعضها الآخر وقد ربط بعض المفكرين الاجتماعيين بين عدة تغيرات فعند (ولبرت مور) نجده يزاوج بين عملية النمو الاقتصادي والتصنيع بعدّهما عملية واحدة أما عند (روستو) فنجد أن التنمية الاقتصادية تعدل التحديث وكان البعض الأخر قد فسر عملية التغير يعامل واحدة بمفردة يمكن القول أن الحكم الكبير من النظريات الاجتماعية هو

انعكاسا لذلك التعقيد الذي نقسم به عملية التغير الاجتماعي نفسها وقد تم تصنيف عمليات التغير الاجتماعية على وفق مستويات التحليل إلى مجموعات ثلاثة هي:

١- عمليات التغير في السلوك الاجتماعي :

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعي بين الأفراد داخل الجماعات وتفاعلها داخل النظام الاجتماعي والتفاعل بين المكانان والأدوار التي لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعي بأشكاله المختلفة. فالتوترات والصراعات الداخلية قائمة بشكل دائم في الاتحادات الاجتماعية كلها وفي السلوك الاجتماعي عامة، وقد تشكل الصراعات الادوار والمقامات والمصالح داخل المجتمعات اسبابا ثابتة للتغير الجوهري .[١]

٢-عمليات التغير في الأنماط الثقافية:

تشتمل الأنماط الثقافية على كثير من العناصر الثقافية كالقيم والمعرفة والرموز المعبرة عن أنساق التفاعل الاجتماعي والشرعية والمعايير التي تحكمها.

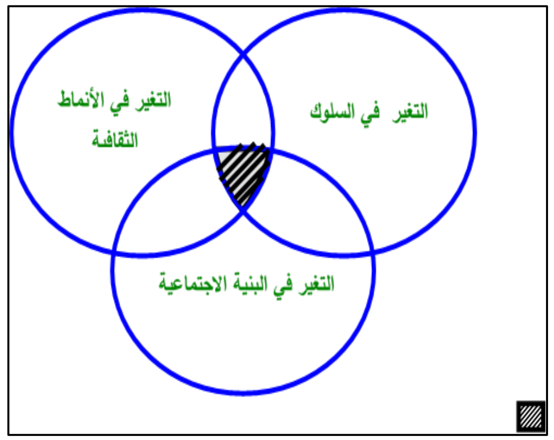
---

[١]. روبرت نيسبت، وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط١، مكتبة دار النضال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص٣٠٣.

٣-عمليات التغير في البنية الاجتماعية:

وهذه العمليات من التغير الاجتماعي تحدث في أنماط التفاعل بين الأفراد داخل البنية المجتمعية و أنساقها الفرعية وتتضمن التغيرات التي تحدثها القوى الاجتماعية الجوانب المادية وغير المادية ومن ابرز عمليات التغير من البنية الاجتماعية على مستوى المجتمع هي التحديث، التصنيع، التحضير، وما يرتبط بهما من عمليات داخلية.

شكل (٣) يبّين عمليات التغير الاجتماعي



ثانيا: معيقات التغير الاجتماعي

إننا نجد قوى الثبات والاستمرار في كل مكان، التي هي في الأصل تميل إلى العادة والروتين في الحياة النفسية والاجتماعية، فالتعلق العاطفي والمادي بطرائق وفوائده الموجودة يزداد مع توالي السنين، وتشكل عاملا معيقا في وجه التغيير.

فالناس الذين يرون ان التغيرات تصيبهم بالخسائر مثل مراكز سلطتهم أو طرائق حصولهم على الموارد نجدهم اشد المقاومين للتغير.

الا ان القبول بالتغيرات الحضارية والاجتماعية الجديدة يتم عندما تكون مطابقة أو متلائمة مع العناصر الموجودة، أي بمعنى ادق عندما تحقق فائدة في سبيل المثال تقبل أجهزة الهاتف، وقد ذهب دور كهايم في بحثه الأسباب التي تقف وراء مقاومة التغير في انماط السلوك كما اسماها بـ" الفائدة العملية " للظواهر الاجتماعية أو كما وصفها وليم اوغبرن منفعة الحضارة[١] . ربما بعض السلوك المقاوم قد لا يظل في حالة من الصمود المقاوم، بل ربما يستمر مدة من الزمن. وتختلف عوامل التغير الاجتماعي وتأثيرها، ومن ثم فان تقبل التغير الاجتماعي لا يتم في مستوى

---

[١]. روبرت نيست وروبرت بيران، علم الاجتماع، المصدر السابق، ص٣١٠-٣١١.

واحد. وهناك عدة عوامل اجتماعية وثقافية وسيكولوجية وبيئية تشكل عوائق امام عملية التغير الاجتماعي، مثل العوامل الايدولوجية، والعقائدية، والطبقية، وتماسك الجماعة والخوف من الأشياء الجديدة غير المألوفة، وغيرها من الآراء التي تتعلق في المصالح والحفاظ على السلطة والامتيازات.

سوف نعرض بعضا من تلك العوامل المعيقة والمقاومة للتغير الاجتماعي، في الآتي:

أولا: العزلة التي يعيشها المجتمع:

تشكل العزلة احدى العوامل المعيقة للتغير في المجتمع سواء عزلة طبيعية كانت كتلك التي فرضتها عوامل طبيعية كمواقع أو تضاريس، أم عزلة اجتماعية فرضها المجتمع على نفسه، أو تكون مفروضة عليه من خارجه كتلك العزلة التي فرضت على كثير من المجتمعات من القوى الاستعمارية، والدولية.

ثانيا: التباين والاختلاف في تركيب المجتمع:

ان وجود التباين والاختلافات يشير إلى عدم التجانس في المجتمع كالتباين في التركيب الاجتماعي والطبقي والاختلافات اللغوية والسلالية والثقافية، والعقائدية، فهي لم تساعد في عملية

التسريع من عملية التغير الاجتماعي، كما هو عليه الحال في المجتمعات المتجانسة التي يسهل فيها حدوث التغير الاجتماعي.

ان اختلاف الثقافات في الانساق المستقبلة للتغير الاجتماعي تؤثر في انقسام المجتمع بين مؤيد ومعارض للتغير الاجتماعي وذلك سوف يعيق عملية حدوث التغير الاجتماعي.

ثالثا: مقاومة الجديد والرغبة في المحافظة على القديم:

يشكل[1] الخوف من المجهول غير المألوف أحد العوامل المعيقة للتغير الاجتماعي، ويرى البعض بان الجديد هو شيء مجهول بالنسبة لهم وخاصة أولئك أصحاب النزعات التقليدية والرجعية المحافظة، الذين يخشون من تهديد التغير لمصالحهم ومكانتهم في المجتمع، وما يصاحب هذا التغير من خسائر تتمثل في فقدانهم ما يعدونه حقوقا وامتيازات قد تسحب منهم.

رابعا: تخلف المجتمع وركود التجديد والاختراعات:

يعود تخلف المجتمعات إلى انخفاض المستوى العلمي والثقافي، وهذه المجتمعات لا تساعد في تطوير التعليم وتحفيز المبدعين، إذ تنتشر فيها الخرافات، والخرافة هي قبول المعتقد لا يمكن استبدالها بحقائق موضوعية، وهو الامر الذي إبقى هذه

(١)

المجتمعات في حالة من التخلف والركود وتدنٍ في المستوى التعليمي والثقافي والمعيشي فيها، وتنشا فيها مقاومة التغير وعدم تقبل الابتكارات والاكتشافات الجديدة، وعدم تقدير الباحثين وتحفيز المبدعين وتشجيعهم ذلك كله يسهم في تأخير التغير الاجتماعي.

خامسا: الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع:

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بالعناصر الثقافة، إذ تشكل الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع إحدى الموانع امام حدوث التغير الاجتماعي. إذ نجد الثقافة التقليدية الراسخة التي اعتاد عليها الناس في المجتمعات والقائمة على منظومة القيم والعادات والتقاليد لا تساعد في حدوث عملية التغير وتسعى لمقاومة أي تغيرات جديده سواء تغيرات مادية كانت أم معنوية.

وتظهر المقاومة بشكل أوسع حينما يتعلق الامر بدخول عناصر جديدة تشكل بديلا للقيم والمعتقدات التقليدية المألوفة لهم والتي درجوا عليها مدة طويلة من الزمن، منها في سبيل المثال لا للحصر تلك الأمور المتعلقة بحرية المرأة، أو ببعض المعتقدات الراسخة لديهم وهنا نجد صعوبة تغير التصورات العقلية لديهم

وتقبل بعض الاختراعات والاكتشافات الجديدة التي يرون فيها تناقضا صارخا مع معتقداتهم السابقة.

شكل (٥) يبّين معيقات التغير الاجتماعي

معوقات التغير الاجتماعي

- مقاومة الجديد والمحافظة على القديم
- العزلة التي يعيشها المجتمع
- التباين والاختلاف في تركيب الكجتمع
- تخلف المجتمع وركود التجديد
- الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع

الفصل الرابع

النظريات الاجتماعية المفسرة

للتغير الاجتماعي

مقدمة في نظريات التغير الاجتماعي:

لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية عامة والأنثروسوسيولوجية تحديدا أنه لا توجد مجتمعات في حالة "استاتيكية" أي ثابتة؛ بل المجتمعات الإنسانية هي كلها مجتمعات ديناميكية متغيرة باستمرار، فمنذ المجتمعات البدائية إلى وقتنا الراهن، سارت كلها في حالة من التغير المستمر عبر الزمن.

وهذا ما حدا عالم الاجتماع والفيلسوف الكندي "غي روشيه" إلى قوله في كتابه المعنون بـ "إيديولوجيا التغيّر كعامل للطفرة الاجتماعية" وهذا يعني أن التغيّر الاجتماعي لم يعد مجرّد ظاهرة، بل تحوّل إلى إيديولوجيا، في المجتمعات المعاصرة. وبهذا تؤكد كثير من الدراسات الحديثة التي تناولت التغير الاجتماعي بانه من الصعب دراسة التغيّر الاجتماعي خارج نطاق دراسة المسار

التاريخي في مجتمع الظاهرة المدروسة، بوصف المجتمع تاريخا من الحركة والسيرورة الدائمة.

بيد ان حالات التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات الإنسانية لا تسير على نحو واحد فهي مختلفة من حيث مدى التغير وسرعته، واختلاف العوامل المؤدية إلى التغير.

ويمكن الحديث هنا عن عدد من الرؤى والنظريات الاجتماعية والمقاربات والمنهجيات السوسيولوجية، التي تختلف بحسب اختلاف المجتمعات والمنطلقات والمناهج التي انطلقوا منها في دراستهم الظواهر الاجتماعية من باحث إلى أخر، فضلا على اختلاف المعيقات التي تعترض عمليات التغير الاجتماعي.

وقد أهتم الفلاسفة وعلماء الاجتماع الأوائل في متابعتهم لرصدهم ظواهر التغير الاجتماعي التي تجري في المجتمعات التي عاشوها، من خلال ما قدموه من مناهج ورؤى مختلفة أوضحت طبيعة تلك التغيرات والأساليب والطرق التي يحدث بها التغير، وطبيعة الانتظام الذي يظهر في هذه الأساليب.

ومن هنا جاءت العديد من النظريات الاجتماعية التي ظهرت عبر المراحل الاجتماعية السابقة، لتفسر عملية التغير الاجتماعي ومحدداتها، وقد سارت هذه النظريات في تطور مستمر إذ اجري

على العديد منها بعض المراجعات والاضافات العلمية، ودقتها المتبعة في تفسير التغير الاجتماعي، وقد انتقلت هذه الأفكار والرؤى في تفسيرها للغير الاجتماعي من التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام للواقع الاجتماعي بمعطياته العلمية من خلال ما تقدمه من براهين وادلة مثبتة صحة هذه النظرية أو تلك، فيماجاءت بعض النظريات بالبراهين والاثباتات الجديدة لتدحض نظريات سابقة لها.

ان هذا الزخم من التوجهات والرؤى النظرية المختلفة التي جاء بها العلماء من أحكام وقوانين لتفسير التغير الاجتماعي ما هو الا انعكاس لطبيعة تعقيد موضوع التغير الاجتماعي هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى اختلاف المجتمعات والسياق التاريخي لكل نظرية إذ أن المتأمل تاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العلمي المتراكم، وأنها قطعت أشواطاً كبيرة في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وفهمها عبر مسيرة تاريخ الفكر الاجتماعي.

ولمتابعة هذه النظريات التي بدأت بالحتميات ثم بالنظريات التطورية، نظريات التقدم والوظيفية، فالنظرية الصراعية، والنظرية البنائية الوظيفية، والنظرية السيكو اجتماعية، والتكنولوجية، وغيرها من النظريات.

إذ كانت معظم النظريات ذات طابع تطوري كنظرية التاريخ عند كارل ماركس، التي ترى أن أسلوب الإنتاج والعلاقات الناتجة عنه تعد العنصر الرئيس في التغير الاجتماعي، وأن تاريخ المجتمعات كلها هو تاريخ الصراع الطبقي. أو نظرية سبنسر الذي يرى إن المجتمع تطور من مجتمع بسيط من ناحية البناء والوظيفة إلى مجتمع كبير ومتباين.

وكان عالم الانثربولوجيا الاجتماعية الأمريكي لويس مورجان قد أوضح في كتابه الموسوم بــ (المجتمع القديم) الذي نشره سنة ١٨٧٧ م ؛ نظرية التطور الثقافي التي تشير إلى أن المجتمع البشري قد مر بثلاث مراحل أخلاقية هي:(الوحشية/ والبربرية / والحضارية).

وفي إطار هذه الاتجاهات النظرية نجد ان كثيرا من نظريات التغير الاجتماعي هي نظريات نابعة من تلك النظريات العامة التي قام عليها علم الاجتماع، في القرن التاسع عشر، والتي تبلورت بشكل ادق بعد ظهور مفهوم التغير الاجتماعي كمفهوم محوري في علم الاجتماع، وسارت في تطور مستمر لم ينقطع حتى اللحظة الراهنة.

وعليه فقد كانت النظريات الاجتماعية التي تناولت تفسير التغير الاجتماعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ، إذ اتبعت العديد من الطرائق في تصنيف هذه النظريات وتحديدها كالنظريات التي أخذت الطابع الخطي أو الدائري، وأبرز هذه النظريات هي (النظرية الخطية، النظرية الدائرية).

النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي

اولا: نظرية التقدم:

تقدم نظرية التقدم الاجتماعي دلالات معيارية تتضمن تفسيرا للتغير الاجتماعي الذي تمر به المجتمعات البشرية، بوصفه عملية ديناميكية تتجه بالمجتمع إلى غاية محددة، أي الانتقال من وضع الى وضع اخر أفضل، أي انه يسير في خط تصاعدي بمعنى ان يكون التغير ارتقائيا على وفق مراحل محددة وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها [١]. وتشير هذه النظرية إلى أن المجتمعات كلها تمر في حالة تقدم باستمرار، الا

---

[١]. عادل عبدالحسين شكاره، نظرية هوبهارسفي التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام، ١٩٧٥م، ص١٩. وعبد العني عماد،سوسيولوجيا المفاهيم والاشكال، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.

أن هذا الاعمام على المجتمعات كافة، قد تعرض لبعض الانتقادات، وهذه الدلالة قاصرة عن الإحاطة الدقيقة بعناصر وإشكالات التغير، لأنّ "التقدم" يختلف من مجتمع لآخر، وفقاً لاختلاف الخصوصيات الثقافية والتاريخية التي تمر بها المجتمعات، بذلك ينتفي مضمون التغير الاجتماعي من المعيارية الغائية والارتقائية التصاعدية، لان التغيرات الاجتماعية تتضمن التقدم وكذلك التراجع. ومن ممثلي هذا الاتجاه النظري (جان جاك روسو وكندرسه، وأوجست كونت) وغيرهم.

١. نظرية جان جاك روسو (1712-1778).

ظهرت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف بالعقد الاجتماعي Social contract والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية في أربعة مراحل.

المرحلة الأولى: مرحلة الحياة الفطرية، التي خضع فيها الإنسان للنظام الطبيعي، وكان متمتعا بحرية تامة، فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان.

المرحلة الثانية: مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي الذي بدأ في مجال الزراعة وقد ساعد ذلك في استقرار الإنسان

وتكوين الأسرة، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية بالتبلور وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر.

المرحلة الثالثة: مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة فيها للأقوى وقد دعا هذا التضارب في المصالح الى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضع لسلطة عليا وهي الدولة والحاكم.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية: تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم و اختيار حاكم يحكم بإرادتهم والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتكوين الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

٢. نظرية انطونيان كوندرسه(1743 -1794)

قدم كوندرسه شرحا عن مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير (تقدم العقل البشري) الصادر في ١٧٧٤ م أوضح فيه ان الإنسانية تسير في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال، من خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم هي القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة

المواضيع الأخلاقية والطبيعية، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف قوانين التقدم الاجتماعي وتطبيقها وكان ذا نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

كما يرى كوندرسه بان التقدم هو عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، فهي تساعد في تحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حدا كبيرا. وقسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل، كل مرحلة تمثل حقبة محددة من تقدم الإنسانية، موضحا بانه قد قطعت منها الإنسانية عشر مراحل إلى نهاية القرن الثامن عشر، وقد حدد هذه المراحل –بحسب نظريته –في الاتي:

المرحلة الطبيعية: يرى بان هذه المرحلة هي المرحلة التي عاشتها الإنسان في بداية وجوده على الأرض، وهي قائمة على الفطرة البدائية واستمرت إلى ان جاءت المرحلة اللاحقة لها وهي مرحلة الرعي.

مرحلة الرعي :يصف كوندرسه هذه المرحلة بانها المرحلة التي ظهر فيها استئناس بـالحيوان، والاستفادة منه.

مرحلة الزراعة: يرى فيها بداية وجود الاستقرار الإنساني، حيث اخذ الانسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة، ويعتمد في نشاطه على الزراعة.

مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت هذه المرحلة في الحضارة اليونانية، التي ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية، وقد وصل فيها المجتمع إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

مرحلة الحضارة الرومانية: والتي ظهرت فيها فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العملية، وفكرة الوحدة القانونية، التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت هيمنتهم.

مرحلة العصور الوسطى المسيحية: بدأت هذه المرحلة منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ م وانتهت بقيام الحروب الصليبية، وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (المدنية والدينية) وأثر ذلك في مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا.

مرحلة الإقطاع: ظهرت في النصف الثاني من العصور الوسطى ساد فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحاربين ورجال الدين وظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة.

مرحلة اختراع الطباعة: تمتد هذه المرحلة من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر، وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار، وانتشار الحركات النقدية والفلسفية، واكب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي اسهمت بتدعيم الديموقراطية وانتشار الآراء

الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

مرحلة الثورة الفرنسية: يرى كوندرسه بانها المرحلة التي ظهرت فيها الحرية الإنسانية وإعلان حقوق الإنسان، ومنها انطلق التوجه نحو استحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية المختلفة.

مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية: استندت أفكار كوندرسه في توصيف هذه المرحلة على دراسة الماضي والحاضر للإنسانية، بما يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية في المستقبل، وما يتحقق من تطور وارتقاء في حياة الناس، وتعم فيها المساواة بين الأمم، وفي هذه المرحلة يرى بان تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى اليها.

ومن الجدير ذكره هنا ان تقسيم كوندرسه للمراحل التي صور فيها تطور حياة البشرية، بأنه كان قد استند بالتركيز في التاريخ الاجتماعي الذي مرت فيه المجتمعات الأوروبية من دون غيرها من المجتمعات على الصعيد العالمي، وقد تضمنت نظريته استقراء لما ستكون عليه البشرية في المستقبل من منظور متفائل. محاولا في نظريته هذه اعمام ما حدث في أوروبا على العالم باسره. ولا نرى بان هذا الاعمام يمكن تطبيقه على حياة البشرية في العالم اجمع لسبب ان تاريخ الاجتماعي للبشرية لم يكن التاريخ نفسه الذي مرت فيه أوروبا. كما أُخذ عليه التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها، ولهذا بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي.

٣. نظرية أوجست كونت(**1771_1798**).

نظرية كونت في التغير الاجتماعي إطار نظرية التقدم الخطي في اتجاه تفسيره للتغير الاجتماعي. كان كونت قد عاش حقبة الفوضى والاضطرابات العامة التي صاحبت قيام الثورة الفرنسية. أراد ان يسهم في اصلاح المجتمع الفرنسي، اذ يرى ان إصلاحه المجتمع وتنظيمه ليست مسألة سهله كما لاحظها بعض المصلحين في عصره وإنما تتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء

على هذه الفوضى، إذ بّين ان تلك الفوضى ناتجة عن اضطرابات عقلية وفوضى في التفكير بمعالجة الظواهر الاجتماعية في المجتمع.

ويؤكد كونت ان استقرار المجتمع وتقدمه بحاجة إلى اتفاق عقلي، وقد توصل إلى ان اصلاح المجتمع لا يتم إلا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج به الظواهر الطبيعية، والتوصل إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميكا الاجتماعية والاستاتيكا الاجتماعية أي حالتي " التغير والثبات "، توصل كونت إلى ما اسماه بقانون الحالات الثلاث، الذي أعلنه سنة ١٨٢٢م، وهو ملخص نظريته في تقدم الإنسانية، برؤيته هذه كانت قد عكست مفهومه للتغير الاجتماعي بوجه عام. إذ يرى بان التفكير الإنساني قد مر في ثلاث مراحل (حالات) وهي:

١. **الحالة الدينية (الثيولوجية):**

في هذه المرحلة كانت الظواهر المختلفة تفسر بعلل أولية وهذه العلل تقوم على أسلوب الفهم الديني، وتشخصه بصفة عامة في الإله، وفي الأنظمة التي تتوافق مع هذه العقلية، حيث يكون

للجماعات الدينية التفوق فيها. وتنقسم المرحلة اللاهوتية (الثيولوجية) هذه على ثلاث مراحل أيضا هي(الوثنية/ تعدد الآلهة/التوحيد).

٢. الحالة الفلسفية (الميتافيزيقية):

بداية هذه المرحلة سنة ١٣٢٢م، وهي مرحلة الثورات الاوربية، كان فيها تفكير الإنسانية وتصوراتها في تفسير الظواهر الاجتماعية قد انتقل من التفسير القائم على العلل الأولية المصبوغة بالأفكار الدينية، إلى إعطائها عللا أكثر عمومية بطابعها الميتافيزيقي، وكان المذهب الفلسفي هو المسيطر على عقول الناس في هذه الحقبة كالحرية المطلقة والخير والفضيلة...وغير ذلك.

ج. الحالة العلمية (الوضعية):

تمتد هذه المرحلة من ١٨٢٢م إلى ما لا نهاية وفيها تفسر الظواهر بعلل تقوم على المنهج العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والمقارنة التاريخية والابتعاد عن العلل المجردة، ولذا فقد عدَل الفكر الإنساني عن البحث في مسألة أصل الظواهر بانها مسائل ميتافيزيقية.

وتعد المرحلة ان الأولى والثانية تمهيدا للمرحلة العلمية الثالثة التي تعد أرقى منهما. وهي مرحلة ستؤدي إلى إسعاد البشرية، وقد شبّه المرحلة اللاهوتية بمرحلة طفولة الفكر البشري. والمرحلة الميتافيزيقية بمرحلة الشباب والمراهقة. والمرحلة الوضعية بمرحلة الرجولة والاكتمال.

وفي هذا، يقول كونت:" لدينا الآن فيزياء سماوية، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيماوية، وفيزياء نباتية، وفيزياء حيوانية، وما زلنا في حاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء وهو الفيزياء الاجتماعية، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا للدراسة بعدّ هذه الظواهر من روح الظواهر العلمية والطبيعية والكيميائية والفسيولوجية نفسها من حيث كونها موضوعا للقوانين الثابتة .[١]

---

[١]. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، ص ٥٤٥.

ثانياً: النظرية الدائرية:

كانت النظريات الدائرية قد تأسست على فكرة قديمة مفادها أن الخبرة البشرية كلها قد حدثت من سابق، ولا يوجد جديد، ومن ثم فإن التاريخ يكرر نفسه.

ومن ثم فإن الحياة الاجتماعية تقوم على ضرب من الانتظام المتكرر.[١]

وتسير في حركة منتظمة كانتظام خفقات القلب، فعملية نمو الكائن العضوي واندثاره[٢] ، تشابهها التغيرات التي تحدث في المجتمعات التي تمر في حركة دائرية، وقد فسرت هذه النظريات حركة التغير الاجتماعية التي شبهت دورة الحياة الاجتماعية والدولة والإمبراطورية والحضارة كحياة الفرد تمر في حركة دائرية.

وتنطوي فكرة التغير الاجتماعي الدائري هذه على مجموعة من المسلمات مفادها بان الظواهر الاجتماعية مهما تكن صورها وانواعها الا انها تتكرر بين الحين والأخر وهذا التكرار يعتمد على الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها المجتمعات إذ ان المجتمعات تمر في حالات ركود وجمود وتخلف وانتكاس، وتعقبها

---

(١). أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) -.سناء الخولي، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

حقب تطور ونهوض وازدهار، ثم تلبث هذه الحقب ان تنتهي ويحل محلها حقب التخلف والفوضى وعدم الاستقرار [(١)].

وقد ظهرت هذه الأفكار بشكل خاص عند كل من:(ابن خلدون، وسيروكين، وشبنجلر ،فيكو، وتيوبني).

١. نظرية ابن خلدون في التغير الاجتماعي:

تجلت نظرية الدور بصورة واضحة عند المفكر الاجتماعي العربي عبد الرحمن ابن خلدون، في نظريته تلك التي أعتقد بأن للمجتمعات عمراً كأعمار البشر، وأنها تتطور كحياة الإنسان الذي يمر في مرحلة الطفولة، وتعقبها مرحلة الشباب، ثم مرحلة الشيخوخة اما المجتمعات تمر بداية في مرحلة البداوة وتعقبها مرحلة الحضارة، ثم مرحلة الانحطاط والانهيار.

وقد شبه حياة البداوة التي تمر فيها المجتمعات بحياة الطفولة الأولية التي يعيشها الأطفال فيها البراءة والتطلع للحياة، ثم تتحول حياة البداوة هذه إلى الحضارة حيث تصل هنا إلى أوج عنفوانها كما يصل الشاب إلى هذه المرحلة المليئة بالقوة والحيوية. ولكن

---

(١). احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م، ص١٩٧.

يقول ان هذا العنفوان والقوة لا تدوم فتنهار الحضارة وتمر بمرحلة الانهيار.

وتقوم هذه النظرية في تفسيرها للتغير الاجتماعي بأنه يتجه صعوداً وهبوطاً مبتدئا من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها.

كان ابن خلدون قد توصل الى أفكاره هذه من خلال قراءته الواقعية للتاريخ وتساؤلاته حول التحوّلات العمرانيّة الكبرى، لاسيما وانه قد عاش حقبة سقوط الأندلس وبداية تراجع نفوذ الحضارة العربيّة الإسلامية.

ان قانون التغير الاجتماعي عند ابن خلدون الذي ذكر بأن أي أمر تُحمل عليه الكافة من الناس لابد له من عصبية لإعطائه القوة الدافعة والضامنة لتمريره، فالتغير الاجتماعي يخضع إلى نشر فكرة ثم اعمامها والتأثر فيها حتى يصل الأمر إلى إصدار قانون ويتبع بطريقة التأثر به وممارسة الناس له ولان العادات والتقاليد تؤدي دورا مهما في نجاح التغير أو فشله. وبهذا نلاحظ بعض النظريات التي اتفقت مع نظرية ابن خلدون وسوف نشير لاهم تلك النظريات وهي (نظرية شبنجلر، ونظرية باريتو، ونظرية سوركين) والتي نشير لها في الاتي:

ب- نظرية شبنجلر(١٨٨٠ – ١٩٣٦م):

يرى شبنجلر في نظريته عن تدهور الحضارة الغربية أن المجتمعات تغني في أوج ازدهارها ثم يدب في عروقها التحلل وتنمو في طريقها للانهيار.

ج- نظرية باريتو:

أما باريتو فقد أشار في نظريته إلى أن الصفوة في المجتمع لا تستمر إلى مالا نهاية في الحكم فتسير نحو الوهن وتصعد محلها قوة أخرى.

د. نظرية سوركين (١٨٨٩- ١٩٦٨م)

أعتقد سوركين في نظريته عن الدورات التاريخية بأن المجتمعات تمر في ثلاثة مراحل هي: المرحلة الإعتقادية – و المرحلة المثالية – و المرحلة الحسية.

وهي تشابه أفكار (ارنولد توينبي) ١٨٨٩- ١٩٧٥م التي جاء بها حول دورة الحضارة كما سماها بين التحدي والاستجابة. فكل دورة تبدأ بالتحدي (التكيف مع البيئة واستغلال إمكاناتها) ويقابل هذا التحدي باستجابة قد تكون ناجحة ويبقى المجتمع ليواجه مزيداً من التحديات وقد تكون ناجحة فينهار المجتمع،

وهكذا فإن الحضارة تظهر وتزدهر ولا تستمر إلى مالا نهاية بل تنهار وهكذا يتحول التاريخ إلى دورات حضارية متعددة.

وقد تعرضت النظريات الدائرية لانتقادات عديدة من بعض العلماء تمثلت في الآتي:

١-إنها تعدّ التطور عملية حتمية أو ضرورية في المجتمعات كلها.

٢-أنها تفرض مخططاً تطورياً ثابتاً على المجتمعات كلها من دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية.

٣-أنها تفترض أن التطور أما يكون تقدمياً أو رجعياً وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة، وقد باتت هذه النظريات بصيغتها التقليدية غير مقبولة إلى حد كبير، وبرزت رؤى بديلة ترتكز على الواقع المعاصر كالرؤية الوظيفية، ولا يعني ذلك اختفاء النظريات التطويرية إذ يلحظ أن النظرية التطويرية قد ظهرت بصورة جديدة وهي النظرية التطويرية الحديثة التي ظهرت في عدة أشكال أو نماذج كنظرية مراحل النمو، ونظرية الالتقاء أو التقارب ونظرية نهاية التاريخ.

تقييم عام للنظريات الكلاسيكية:

١. كانت نظرتها للتغير الاجتماعي نظرة عامة وشاملة من دون تمييز للاختلاف الثقافي بين المجتمعات. فيمكن القول بأنها دراسة فلسفية للحياة الاجتماعية بمظاهرها المختلفة

٢. لم تقم النظريات الكلاسيكية على الدراسة العلمية التجريبية.

٣. تقوم على مبدأ الاستقراء الناقص: أي اعمام مسيرة مجتمع من المجتمعات اعماما مطلقا على مسيرة المجتمعات البشرية كافة. فأوروبا لها تجربتها وظروفها التي تختلف عن مسيرة مجتمعات أخرى. لكن ما سبق من نقد للنظريات الكلاسيكية في تفسير التغير الاجتماعي لا يقلل منها كجهود فكرية اجتماعية أسهمت في ظهور النظرية الاجتماعية المعاصرة التي تفسر التغير الاجتماعي.

النظريات السوسيولوجية الحديثة

المفسرة للتغير الاجتماعي

هناك عدد من النظريات السوسيولوجية التي تفسر التغير الاجتماعي، وهي نظريات حديثة نسبيا مقارنة بالنظريات السابقة. وقد بنيت أفكار هذه النظريات في الغالب على تجارب علمية إمبريقية – لهذا عدت نظريات سوسيولوجية تمييزا لها عن النظريات الفلسفية الكلاسيكية (السابقة)–التي جاءت بعد مرحلة طويلة من إجراء الدراسات العلمية التي قام بها العلماء في مجال بحث ظاهرة التغير الاجتماعي والتي شملت مجلات مختلفة.

وبطبيعة الحال فإن هذه النظريات السوسيولوجية ليست واحدة في إطارها العام ورؤاها العلمية المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي، بل نجدها تتفاوت في جوانب كثيرة من حيث طبيعة التحليل ودرجة التفسير للظواهر الاجتماعية.

وسوف نشير إلى بعض من هذه النظريات التي نرى الاستفادة منها في تفسير التغير الاجتماعي وتحليله في واقعنا الراهن:

١. الصورة الحديثة للتطويرية:

لم تعد النظرية الحديثة للتطويرية تركز في الحتمية التاريخية ولا على أحادية التطور في نظرتها وتفسيرها للغير الاجتماعي كما جاءت به النظرية التطويرية الكلاسيكية، على الرغم من اتفاق الفكر التطوري القديم والحديث حول تفوق الحضارة الغربية وتقدمها. وسوف نبرز اهم تلك النظريات في الاتي:

أ – نظرية مراحل النمو:

نظرية مراحل النمو أو ما يطلق عليها نظرية رستو، التي قدمها والتي روستو عام ١٩٦١م في كتابه مراحل النمو الاقتصادي وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعاً يمر بمراحل محددة.

حيث يرى أن تاريخ البشرية كله منذ البداية وحتى مرحلة التطور الرأسمالية كان خالياً من التطور الحقيقي بحسب وصفه، أي أنه عبارة عن مستنقع راكد يدعّى المجتمع التقليدي. ويعرف رستو التخلف بانه مجرد تأخر زمني كما لو كانت كل الأمم قد اصطفت في ميدان للسباق، فبعضها قطع أشواطاً كبيرة في السياق بينما البعض الاخر تعثر عن السباق. وأن الفرق بين مجتمع وآخر هو في مستوى الدرجة التي قطعها المجتمع على

طريق النمو الاقتصادي، ويعني ذلك ضمنياً أن المجتمعات النامية سوف تمر بخط التطور نفسه والذي مرت به المجتمعات المتقدمة.

إذ يعتقد روستو أن التنمية في المجتمع لابد أن تسير طبقاً لخمس مراحل وقد حددها بمراحل النمو الخمسة وهي كالاتي:

(١) مرحلة المجتمع التقليدي القديم:

يتصف المجتمع في هذه المرحلة بالتخلف الاقتصادي المطلق إذ يعتمد في حياته على الزراعة التقليدية، وتكون وسائل الإنتاج بدائية، ويعتمد التنظيم الاجتماعي والاقتصادي على العشيرة والقبلية، تتمتع فيه العلاقات القبلية والعائلية بدور كبير في التنظيم الاجتماعي، ينتشر فيه الإقطاع التقليدي ويضعف نصيب الفرد من الناتج القومي إلى أبعد الحدود. ويضم هذا المجتمع ثلاث تركيبات اجتماعية اقتصادية هي (المشاعية البدائية- والعبودية- والإقطاع).

(٢) مرحلة التهيؤ للانطلاق:

يعدُّ رستو المجتمع في هذه المرحلة متخلفاً اقتصاديا، إلا أن هناك محاولة لتغيير الوضع الاقتصادي فيه، ويظهر ذلك من خلال ترك وسائل الإنتاج القديمة وتبنى دخول وسائل انتاج حديثة

في المجتمع تنافس بعض الصناعات التقليدية الخفيفة إلى جانب الزراعة التقليدية، حيث يبقى متوسط دخل الفرد منخفضا؛ ويشير إلى أهمية القوى التي تساعد في التهيؤ للانطلاق الاقتصادي مثل ظهور المفكرين والمبدعين الذين يخرجون عن التفكير التقليدي للمجتمع، وتبدأ التغيرات الجذرية الواضحة في البناء الاجتماعي والثقافي. ويعد ذلك – في راي رستو – من أهم الشروط اللازمة للانطلاق، كما انه يشير إلى أهم العقبات التي تواجه هذه المرحلة هي محاولة زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية، على اساس ان هذين العاملين يحتاجان إلى أموال طائلة فقد يشكلان عبئاً على التنمية، ولكنها ضرورة أساسية لبدء النمو الاقتصادي، أما صعوبات تكوّين رأس المال الاجتماعي فتعد من العقبات الأساسية والتي تظهر في الحاجة إلى أموال طائلة لتكوين هذا المردود البشري، ولكنه في الوقت نفسه لا يتمتع بعائد وهو تماماً مثل الحاجة للصناعة والزراعة التي لا يمكن أن تنطلق التنمية الحقيقة بدونها.

(٣) مرحلة الانطلاق:

تتصف هذه المرحلة بتنمية الموارد الاقتصادية وتعد ثورة في أساليب الإنتاج وخاصة في مجالي الصناعة والزراعة، والبنى الأساسية مثل الطرق والموانئ والمرافق العامة، وهذه المرحلة

يعدها روستو من أصعب المراحل قد تستغرق مدة اطول وحددها ما بين ٢٠-٣٠ سنة، وهي مرحلة تحتاج إلى جهد شاق وعمل دؤوب لإرساء قواعد وأسس نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة.

(٤) مرحلة النضج:

في هذه المرحلة يصبح المجتمع متقدماً اقتصاديا واجتماعيا وبشكل متوازن إذ يرتفع الإنتاج المادي ويزيد الاستثمار عن الاستهلاك كما أن هذه المرحلة تؤدي إلى قيام الصناعات العديدة المتطورة مثل صناعة الصلب والحديد وصناعة ألألأت وصناعة بناء السفن، وهنا يكون معدل الدخل عالياً ويفوق معدل الزيادة السكانية

(٥) مرحلة الاستهلاك والرفاهية:

يصل المجتمع في هذه المرحلة بحسب رأي روستو إلى درجة عالية من التطور الاقتصادي وينعم بثمار الجهد والتنمية فيزيد الإنتاج عن الحاجة ويتصف المجتمع بثلاثة أنماط اقتصادية هي: (أ) ارتفاع مستوى المعيشة (ب) ارتفاع مستوى الدخل (ج) توفر الحاجات والقدرة على الشراء والاستهلاك.

ب. نظرية نهاية التاريخ :

هذه النظرية قدمها المفكر الأمريكي (فوكوياما) Fukuyama ١٩٨٩م بعد سقوط منظومة الدول الاشتراكية وتنطلق هذه النظرية من أفكار (هيجل) التي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال أي الدولة الكاملة " القيمة المطلقة "، وأعتقد فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية هي التي تحقق قيمة المساواة وتحقق للفرد شخصيته وكماله، والممثلة بمنظومة الدول الرسمالية، وان الديمقراطية الليبرالية قد حلت مرحلة الصراع التاريخي" الايدلوجي" بين الاشتراكية والرأسمالية التي سار في مرحلة الحرب الباردة.

ج. النظرية الخطية:

لقد ظلت النظريات الاجتماعية التي تناولت وفسرت التغير الاجتماعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ، إذ اتبعت العديد من الطرائق في تصنيف هذه النظريات وتحديدها كالنظريات التي أخذت الطابع الخطي أو الدائري. وتعد النظريات التي جاء بها كل من كونت وسنبسر وهو بهوس من أهم النظريات الخطية.

فنظرية كونت:

ترى بأن التغير الاجتماعي هو محصلة النمو الفكري للإنسان وقد صاغها في قانون المراحل الثلاثة الذي يسير بالارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي ثم الأسلوب الوضعي والذي مثله العلم الحديث، وقد صاحب هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الاجتماعية، وبذلك يرى كونت أن التطور أو الارتقاء قد مر بثلاث المراحل أعلاه على التوالي.

نظرية سبنسر: أما نظرية سبنسر في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولا في بعض جوانبها وكانت مبنية على بيانات امبيريقية وهي أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت، إذ أدرك (سبنسر) تعدد العوامل الداخلية وتنوعها في أحداث التغير الاجتماعي.

وصعوبة بيان التطور في كل مجتمع على حدة؛ اذ لاحظ أن التطور أمر حتمي لا مفر منه وتمر به المجتمعات كلها وقد لاحظ تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات وزيادة حجم نمو المجتمعات وأن التطور والانتقال هو انتقال شامل من حالة تجانس مطلق غير مستقر إلى تجانس محدود ومستقر.

نظرية هوبهوس: فقد تأثر بكل من كونت وسبنسر بل كان أكثر علمية ونقدية منهم، حيث حدد خمس مراحل يمر بها التاريخ الفكري للبشرية، فقد أخذ عن كونت فكرة تطور العقل الإنساني بقيادة العامل الحاسم في التطور الاجتماعي ولكنه رفض مقابلة كونت بين اللاهوت و الميتافيزيقا و العلوم، وأخذ عن سبنسر فكرة التطور الاجتماعي كعملية زيادة الحجم و التباين الداخلي.

وقد أكد هوبهوس أن تطور العقل يؤدي إلى التطور الاجتماعي والذي ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى وذلك يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسة.

نظرية الصراع:

تعود هذه النظرية إلى أفكار كارل ماركس، الذي يرجع عملية التغير الاجتماعي إلى تطور القوى المنتجة (التكنولوجيا) وتطور العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، إذ يرى ان تطور القوى المنتجة يؤدي إلى تطور وتغير في العلاقات بين الطبقات في ظروف الصراع بينهما .[١]

---

[١]. محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧م، ص ٢٧٦.

وينشب الصراع الاجتماعي نتيجة لغياب التوازن والانسجام في المجتمع وبسبب وجود حالات من عدم الرضا بخصوص الموارد المادية كالدخل أو السلطة أو الملكية، ما يجعل المجتمع في حالة مستمرة من الصراع بين الجماعات والطبقات ويتجه نحو التوتر والتغير الاجتماعي .[١]

ويعد الصراع عاملا من عوامل التغير والتقدم، ويتمثل الصراع في القوة والقهر أو الإكراه، وتتركز الدراسات التي تنطلق من منظور الصراع في دراسة التغير الاجتماعي والمصالح التي تقسم أعضاء المجتمع .[٢]

لهذا نجد أصحاب نظريات الصراع الحديثة يعرفون الصراع الاجتماعي على أنه الصراع بين أيَّة جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، ومن ثم فقد قام هؤلاء العلماء بدراسة الصراع بين البيض والزنوج، وبين الرجال والنساء، وبين الشباب وكبار السن، وبين جماعة دينية وأخرى، وغير ذلك من أشكال الصراع المتعددة، من دون الاقتصار على مجرد دراسة

---

[١]- طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م، ص ٩٣.

[٢] طلعت إبراهيم لطفي، المصدر نفسه، ص ١٠٦ – ١٠٧.

الصراع الطبقي في المجال الإقتصادي على النحو الذي قام به ماركس .[١]

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه عالم الاجتماع الألماني رالف دارندورف، ففي واحد من أبرز مؤلفاته (الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي) الذي نشره عام ١٩٥٩، يرى دارندورف أنه ناتج بشكل أساسي عن الاختلاف والتعارض بين مصالح الأفراد والجماعات على السواء. وقد اعتقد ماركس أن اختلاف المصالح وقف على الطبقات، غير أن دارندورف يعزوه بصورة أوسع إلى الاختلاف على السلطة والقوة. وفي المجتمعات كلها ينشأ الخلاف والنزاع بين من يملكون السلطة من جهة، ومن يتم إقصاؤهم عنها من جهة أخرى. أي: بين الحكام والمحكومين.[٢]

---

[١]- المصدر نفسه، ص ١٠٠

[٢] أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص: ٧٥.

نظريات التغير الاجتماعي ذات العامل الواحد

النظرية التكنولوجية:

تؤدي الاختراعات والصناعات التكنولوجية دوراً كبيراً في إحداث التغير الاجتماعي، الذي يلامس حياة الناس، ويغير كثيرا من أنماط الحياة لديهم، كما حصل عند اختراع المذياع (الراديو) والسيارة، وغيرها من وسائل التكنولوجيا المختلفة التي شملت في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي والاتصالات والأقمار الصناعية كالتلفاز والحاسوب وشبكة التواصل الاجتماعي.

أن التطور الذي طرأ على صناعة الآلات الزراعية وما ترتب عليها من زيادة في كمية الإنتاج الزراعي وتنوعه واتساعه وماوفرت من راحة للإنسان إذ اختفى معها الجهد الجسماني للمزارع وأدخلت هذه الصناعات التكنولوجية في الإنتاج الغذائي وصناعة الأسمدة والمبيدات وشهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة في المجالات كلها، الأمر الذي غير إلى حد كبير من تلك الحياة التقليدية إلى الحياة المدنية (الحضرية) وقد جلبت الصناعات التكنولوجية وسائل الراحة التي ينعم بها الإنسان اليوم. ذلك كله أثر بصورة مباشرة في نمط الحياة الإنسانية وأدت إلى

العديد من التغيرات في الحياة الاجتماعية، كالتغير في أنماط العيش ومظاهر الزواج وغيرها الأسرية و الاجتماعية.

وترتبط النظرية التكنولوجية بنظرية التحديث التي تنظر إلى أن عوامل التقدم في أي مجتمع تأخذ الاتجاه نفسه، وتشير إلى عملية التقدم في البلدان النامية لابد أن تحاكي النمط الرأسمالي الصناعي للدول المتقدمة، حتى تسرّع من عملية تقدمها، إذ تبين ان التغير في المجتمعات يسير بصورة تدريجية وتراكمية .[١]

بحيث تتخذ المجتمعات النامية من التكنولوجيا عاملاً أساسياً للتغير والتحديث فيها بما يسير على نمط التحول والتغير نفسه الذي سارت عليه المجتمعات الصناعية [٢]. ويقوم بعض الباحثين في استخدام النظرية التكنولوجية في تحليلهم وتفسيرهم للتغير في المجتمعات النامية واستقراء مستقبل التغير الاجتماعي في هذه المجتمعات لذا فان أي تغير تكنولوجي ما يؤدي بالضرورة إلى تغيرات اجتماعية أخرى كنتائج تابعة له، فالأساليب الفنية الحديثة للمصانع قد أثرت في العلاقات الاجتماعية المصاحبة

---

[١]- يوسف شوقي مجدي، نظرية التحديث ونظرية التبعية،١٧/٨/٢٠١٦م، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=528217&r=825&cid=158&u==&i=0&q

[٢]- أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

للصناعة، كما أن بعض الأساليب الفنية الحديثة قد أثرت في بعض مجالات التنظيم العسكري، أو في تحسين العملية الإنتاجية.

وقد استخدم بعض العلماء والباحثون حالة التكنولوجيا كمعيار لتصنيف المجتمعات التاريخية، موضحين ان الثورة الصناعية الحديثة قد مرت بثلاث مراحل هي:

ثورة الفحم والحديد في القرن الثامن عشر. ثم ثورة التقنية الحديثة والكهرباء في أواخر القرن التاسع عشر. وفي القرن العشرين، بدأت المرحلة الثالثة بظهور مصادر جديدة للطاقة المتمثلة بـ " النفط، الغاز، والذرة ".[١]

مما زاد من تأثير التكنولوجيا وتسريعها للتغير الاجتماعي في الوقت الراهن هو زيادة التنوع للاختراعات والابتكارات وخاصة ما حصل في ثورة المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي، التي أحدثت تغييرا هائلا في أنماط السلوك والقيم الاجتماعية على المستوى العالمي.

وعليه فقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة مصدرا رئيسا للتغير الاجتماعي، ولنا ان نتابع ما احدثته الهواتف النقالة من تغيير في

---

[١]. سعود راشد العنزي، التغير الاجتماعي ونظرياته، **الهيأة** العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الكويت، د.ت.

حياة الملايين من البشر عبر العالم، إذ قربت المسافة بينهم وتبادلوا التأثير الذي ساعد في انتشار القيم الواحدة وزاد من المعارف لديهم بشكل كبير، مما أثر في ظهور قيم جديدة لدى قطاعات عديدة من المجتمعات ولاسيما بين أوساط فئات الشباب.

إن التغير الاجتماعي اليوم أسرع وأعمق من التغير قديماً، نتيجة للثورة التكنولوجية، ووسائل الاتصال العديدة، فانتشار عادة أو نمط جديد في مجتمع ما ينتقل بسرعة إلى مجتمعات بعيدة.

نظرية العامل الديموغرافي:

يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل وكذلك التوزيع بحسب الهرم السكاني وما الى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف الى حد ما على عدد المشاركون فيها وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركون، فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

وتتأثر الحركة السكانية بعاملين هما: عامل المواليد وعامل الوفيات والهجرة وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة ونرتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد دور كايم في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي أن تقسيم العمل قد احدث تغييرات جذرية وبالانتقال من التضامن الآلي الى التضامن العضوي، ويعود ذلك الى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني و طبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد والوسائل المستخدمة فيه وكل التخصصات تتؤد الى التكامل و يؤكد ان تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي و بمعنى ان التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم.

ويذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان ان الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي الى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة

المجتمع، وتحدد السبب الرئيس للتقدم وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بعدد الأفراد المشاركين فيها ومن خلال هذه النظرة فان الحضارة تظهر ليس بكونها هدفا وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية.

وقد توصل الى علاقتين سببيتين:

١. ان نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو العمل والكثافة الأخلاقية الحضارة.

٢. ان تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويترتب على ذلك ان الكثافة السكانية لها التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي و خطط التنمية بوجه عام و يؤيده في ذلك جورج بلندي إذ يشير إلى ان العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية و تتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية و الثقافة للسكان ويؤكد العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وينتهي الى ان الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية و توجيه التغير الاجتماعي وقد ظهرت

نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلداي : التي تربط بين النمو السكاني و بين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية و مؤداه اذا تعرض احد الأنواع الحية للانقراض فان الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظا على االنو من خطر الانقراض وفي اثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع وجد دبلداي أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل و سوء التغذية و انخفاض مستوى الرعاية الصحية و الثقافية أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة و التوالد بين أبناء الطبقات وانخفاضها.

نظرية العامل الاقتصادي:

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع و تأثره في العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي

المادية في المجالات الاجتماعية، إذ أن النشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية و الفكرية وليس العكس.

وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية: التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره و يتكون أساسا من الوسائل التكنولوجية و يحدد

النظام الاجتماعي والعلاقات في المجتمع.

و تعدُّ نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي أن للمجتمع بناءين:

١. بناء تحتي: وهو الاقتصاد الذي يؤثر في البناء الفوقي الذي يتكون من بقية نظم المجتمع و يشكلها.

٢. بناء فوقي: ويتكون من الأنظمة السياسي والأخلاقي والقانوني...، أي البناء الاجتماعي عموما.

و يرى) بوتومور (أن النظرية الاقتصادية) الماركسية (في التغير الاجتماعي تعطي اهتماما كبيرا لعنصرين من عناصر الحياة الاجتماعية، وهما: نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية). وأنه في كل مرحلة من تطور قوى الإنتاج، يسود أسلوب معين للإنتاج وطبيعة محددة للعلاقات

الاجتماعية يسود فيها صراع بين الطبقة المسيطرة التي تملك وسائل الإنتاج و بين الطبقة العاملة. و تضم قوى الإنتاج:

أ – آلات الإنتاج التي تنتج بوساطتها وسائل الحياة المادية.

ب – عدد الأفراد الذين يستخدمون الآلات للإنتاج.

ج – المعارف التقنية الضرورية وعادات العمل المكتسبة ونوع العمل) فكري أو يدوي

أما علاقات الإنتاج: فيقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون و تعاضد أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال بعضهم من بعضهم الأخر.

و مجمل القول: إن النظرية الاقتصادية الماركسية تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل البناء الاجتماعي (المجتمع)، التناقض بين الطبقات و ان البناء التحتي في المجتمع (الاقتصاد) هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبناءه الاجتماعي، و يكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

نقد نظرية العامل الاقتصادي في التغير الاجتماعي:

١. أنها تبسط التغير الاجتماعي وتعزوه الى العامل الاقتصادي وتتجاهل العوامل الأخرى.

٢. لم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي والبناء الفوقي بالمجتمع.

٣. كثيرا من تنبؤات (ماركس) لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة.

نظريات العامل الثقافي:

تختلف المجتمعات عن بعضها باختلاف الثقافة التي تميز بين الشعوب، كما أن الثقافة تختلف النظرة اليها، وتتعد تعاريفها فالأفكار والقيم والأيديولوجيا وغيرها تعد من ميكانيزمات التغير الاجتماعي. وتعد سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية الى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية وفلسفة الثورة الفرنسية وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

كما أن الثقافة تعد عاملا للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي الى حدوث تغير اجتماعي جديد. يركز في آليات التغير الثقافي ومصادره، وهل هي داخلية أم خارجية؟ وكيف يكون ذلك؟ وسنعرض آراء هذه النظريات المتشابهة.

ان التغير الاجتماعي الانتشاري هو ذلك الانتقال للمركبات الحضارية من موطنها الأصلي إلى مجتمعات أخرى تتبناها وتتار بها اجتماعيا وحضاريا وتكنولوجيا، والانتشار هو أساس جوهري من أسس التغير الحضاري في المجتمعات كلها إذ تسهم بدور كبير في تعجيل تغيرات المجتمعات.[١]

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الاجتماعي يرجع إلى عامل الانتشار الذي بموجبه تنتشر سمات ثقافية وحضارية من منطقة الى أخرى. وتميز هذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره، فيعني الأول: الانتقال الثقافي عبر الأجيال) من جيل الى آخر (داخل المجتمع، أما الثاني فهو يعني انتقال سمات ثقافية من مجتمع الى آخر، وبمعنى آخر أن التراث يعمل على وفق عامل الزمن، بينما الانتشار يعمل على وفق عامل المكان.

---

[١] احسان الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

وترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع ما إلى انتشار سمات ثقافية وحضارية من مجتمع اخر كانتقال الابتكارات والأفكار والمعلومات وجميعها تحدث تغيرا اجتماعيا في المجتمعات المنقولة اليها.

وقد جاء مصطلح الانتشار في كتابات علماء الأنثروبولوجيا حيث ذهب تايلور في كتابة (الثقافة البدائية) إلى أن فكرة الانتشار الثقافي جاءت لتكشف عن سر التشابه لكثير من السمات والعناصر القافية في مجتمعات متباعدة عن بعضها معزيا ذلك التشابه الى انتشار وانتقال من مصدر واحد أو من عدد المصادر نتيجة للاتصال الثقافي بين تلك المجتمعات وقد تكون هجرة العنصر الثقافي كاملة أو جزئية.

وتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع وتتم عملية الانتشار عبر آليات متعددة منها (الهجرة والاستعمار والثورة، ووسائل الاتصالات) ويشهد العصر الراهن حركة واسعة من الانتشار وذلك بفعل وسائل الاتصالات الحديثة التي أصبحت أكبر من أي وقت مضى ما سرع من عملية احداث التغير الاجتماعي في شتى مجالات الحياة.

ويتبين مما سبق كله أن النظرية الانتشارية تؤكد الانتشار الثقافي بوصفه عاملاً للتغير الاجتماعي، ما يدفع الى الاهتمام من جديد بتاريخ الثقافة ودراسة الروابط الثقافية بين المجتمعات.

وتنبغي الإشارة هنا الى عدم اغفال دور العامل الداخلي في عملية التغير الاجتماعي من خلال التفاعل مع عناصر الانتشار الخارجي وتقبله إياها.

النظريات السوسيولوجية المعاصرة

في التغير الاجتماعي

استعرضنا في الصفحات السابقة النظريات الكلاسيكية والنظريات العاملية التي تفسر التغير الاجتماعي، وفيما يلي سنستعرض النظريات المعاصرة في التغير الاجتماعي. والنظريات المعاصرة متعددة ومتباينة يصعب استعراضها في هذا المقام، وسيتم الاقتصار على استعراض نظريتين معاصرتين وتناول اهم الأفكار الجوهرية لكلا النظريتين في تفسيرها للتغير الاجتماعي وهي:

أولا: النظرية البنائية الوظيفية

ثانيا: النظرية التحديثية

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية:

تحتل النظرية الوظيفية أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي المعاصر، رغم ان الاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم، لكنه تطور فيم بعد وقدمت له كثير من الإضافات والاسهامات كما جاءت بها كتابات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا. والنظرية الوظيفية ليست اتجاها واحدا محددا، بل تتشعب في اتجاهات كثيرة، وتجمعها بعض الصفات العامة، وللتوضيح أكثر سوف نتابع

كيف نشأت وتطورت النظرية لبنائية الوظيفية حتى أصبحت من النظريات المعاصرة التي تعتمد عليها كثيرا من الدراسات والبحوث.

بداية نقول ان مفهوم الوظيفية من المفاهيم والمصطلحات التي دار حولها جدل كبير بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نتيجة لتعدد استخدامه في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة. واستخدمت الوظيفة في الرياضيات، وفي الفلسفة التي تأثرت بالداروينية في أواخر القرن (١٩)، وغالبا ما تشير (الوظيفة) الى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل وإلى ضرورة تكامل الأجزاء وتساندها في إطار الكل... إلى غير ذلك.

والتحليل الوظيفي: يشير الى دراسة الظواهر الاجتماعية، بعدّها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة كأنساق القرابة أو الطبقة.

ومن أشهر من استخدم مفهوم الوظيفية (ميرتون) فقصد بها الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي الى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين. كما ميز ميرتون بين مفهومين مهمين، هما: الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة.

تهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاثة: (بناء النسق الاجتماعي ووظيفته ونموه تطوره).

عموما نقول أن الوظيفية تشير الى تأكيد تكامل الأجزاء في الكل والتساند فيما بينها، و أن كل جزء يؤدي وظيفة خاصة لا يكون غيره قادرا على القيام بها. ويشبه ذلك الى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله و يحفظ استمرار وجوده. وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية متساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر.

الوظيفية والتغير الاجتماعي:

تنظر الوظيفية الى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محدودة، وهي تقول بالتغير المحدود والبطيء في المجتمع.

ويبدي (ميرتون) أهمية دراسة المعيقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي(النظام أو المجتمع) أو توافقه. فالتفرقة العنصرية قد تكون معيقاً وظيفيا في المجتمع الذي يرفع شعار الحرية والمساواة.

ويذهب أغلب الوظيفيين الى أن هناك عوامل متعددة ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفيا تسهم في تشكيل المجتمع وتسهم في تغيره أيضا.

وترى النظرية الوظيفية: ان التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي، ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق الاجتماعي نفسه. بينما لا ترى العكس، أي أن تغير الوظائف الاجتماعية لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي.

كما أن آلية التغير الاجتماعي تأتي من عوامل خارجية عن المجتمع، ومن عوامل داخلية فيه ويختلف الوظيفيون في هذه الفكرة. وتذهب النظرية الوظيفية الى أن التغير الاجتماعي يكون تدريجيا وليس فجائيا، وقد تؤدي العوامل المؤثرة في المجتمع الى تدعيم النسق (المجتمع) و تقويته بدلا من تغييره. وكمثال على ذلك فعند انتشار الأفكار العلمانية المختلفة في المجتمع، يقوم النسق(النظام) الديني بتدعيم نفسه كردة فعل من أجل المحافظة على بقائه و يمكن ملاحظة ذلك في حال و أوضاع المجتمعات العربية في مقاومة الأفكار العلمانية و الإلحادية القادمة من الخارج، حيث يقوم النظام الديني

بتعظيم دوره في الحياة الاجتماعية، ونشر ارتداء الحجاب لدى المرأة المسلمة في أماكن العمل والتعليم وفي المجتمع عامة.

وتماشيا مع فكرة التوازن في المجتمع، ترى النظرية الوظيفية أن التغير السريع والجذري هو ظاهرة شاذة، لأنها تؤمن بالتغير البطيء و التدريجي.

نقد النظرية الوظيفية:

وجهت للنظرية الوظيفية العديد من الانتقادات من أهمها:

١. النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير عملية التغير الاجتماعي.

٢. هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي و تباين في معانيها لدى الوظيفيين أنفسهم.

٣. يؤخذ على النظرية الوظيفية من الناحية الأيديولوجية أنها ذات اتجاه محافظ، يحاول الإبقاء على النظام القائم.

٤. تعدّ الوظيفية التغير الاجتماعي ظاهرة مرضية خاصة اذا كان سريعا ومفاجئا، بينما ترى ان التوازن و الاستقرار في المجتمع هو ظاهرة سوية، و يعبر ذلك عن نظرة تشاؤمية للتغير فيها خوف من المستقبل.

على أن ماسبق من نقد لا يقلل من أهمية الوظيفية لتفسير الثبات الاجتماعي.

نظرية التحديث:

تعد فكرة التحديث جديدة نسبياً، ويعود إشتقاق مبادئها الأساسية إلى عصر التنوير الذي فتح افق تغير وتطوير. ويشير مفهوم التحديث إلى انتقال الجميع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبياً وهذا الإنتقال يلامس مظاهر الحياة كلها؛ وترى نظرية التحديث انه بالمساعدة الدول الصناعية تستطيع الدول التقليدية ان تتحول إلى نمط المجتمعات الصناعية المتطورة وتسير بالطرق نفسها التي سارت بها الدول المتقدمة.

فأصبح مفهوم التحديث يشير إلى أنموذج محدد يستهدف أحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدلوجية. فالتصنيع والتحضر والبيروقراطية والديمقراطية ترتبط بالتحديث الذي يعني نقل أنماط

ثقافية وفكرية ومنتجات وتكنولوجية من بلاد متقدمة إلى بلاد أقل تقدماً.

وتفترض نظرية التحديث ان عوامل التقدم في اي مجتمع هي نفسها في اي مجتمع اخر. وان تخلف المجتمعات المتأخرة كان بسبب غياب عوامل بنيوية في تلك المجتمعات التي لا تسمح لعوامل التقدم بالتأثير فيها، وتؤكد النظرية انه يجب علي المجتمعات المتخلفة ان تحاكي النمط الرأسمالي الصناعي للدول المتقدمة الغربية، حتي تسرع من عملية تقدمها.

ولقد كان الاهتمام الواسع بالتغير الاجتماعي – الاقتصادي بين الباحثين في القرنين الثامن والتاسع عشر انعكاسا لظروف تلك المرحلة التي شهدت توسعا في التصنيع وزيادة المراكز الحضرية، وقد أحدثت هذه التغيرات الصناعية تحولات عميقة في حياة المجتمعات الاوربية، الأمر الذي دفع بعلماء الإجتماع إلى تفسيرات عمليات التغير الاجتماعي، أمثال اوجست كونت، وفيبر، ودور كهايم وغيرهم إذ شكلت أفكارهم تلك ما عرف بنظرية التحديث.

في كتابة تقسيم العمل في المجتمع أوضح فيه نظريته حول النظام الاجتماعي والاستقرار حيث قسم المجتمعات على قسمين مجتمع تقليدي ومجتمع حديث يتميزان في جوانب التماسك بين أعضائهما، فالمجتمع التقليدي يمتاز بالتماسك الميكانيكي نظراً للمهام المتماثلة التي يقومون بها وتحميهم روابط تقليدية كالعائلة و العشيرة. على عكس المجتمعات العضوية التعاقدية، إذ ان تغير المجتمعات من الميكانيكية إلى المجتمعات العضوية يتم نتيجة للتنوع التدريجي والتعقيد المتزايد في المجالات المادية .[١]على وفق هذا المنظور، كان دوركايم يعتقد أنه يمكن تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى العامل الديموغرافي، ويؤكد في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" أن الانتقال من التضامن الآلي الذي يميز المجتمع التقليدي، إلى التضامن العضوي الذي يميز المجتمع الحديث، رهين بعامل رئيس هو ارتفاع الكثافة الديموغرافية في المجتمع. فقد انطلق دوركهايم، في تفسيره لظواهر التغير، من تأكيد ضرورة التمييز بين الأسباب والوظائف. إذ عدّ " الأسباب التي توجِد الظواهر أسبابا مستقلة عن الغايات التي تخدمها، فوجود الأشياء لا يمكن أن يُردَ إلى حاجتنا إليها بل إلى

[١]. محمد الدقس، التغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

أسباب من نوع آخر" وفي السياق نفسه ذكر دوركهايم انه " لتفسيره ظاهرة

حيوية لا يكفي أن نحدد سببها، بل ينبغي علاوة على ذلك، إيجاد القدر الذي تسهم به في إقرار الانسجام العام".[1]

---

[1]. محمد بو النعناع، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي (رؤية نظرية تحليلية) مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد ٣٤، سبتمبر ٢٠١٧م، ص ٨٨.

الفصل الخامس

الأسرة والتغير الاجتماعي

تمهيد:

من أجل معرفة التغير الاجتماعي وخاصة ما يتعلق منه بتغير الأسرة، والوصول إلى فهم أعمق لذلك التغير المراد بحثه في النظام الأسري، إذ تتعرض الاسرة إلى جملة من التغيرات الملحوظة على بنائها ووظائفها، لاسيما في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية وتتخللها جملة من التعقيدات والمشكلات[١] ، كما هو حال مجتمعاتنا العربية عامة والمجتمع اليمني تحديدا.

وعليه فالتغير يشير في ابسط صوره إلى الفرق بين الحالة السابقة والحالة الحالية للظاهرة الاجتماعية كظاهرة الأسرة بفعل تأثير عوامل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع على بنية الأسرة ووظائفها.

---

[١]. قيس النوري، آفاق التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

إذ طرأت على الأسرة جملة من تلك التغيرات المرتبطة بنمط الأسرة وبنائها ووظائفها وتغير أشكال الزواج وعلاقاتها الأسرية والاجتماعية،

تبعا لطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي تمر بها المجتمعات البشرية. إذ يشير حليم بركات إلي أن الأسرة قد تكونت في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية محددة وتتبدل بتغير هذه الظروف.

ولن تكون الأسرة نواة المجتمع فحسب؛ بل هي في صلب نشوء المؤسسات الاجتماعية الأخرى وتكونها وتطورها .[١]

فالتغيرات التي تجري في البناء الأسري هي دائمة الصلة بالتغيرات الحاصلة في بقية أنظمة البناء الاجتماعي الأخرى وذات صلة مع المؤسسات والمنظمات المعنية بالخدمات الأسرية، فالنسق الأسري يتأثر بالمجتمع الذي هو جزء منه.

إن المجتمعات التي تتغير بسرعة تتعرض جوانب الحياة كلها فيها إلى اضطرابات عنيفة، ويمكن أن نرى بوضوح الطريقة التي يتأثر على أساسها النسق الأسري بتلك التغيرات الجارية في الوسط الاجتماعي، بوصفها –أي الأسرة– تشكل مع بقية النظم الاجتماعية السائدة في

---

[١]. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، ط١، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ص415 .

المجتمع كلا متساندا. فالمجتمع هو صورة مكبرة للأسرة، والأسرة هي الصورة المصغرة للمجتمع؛ فكلاهما مرآة للأخر، وان ما يحدث من تغيرات في أحدهما يؤدي بالضرورة إلى تغير الأخر. وبهذا الصدد سوف نتابع أهم العوامل التي تودي إلي تغير الأسرة ومظاهر ذلك التغير المتمثلة في نمط الأسرة وسلطة اتخاذ القرار والتغير في مظاهر الزواج وأنواعه والتغير في الأدوار والمكانات لأفراد الأسرة والمرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسة التي تحصل في المجتمع.

عوامل تغير الأسرة

إن أي تغير يحصل في أي جزء من أجزاء النظم الاجتماعية يؤثر في بقية أجزاء تلك النظم، فالنظام الأسري يتبادل التأثير مع النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام السياسي والنظام الاقتصادي والتربوي وغيرها من الانظمة.

وقد أوضحت عدد من الدراسات السوسيولوجية المعاصرة أن التغير الذي يحدث في الأسرة إنما يعود إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسكانية والايكولوجية والقيمية وغيرها من العوامل ذات الصلة والتأثير في حياة الأسرة التي تحدث في إطار

التحولات الجارية في منظومة البناء الاجتماعي المكون للمجتمع الذي يعيش فيه الأسرة.

لذا فإن أي تغير يحصل في أي جزء من النظم الاجتماعية سيؤثر في بقية أجزاء النظم الأخرى في المجتمع، والنظام الأسري واحد من النظم الاجتماعية التي يتأثر بالتغيرات التي تحدث في أجزاء النظم الاجتماعية الأخرى.

ومن هذا المنطلق يرى علماء الاجتماع أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تجري بتأثير متبادل مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني، فكل تغير يحدث في الأسرة إنما هو نتيجة لعدة عوامل مجتمعية.

وكذلك فإن التغير الذي يحصل في بناء الأسرة يؤثر في وظائفها كالتحول الذي يحصل في نمط الأسرة "من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية" فهذا التحول البنائي يؤثر في وظائف الأسرة والأدوار الذي يؤديها أعضاؤها كالتحول الذي يحصل مثلا عند هجرة الاب الذي يؤدي إلى مضاعفة دور الأم في إدارة شؤون الأسرة وتربية الأبناء.

إن التغير الذي يحصل لبناء الأسرة ووظائفها لا يمكن إرجاعه إلى عامل واحد، بل الي عوامل عدة متداخلة كالعوامل التكنولوجية والجغرافية والسياسية والقيمية والاقتصادية والتكنولوجية.

لقد أدت الثورة الصناعية الي حدوث تغيرات واسعة في النظم الاجتماعية المختلفة ومنها تلك التغيرات التي أصابت النسق الأسري. وتتأثر التغيرات الأسرية بالنظم الاجتماعية، إذ لايمكن فهم الأسرة كظاهرة اجتماعية مستقلة ومنعزلة عن نظم المجتمعات الأخرى وانساقها وعليه فإن معالجتها ومتابعتها تتم في ضوء سياق النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، وتتأثر الأسرة بجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي تمر في المجتمع.

العوامل التكنولوجية

للعوامل التكنولوجية تأثير واضح في بناء الاسرة ووظائفها ؛ فالتصنيع يوفر للأسرة الأدوات والمستلزمات المنزلية والترفيهية والعملية التي تحقق لها وسائل الراحة وتسهل بعض الادوار الاجتماعية التي يقوم بها أعضاؤها، فضلا على ماتوفره هذه الصناعات التكنولوجية من فرص لقضاء أوقات الفراغ لأفراد الأسرة داخل المنزل وخارجه، كجهاز التلفاز والمسجل والمذياع والحاسوب وجهاز عرض الاقراص المدمجة والأدوات الرياضية الحديثة فهذه الوسائل كلها توفر سبل الراحة والترفيه لأعضاء الأسرة إذا ما أحسن استخدامها وأدركت الأسرة اهمية بعض هذه الوسائل في تنشئة الاطفال وخطورتها عليهم في الوقت نفسه.

ويمكن القول إن بعض هذه الوسائل قد أدت بصورة أو بأخرى إلى الابتعاد عند تلك الروح العاطفية التي يقضيها أفراد الأسرة في الحديث مع بعضهم والاستماع الى الروايات والحكايات الشعبية التي كان يقدمها كبار السن والأجداد لأحفادهم التي تنمي لديهم سعة الخيال، وتمدهم بالمعارف والكشف عن التجارب والخبرات في الحياة الاجتماعية ؛ إذ لم يعد هناك وقت كاف لمثل تلك الجلسات العائلية الطويلة التي كانت تقضيها الأسرة في وقت راحتها في المنزل، وذلك بسبب التزاحم الذي خلقته وسائل التكنولوجية التي يتابعها المرء داخل المنزل وخارجه من ناحية، وضغوط الحياة من ناحية أخرى.

وقد ساعد التقدم التكنولوجي والصناعي على تغير نمط الأسرة وحجمها في المجتمعات التي أخذت بأسباب ذلك التقدم، وأعطت مجالا أوسع من الحرية والمساواة، وتراجع دور الرجل التقليدي في السيطرة المطلقة على الأسرة.

العوامل الجغرافية

تؤثر العوامل الجغرافية المتصلة بالمناخ والأرض والموارد في تحديد نوعية الأنشطة التي يمارسها أفراد المجتمع عامة والأسرة تحديدا، ومثال على ذلك نقول إن هناك اختلافا واضحا بين الوظائف والمهام التي

تقوم بها المرأة في الريف حيث الأنشطة الزراعية، عن تلك المهام والوظائف التي تؤديها المرأة في المدينة، حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية الحضرية.

العوامل السياسية

تؤثر العوامل السياسية والأيديولوجية تأثيرا كبيرا في التركيب البنائي للأسرة وخاصة فيما يتعلق بالتشريع للزواج والعمل على وفق المجال للحريات وعمل المرأة ودور الرعاية وغيرها من العوامل المتعلقة بالجوانب السياسية والإيديولوجية.

العوامل الاقتصادية

تؤدي العوامل الاقتصادية دورا مهما في تفسير التغير الأسري، فالمهنة والأجر يكسبان الشخص مكانة وهيبة في المحيط الأسري والاجتماعي، لأن العمل ومصدر الدخل والحصول على السلع والسكن يترك آثارا كبيرة في بناء المجتمع ووظائفه بصورة عامة، والأسرة بصورة خاصة، وترتبط كثير من التغيرات الأسرية بطبيعة التحولات الاقتصادية التي تحصل في المجتمع.

العوامل القيمية

تؤدي العوامل القيمية دورا في التغير الذي يحدث في إطار الأسرة التي تتأثر بالمحيط القيمي الاجتماعي الذي تعيش فيه، وقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية أن ظهور العلاقات الرسمية التعاقدية قد أثر في طبيعة العلاقات القيمية القرابية التي تراجعت عما كانت عليه في الأسرة التقليدية التي تتصف فيها العلاقات القرابية بالتماسك القوي، فضلا على علاقتها القوية بجماعة الجوار ومحيطها الاجتماعي.

التغير في بناء الأسرة وأنماطها

منذ أن تبين للعلماء أهمية الأسرة لم تنقطع تحليلاتهم في أثر الثورة الصناعية فيها وما جاءت به من تغيرات اجتماعية في الحياة الاجتماعية وظهور المدن وما رافقها من نمو حضري أدى إلى زيادة الحراك السكاني نحو المدن الحديثة التي اختلفت فيها كثير من مظاهر الحياة الأسرية عما هي عليه في الريف قبل ظهور المدن.

إذ لم تبق الأسرة على حالها السابق، فقد تغير كثير من مظاهر بنائها في العصر الحالي عما كانت عليه سابقا.

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أعقبت قيام الثورة الصناعية أدت إلى تفكك الروابط الأسرية التي كانت سائدة قبل ذلك، وكان من نتائج هذه التغيرات تحول أنماط الأسرة، وأبرزها هو التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة بسبب عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحركة الهجرة تجاه المدن الحديثة، وقد كان ذلك التغير واضحا في نمط الأسرة العربية التقليدية وبنائها.

ويرجع الكثير من الباحثين والمهتمين بقضايا الأسرة ذلك التغير الذي اصاب الأسرة وتحولها من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة في مجتمعاتنا العربية إلى عدد من عوامل التغير الاجتماعي التي حدثت في المجتمع وما صاحبه من تغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية كالتصنيع والنمو الحضري وانتشار الخدمات الاجتماعية التي عمت المجتمعات العربية.

كما أن تعليم المرأة والسكن المستقل والهجرة من الريف إلى المدن أدت كلها إلى تغير نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الاسرة النواة[١]،

---

[١] . للمزيد أنظر: إحسان محمد الحسن، الأسرة والقرابة والزواج، مصدر سبق ذكره، ومجد الدين خيري خمش، العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية، مصدر سبق ذكره، وزهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، وط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م، ص٢٢٠، وفضل الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة، مصدر سبق ذكره.

وأدت مشاريع التنمية إلى زيادة الحراك الجغرافي والتنوع المهني الأمر الذي أثر في تجزئة التقليدية الكبيرة إلى أسر نووية "صغيرة"، والذي غالبا ما استقل الأبناء بأسرة صغيرة عن أقاربهم في الريف بسبب ذلك الحراك والانتقال للعمل أو للدراسة إلى مجتمعات محلية بعيدة عن سكن أسرهم السابقة ؛ إلا أن هذا الاستقلال والتحول لم يؤد إلى عزلة الأسرة النواة عن بقية الاقارب، بل ظلت على علاقة متصلة بهم، وذلك من خلال الزيارات وتقديم المساعدات وتحديدا في حالات المرض والزواج والمناسبات العامة.

وقد اوضحت نتائج الأبحاث الميدانية التي أجريت في عدد من المجتمعات العربية أن هناك اتجاها حديثا نحو سيادة نمط النواة هذا في الأسرة العربية وتحديدا فـي المدن. ويمكن القول إن هذا التحول في النمط الأسري قد تبعته جملة من التغيرات في بقية الأنساق الأسرية الأخرى كالنسق السلطوي والنسق القرابي وفي طبيعة الأدوار التي يؤديها أفراد الأسرة ونظام الزواج.

التغير في نظام الزواج

بداية لابد من القول إن الأسرة والزواج ظاهرتان مستمرتان متلازمتان توجدان في المجتمعات الإنسانية كلها ؛ وعليه فإن التغيرات التي تتم في إطار بنية الأسرة هي مصاحبة للتغير في نظام الزواج، الذي هو في تغير مستمر عبر العصور الماضية كما سبقت الإشارة إلى ذلك بدءا من نظام الزواج التعددي وصولا إلى نظام الزواج الأحادي.

لمزيد من الايضاح سوف نتابع مظاهر التغير تلك والمتعلقة بمظاهر الزواج وعملية اختياره، كما كشفت عنها بعض الدراسات الاجتماعية التي اجريت في المنطقة العربية والتي أوضحت مظاهر ذلك التغير التي طرأت على نظام الزواج ولعل أبرزها هو ذلك التوجه أو الانفتاح نحو الزواج الخارجي أي من خارج نطاق دائرة الأقارب، بعد أن كان النمط السائد في السابق هو الزواج الداخلي، أي داخل نطاق دائرة الأقارب ، الذي كان يركز في الزواج بين الأقارب من الدرجة الأولى كزواج أبناء العمومة، إذ ادت ظروف التغير الاجتماعي والاقتصادي والتقدم التقني والمعلوماتي والهجرة بشقيها الداخلي والخارجي في المجتمعات العربية إلى الانفتاح على الزواج الخارجي،

وبدأت تتقلص أشكال الزواج التقليدية المنغلقة في الوحدات القروية والمذهبية والقبلية لتتسع دائرة الزواج من خارج نطاق هذه الوحدات التقليدية[١].

إن نمط الحياة الحضرية والمدنية، واتساع التعليم وقيام المشاريع الإسكانية قد اسهمت في تغير بعض التقاليد التي كانت تفرض قيودا على فئات اجتماعية معينة كبعض الفئات الهامشية أو المستضعفة في حصر علاقاتها الاجتماعية، وقد منحها نمط الحياة المدنية الحديث فرصا أكبر مكنتها من حصولها على الخدمات التعليمية والصحية في ضمن أفراد المجتمع المحلي؛ الأمر الذي ساعد في اتساع دائرة علاقاتها الاجتماعية في المجتمع، كما أدى تحسين المستوى الاقتصادي لبعض من هذه الفئات الفقيرة إلى تزاوج أبناء هذه الفئات من أبناء فئات اجتماعية أخرى ذات مرتبات اجتماعية أعلى منها كفئة "التجار وشيوخ القبائل" في حدودها الدنيا.

ومع وجود ذلك الانفتاح الاجتماعي النسبي إلا أنه مازالت هناك بعض من تلك القيود الاجتماعية التقليدية تفعل فعلها في بعض

---

[١] باقر سلمان النجار، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨،٢٠٠٤م، ص١٣٤. وابراهيم عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الاردن، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد٣، مجلد ١٤، الجامعة الأردنية،١٩٨٦م، ص ١٥٨ـ١٦٠. وفضل الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره.

المجتمعات العربية التي تفرض الزواج من طوائف وطبقات اجتماعية معينة، إذ بقيت محافظة على هذا التقليد كما هو ملحوظ عند فئة السادة "الهاشميين" الذين ينتمون إلى سلالة الرسول، فهم لايزوجون بناتهم من أبناء الشرائح الاجتماعية الاخرى في حين إن أبناءهم يتزوجون من بنات الاخرين كما هو حاصل في المجتمع اليمني وفي بعض المجتمعات العربية الاخرى في سبيل المثال لا الحصر.

ولقد كان في الماضي تفرض قيود كثيرة على الزواج، إذ لم يسمح للخطيبين أن يلتقيا بصورة فردية، وإذا ما تم ذلك كتمهيد للزواج فإنما يتم بحضور بعض أقاربهم.

أما في الوقت الحاضر فنلاحظ أن هناك مجالا أوسع للقاءات النى تتم بين الخطيبين للتعارف بشكل أكثر في مرحلة الخطوبة أي ما قبل الزواج.

تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من التغير قد حدث في مظاهر الزواج، لاسيما تلك المتعلقة بمراسيم الزواج ومتطلباته المادية، إذ يظهر ازدياد مظاهر البذخ والتفاخر عند بعضهم، إذ نلاحظ إقامة حفلات الزواج في القاعات والفنادق الفاخرة وما يصاحبها من موائد كبيرة قد تصبح عبئا كبيرا فيما بعد على حياة المتزوجين.

التغير في نسق السلطة

حاول بعض العلماء الغربيين الربط بين السلطة الأسرية والبناء الطبقي في المجتمع، وقد لاحظ (كونج) **koenig**

احتفاء السلطة الأسرية لدى الطبقة الوسطى وبقاءها في أسر الطبقة العليا. وبهذا الصدد يرى زهير حطب وعباس مكي أن الفئات الاجتماعية الوسطى أكثر ممارسة للسلطة الأبوية لدى الفئات الغنية، أما الفئات الاجتماعية الفقيرة فهي أقل ممارسة للسلطة الابوية.[١]

ويرى بعض الدارسين أن الأب الذي يحتل وضعا مهنيا جيدا ويتميز بمسؤولية كبيرة في العمل ينعكس على مكانته في الاسرة من خلال ممارسة سلطته على الأسرة، وعلى العكس من ذلك تلاحظ في مجتمعاتنا العربية أن هؤلاء أكثر ممن يشاركوا عائلاتهم في السلطة.

وقد بينت بعض الدراسات أن شكل الأسرة البطريكية يختفي مع ازدياد التباين التعقيد في بنية المجتمع، أي كلما كانت درجة تعقد المجتمع والتباين أقوى فيه يظهر ميلا أكثر للمشاركة في اتخاذ القرار.

---

[١]. زهير حطب وعباس مكي، السلطة الابوية والشباب، معهد الانماء العربي، ببروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص٢١٩.

تجدر الاشارة إلى ان السلطة الاسرية في المجتمع العربي تنحصر في يد الرجال؛ فالسلطة أبوية والاقامة أبوية والنسب أبوي، حيث تتركز السلطة في يد الرجال كبار السن في الاسرة. وينشأ الاطفال منذ نعومة أظافرهم على احترام هذه السلطة الذكورية.

إلا ان التعليم ونمط الحياة الحضرية التي دخلت المجتمعات العربية قد أدت الى تغير في نسق السلطة في الاسرة العربية،

إذ منحت فضاءات أكبر لمشاركة الابناء في حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق في اختيار المهنة والتعليم والتخصص، كما منحت المرأة في سلطة اتخاذ القرار لاسيما في القضايا والامور المتعلقة بشؤون المنزل.

وقد بينت بعض الدراسات الحديثة التي أجريت عن الأسرة في المنطقة العربية مؤخرا وجود تغيرات في نسق السلطة الأسرية مامنح مكانة أكبر لسلطة المرأة "الزوجة" في الاسرة عما كانت عليه في السابق ولاسيما في الطبقات العليا والمرفهة التي أتاحت مساحة أوسع لمشاركة المرأة في سلطة اتخاذ القرار.

التغير في وظائف الاسرة

تظهر التغيرات التي أحاطت في وظائف الأسرة في كل المجتمعات عما كانت عليه الأسرة في الماضي عندما كانت تؤدي الوظائف كلها " الاقتصادية والتربوية والدينية والسياسية والترفيهية "،اذ تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية معا ؛ ففي سبيل المثال كانت الاسرة اليمنية، إلى وقت قريب في منتصف القرن الماضي هي التي تقوم بزراعة الحقل وتعتمد في غذائها على المنتج الزراعي الذي تزرعه في الحقل وتقوم بتربية الحيوانات كالأبقار والأغنام والدواجن للاستفادة منها في الاكتفاء الذاتي، وتتولى خزن احتياجاتها الغذائية، وإجراء عملية التبادل بسلع أخرى.

كما تتولى الأسرة القيام بالوظيفة التربوية بدءا بالتنشئة الاجتماعية وتعليم الأبناء قواعد القراءة والكتابة وتدريبهم على مهن الآباء، ورعاية المرضى والمسنين والتنشئة السياسة والدينية وغيرها من الوظائف التي انتقلت اليوم إلى مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدرسة والمصنع ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

التغير في الأدوار والمكانة

قبل الدخول في معرفة تغير أدوار أفراد الاسرة لابد لنا من الاطلاع على مفهومي الدور والمكانة وتبيان العلاقة بينهما، فالدور والمكانة مرتبطان معا فلكل مكانة دور ينسجم مع أهمية المكانة أو عدمه.

ويشير مفهوم المكانة إلى المركز الذي يشغله الفرد في النسق الاجتماعي، كما يشير مفهوم المكانة أيضا الى المرتبة التي يشغلها الفرد والمرتبطة بالمحددات كالمستوى التعليمي والسن والمهنة ومستوى الدخل.

أما مفهوم الدور فيشير إلى مجموعة من التوقعات لسلوك الشخص الذي يمثل مركزا اجتماعيا وهو ترجمة للواجبات المناطة بالشخص في سلوك ملموس.

فهناك مكانة لدور الزوج في الاسرة فهو الزوج والأب والمسؤول عن الاسرة من حيث الانفاق على الزوجة والابناء ويحتفظ لنفسه بحق الاتصال خارج محيط الاسرة ؛ وهذا الدور قد انعكس في هيبته داخل الاسرة وفي سلطة اتخاذ القرار ويقر المجتمع له بذلك الدور.

أما دور المرأة " الزوجة " في الاسرة فلا يقل أهمية عن دور الرجل، ويتحدد دورها في الامور المنزلية كطبخ الطعام وغسل الملابس وتربية الابناء وغيرها من الامور المتعلقة في شؤون المنزل الداخلية.

لقد أدت التحولات والتغيرات الاجتماعية بصفة عامة إلى تغير ادوار افراد الاسرة ؛ ويلحظ أن المرأة قد انفتحت بحكم التعليم على بعض الادوار التي كانت حكرا على الرجل مثل العمل خارج المنزل ومشاركة الزوج في بعض الحالات زوجته في شؤون المنزل وتحديدا في الحالات التي تكون فيها المرأة ممارسة دورها في العمل خارج المنزل وبقاء الزوج في المنزل.

أثر الهجرة والتحضر في الأسرة

إن الهجرة ليست عملية نقل ميكانيكي للإنسان من مكان إلى اخر بل هي عملية نفسية واجتماعية تحدث تغيرا بنائيا ووظيفيا في الحياة الاجتماعية، إذ ينتقل الفرد أو الاسرة من مجتمع إلى اخر، وهذا الانتقال يعني انتقالا من حالة الى اخرى، من حالة الحياة الريفية إلى حالة الحياة الحضرية، ومن حالة الضنك والضيق الى حالة الغنى والرفاه.

إن هذا التغير البنائي في النواحي الوظيفية كالتغير الذي يرافق ذلك الانتقال في علاقات الأسرة مع محيطها الاجتماعي الجديد بفعل تغير عناصر الحياة في المجتمع الحضري عما كانت عليه في المجتمع الريفي، فضلا على الاختلاف الواضح في طبيعة النظم الاجتماعية في حالات الهجرة الخارجية، وذلك كله سيؤثر حتما في نمط الحياة الاسرية.

وبناء على ذلك سوف ننظر للتغير الاجتماعي الذي في النظام الأسري من هذه الزاوية أي معرفة التغير الذي حدث نتيجة الهجرة من خلال المقارنة بين ماكان عليه وضع الأسرة التقليدية قبل الهجرة ووضعها بعد الهجرة.

إذ ترجع الكتابات السوسيولوجية المعاصرة التغير في الأسرة إلى عوامل متعددة، بالنظر إليها في ضوء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأوضاع السكانية والتطورات التكنولوجية في إطار المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة، التي تتأثر بما يجري من تغير في النظم الاجتماعية الأخرى، فأي تغير يتم في أي من هذه الانظمة سوف يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بناء النظام الأسري ووظائفه.

وقد أورد علماء الاجتماع جملة من الاختلافات في نمط الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين كل من مجتمع المدينة ومجتمع الريف، فمثلا يشير (أميل دور كهايم) إلى تقسيم المجتمعات على مجتمعات بسيطة ومجتمعات معقدة، وأوضح أن المجتمعات البسيطة تكون متجانسة وتقوم على أساس التضامن الميكانيكي بين أعضائها، بينما تقوم المجتمعات المعقدة على أساس التضامن العضوي للمجتمع[١] أي على أساس تقسيم العمل

---

[١]. حسن علي حسن، المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،١٩٩١م،ص٣٦.

بموجب الكفاءة والتخصص ؛ فالمجتمعات الأولى هي المجتمعات الريفية البسيطة، أما الثانية فهي المجتمعات الحضرية، إذ تكون المجتمعات الاولى مقارنة بالثانية أكثر ترابطا وتسودها علاقة الوجه للوجه بحكم قلة عدد سكانها ومعايشة بعضهم بعضا زمنا طويلا، وتمتاز الأسرة في هذه المجتمعات بالتضامن في داخلها ومع محيطها الاجتماعي من جيران واقارب بسبب المعايير القيمية والعادات والتقاليد المشتركة ؛ فالأسرة الريفية تتميز بكبر حجمها وإستقرارها وقوة علاقاتها القرابية، فهي امتداد متواصل لحياة الآباء والاجداد.

وأول تغير يواجه الأسرة المهاجرة في الحضر هو تقليص حجمها وميولها إلى نمط الأسرة النواة لأسباب تتعلق بزيادة المتطلبات المادية للأسرة، وقوة أل "انا" مقارنة ب "نحن"، فضلا على عدم الشعور بالضغوط التقليدية وزيادة مساحة حرية التصرف والتفكير. وقد أدى التحضر والتصنيع إلى زيادة نسبة الأسر النواة في الوطن العربي وصار من المألوف أن يستقل الأولاد عند الزواج في منازل منفصلة، ويبدو ذلك واضحا لدى الشباب المهاجرين إلى المدينة الذين يبنون أسرهم بعيدا عن أسرهم التقليدية "الأصلية في الريف".

ويعد (بيرسون) (bersons) من أكثر علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع التحضر وأثره في البناء العائلي ؛ إذ يرى أن نمط العائلة أو

الاسرة المنعزلة يلائم طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي تتطلب الحزم المهني والجغرافي، بمعنى أن العائلة في المدينة تختلف عن العائلة الريفية ؛ فانتقال العائلة إلى المدينة يؤدي ضرورة إلى تغير في وظائفها وبنائها التقليدي.[١]

وقد أدى هذا الانتقال إلى تراجع العائلة عن بعض وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات الاجتماعية المدنية، وذلك لدخولها نمط الحياة الحضرية الذي يختلف عن نمط الحياة التقليدية في الريف ؛ لكن دخولها نمط الحياة الجديدة لا يتم بسرعة ويسر بل إن عملية التأثر هذه تحتاج إلى بعض الوقت.

ففي بدء الأمر يتم رفض ذلك النمط في الحياة ثم يتم تقبله في حقبة لاحقة، فالاستقرار في المدينة يقود ضرورة إلى تغير أنماط السلوك والادوار السابقة. وقد لوحظ أن هذا التغير يؤدي الي صراع قيمي بين جيل الاباء والابناء؛ فنجد كبار السن أكثر محافظة على أنماط السلوك السابقة، بينما نجد الأبناء أكثر تأثرا وتقبلا لانماط السلوك الجديدة، إذ

---

[١]. فهد الثاقب، التحضر وأثره في البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، جامعة الكويت،١٩٩٦، ص٢٠٠

تتعرض السلطة التقليدية لرب الاسرة إلى اهتزاز بفعل ضغوط الحياة المدنية في احيان كثيرة[١].

ويؤدي الانتقال المفاجئ الناتج عن الهجرة غير المخطوطة، سواء على مستوى الافراد كان أم الجماعات، إلى آثار سلبية في البناء الاجتماعي بسبب الصراع بين القيم التقليدية مع القيم المستحدثة[٢]؛ فانشطار الاسرة الاصلية بسبب الهجرة يؤدي إلى ضعف الرقابة التي يقوم بها الاباء على ابنائهم وتقلص مساحة سلطتهم في الإشراف والتوجيه، وتضعف الروابط بين الاباء والابناء وأحفادهم بسبب التباعد المكاني، وما يتبعه من انقطاع وندرة الزيارات والتواصل بينهم ما يفرغ الاسرة التقليدية من بعض مضامينها النفسية والذهنية، وفي الوقت نفسه نجد ان ذلك الانشطار يفقد الاسرة النواة الاعتماد على الاباء والافادة من تجاربهم ومشورتهم في حل المشكلات الزوجية والحياتية عامة[٣]. وقد ضاعف هذا الانشطار دور الام في تربية أبنائها بعد ان كان سهلا بوجود "حماتها" أم الزوج" واخوته.

---

[١]. فضل عبدالله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الاسرة اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

[٢]. هادي صالح محمد،، آفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٠م، ص ١٦٦_١٦٧.

[٣]. قيس النوري، الاسرة الخليجية وتحديات التحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، السنة ١٨، المجلد ٢٢، العراق، ١٩٩٠م، ص٤٣.

وبحسب رأي (إميل دوركهايم) (Emile Durkheim) فإن النسق القرابي يتعرض للتفكك بسبب انقسام الاسرة التقليدية إلى اسرة نواة صغيرة. وفي المقابل فإن المؤسسات المهنية تقدم دعما تعويضيا لما كان يقدمه النسق القرابي للاسرة التقليدية .[1]

وقد ذهب كثير من المفكرين والباحثين مع هذا الاتجاه مثل (بير) (bear) و (جودي) (goode) اللذين أكدا أن الحياة الحضرية، والميل نحو الاسرة النواة يضعفان قوة العلاقات القرابية، إذ تنشا بدلا عنها علاقات الصداقة والجيرة والجماعات المهنية. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي قامت بها (عائشة قطيب) حول التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر التي أظهرت التغير في نمط علاقات القرابة التي أصبحت قائمة على المصلحة أكثر من قيامها على روابط القرابة [2] في حين يرى أخرون ان انشطار الاسرة الممتدة والتحول نحو الاسرة النواة لم يغير من العلاقات القرابية ولم يؤد إلى تفككها مقارنة بالمجتمعات الصناعية مثلا، ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب اليه (ابراهيم عثمان)

---

[1] Emil Durkheim. selected writing cambridge، university، p26، press cambridge 1977.

[2]. عائشة قطيب، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر،رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٣م، ص ٩٦.

في دراسته عن الاسرة الاردنية، حين لاحظ أن العائلات في "عمان " مازالت تحتفظ مع اقاربها بعلاقات قوية بصرف النظر عن اصولها الحضرية أو الريفية[١] ولم يختلف ذلك مع ما جاءت به نتائج دراسة (عماد عبداللطيف) عن الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء في الاردن، إذ لاحظ تماسك العلاقات القرابية وقوتها على الرغم من التغيرات في الحياة الحضرية .[٢]

فإذا كانت الهجرة قد ساعدت في التحول نحو الاسرة النواة أو الانتقال إلى الحضر فإن ذلك لا يؤدي إلى فقدان روابط العلاقات القرابية، بل على العكس وجدت أن تلك الهجرة في المجتمع اليمني قد أدت دورا في زيادة هذه الروابط والصلات القرابية، إذ ينفق المهاجرون جزءا من مدخراتهم على أقاربهم في الموطن الاصلي، الامر الذي يؤدي إلى زيادة قوة الصلات القرابية في المجتمع.

إن تعدد أماكن ولادة أفراد الاسرة وتأثرهم بقيم وعادات مواطنهم الاصلية أديا الي تنوع رغباتهم إزاء انماط العيش الجديدة في المدينة؛ لذلك فان التغير الذي لامس حياة المهاجرين وأسرهم في مواطنهم

---

[١]. إبراهيم عثمان، التغير في الاسرة الحضرية في الاردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مصدر سبق ذكرة، ص ١٥٣،١٧٧.

[٢]. عماد عبداللطيف حسين، الخصائص البنائية للاسرة الاردنية في مدينة الزرقاء، مصدر سبق ذكره،ص٩١.

الجديدة قد اثر في بناء وظائف تلك الاسرة، وظهر سلبا في التماسك الاسري والعلاقات الزوجية وتربية الأبناء.[١]

---

[١]. فضل عبدالله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء وظائف الاسرة اليمنية، مصدر سبق ذكرة، ص١٢٨.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

الكتب:

١- إبراهيم عثمان وقبس النوري، التغير الاجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.

٢- إبن خلدون، مقدمة إبن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٣- إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج – دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

٤- إحسان محمد الحسن، ط١، موسوعة علم الاجتماع، دار الطليعة بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

٤- أحمد الثكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، ١٩٦٨م.

٥- أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

٦- أحمد زايد واعتماد محمد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة , مصر، ١٩٩٢م.

٧- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن الفيحاء، الدوحة، قطر، ١٩٨٨م.

٨- إسماعيل علي سعد، الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.

٩- الدسوقي عبده إبراهيم، التغير والوعي الطبق "تحليل نظري"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، د.ت.

١٠- السيد الحسيني وآخرون، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار قطري بن الفيحاء للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ١٩٨٧م.

١١- السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.

١٢-أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان،٢٠٠٥م.

١٣- اندرية لا لاند، موسوعة لا لاند الفلسفية، ترجمة خليل احمد خليل، المجلد الأول، منشورات عويدات، ١٩٩٦م.

١٤- جولي ماكليود ورتشيل طومسون، بحث التغير الاجتماعي (المقاربات الكيفية)، ترجمة سحر توفيق مراجعة محمود الكردي، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م.

١٥-حسن علي حسن، المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،١٩٩١م.

١٦- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث إستطلاعي إجتماعي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

١٧- دلال ملحس أستيتة، التغير الاجتماعي والثقافي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.

١٨- دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م.

١٩- روبرت نيسبت وربرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، ط١، دار النضال، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

٢٠- زهير حطب وعباس مكي، السلطة الأبوية والشباب، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.

٢١- زهير حطب، تطور بنى الأسرة العربية، ط٢، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

٢٢- سعود راشد العنزي، التغير الاجتماعي ونظرياته. الهيأة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الكويت، د.ت.

٢٣- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨م.

٢٤- سناء الخولي، مدخل الى علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٣م.

٢٥- طلعت إبراهيم لطفي وكمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

٢٦- عادل عبدالحسين شكاره، نظرية هوبهارسفي التنمية الاجتماعية، مطبعة دار السلام، ١٩٧٥م.

٢٧- عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٨م.

٢٨- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط١٢، مكتبة الوطنية، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.

٢٩- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م.

٣٠- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة , ط١، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

٣١- علي السيد الشجيبي، في اجتماعات التربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.

٣٢- فضل عبدالله الربيعي، الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية، دار عبادي، صنعاء، اليمن، ٢٠١٠م.

٣٣- قيس النوري، آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطابع التعليم العالي، العراق، بغداد، ١٩٩٠م.

٣٤- مجد الدين عمر خيري خمش , العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية , الجامعة الأردنية , ١٩٨٥م.

٣٥- محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي، ط١، دار الطليعة، بيروت , لبنان، ١٩٨٢م.

٣٦- محمد الجوهري، التغير الاجتماعي، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م.

٣٧- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٩٦م.

٣٨- محمد سعيد فرح، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧م.

٣٩- محمد علي محمد، تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٥م.

٤٠- محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، نشأت المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦م.

٤١- محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط١، دار غريب، القاهرة، مصر، ١٩٨٢م.

٤٢-معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.

٤٣- ميل تشيرتون وآن براون، علم الاجتماع النظرية والمنهج، ترجمة هناء الجوهري، ط١، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.

٤٤- نورمان فيركلف، الخطاب والتغير الاجتماعي، ترجمة محمد عناني , ط١، مطبوعات المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٥م.

٤٥- نيقولاتيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة , مصر، د.ت.

٤٦- وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبدالمنعم مجاهد، دار الثقافة والنشر، ١٩٨٤م.

٤٧- يوسف خضور، التغير الاجتماعي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ١٩٩٤م.

48- Emil Durkheim , Selected Writing , Cambridge university , Press Cambridge , 1977.

المعاجم والقواميس

١- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.

٢- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

٣- مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.

٤- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية , مصر،١٩٨٨م.

المجلات والدوريات

١- إبراهيم عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية , الجامعة الأردنية , مجلد ١٤، العدد ٣ , ١٩٨٦م.

٢- أم الخير بدوي، التغير الاجتماعي رؤية نظرية، مجلة التغير الاجتماعي، جامعة بسكره، الجزائر , د.ت.

٣- باقر سلمان النجار، العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، ٢٠٠٤م.

٤- فهد الثاقب، التحضر وأثره في البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، ١٩٩٦م.

٥- قيس النوري، الاسرة الخليجية وتحديات التحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، العراق، المجلد ٢٢ , السنة ١٨، ١٩٩٠م.

٦- محمد بو النعناع، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي (رؤية نظرية تحليلية) , مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد ٣٤، سبتمبر ٢٠١٧م.

7- Cinsberg , M: social change , British Journal Of Sociology, vol 4 , 1958.

الدراسات والرسائل العلمية

١- عائشة قطيب، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، غير منشورة، جامعة الجزائر , الجزائر، ١٩٩٣م.

٢- عماد عبداللطيف حسين، الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء، رسالة ماجستير في علم الاجتماع " غير منشورة "، الجامعة الأردنية , ١٩٩٦م.

٣- هادي صالح محمد، آفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع " غير منشورة "، كلية الآداب , جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

مواقع التواصل الاجتماعي

١- التغير الاجتماعي، الموقع الاتي:
/http://www.marefa.org/index.php

٢- لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية , جامعة البليدة , الجزائر، العدد الثامن , يونيو٢٠١٢م , -ttps://dspace.univ
ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6172/1/S08
23.pdf

٣- يوسف شوقي مجدي، نظرية التحديث ونظرية التبعية،١٧/٨/٢٠١٦م، الموقع الاتي:

http://m.ahewar.org/s.asp?aid=528217&r=825&c
id=158&u=&i=0&q=



هذا الكتاب

يُعد هذا الكتاب، مؤلفا علميا أكاديميا في نهجه وبنائه المفاهيمي والنظري، الذي يعرض موضوعات التغير الاجتماعي بعدد من المفردات التي تمحورت تحت عنوانه (التغير الاجتماعي - مقدمة في المفهوم والموضوع) كمفهوم التغير الاجتماعي ونظرياته وعوامله ومحدداته، وعملياته وآثاره، والتي تحاول تفسير موضوعات التغير الاجتماعي، بوصفه مبحثا رئيسا من مباحث علم الاجتماع. لقد بات موضوع التغير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي شغلت بال العديد من العلوم الاجتماعية، إذ زاد الاهتمام بالتغير الاجتماعي في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى؛ وذلك بسبب حجم التغيرات الاجتماعية الواسعة ومداها وسرعتها وما ترتب عنها من آثار مختلفة عصفت بحياة كثير من الأفراد والجماعات والمجتمعات.

يقدم هذا المؤلف مادة علمية مبسطة وواضحة يستفاد منها الطالب والباحث معا في مجال تخصصاتهم واعمالهم البحثية.



بيت الحكمة
مؤسسة فكرية علمية ثقافية مستقلة
جمهورية العراق - بغداد - باب المعظم
ص.ب: ٣٦٤٠ - هاتف: ٥٠٨٤٩٠٤٠
e-mail: info@baytalhikma.iq



التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم والنظرية

أ.د. فضل عبد الله الربيعي

2020